هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التقرير السنوي السابع

للسنة المالية (2018-2017)

دولة الكويت

هيئة أسواق المال

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ

صبـاح الأحمـد الجابـر الصبـاح

أميـــر دولـــة الكـويـــت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

فهرس المحتويات

كلمة نائب رئيس مجلس مفوضي الهيئة	7
مقدمة	11
الباب الأول: هيئة أسواق المال... الرؤية والرسالة والأهداف	15
التأسيس	17
الأهداف الأساسية للهيئة	17
رؤيتنا	17
رسالتنا	17
قيم الهيئة ومبادؤها	17
الأهداف الاستراتيجية للهيئة	18
الهيكل التنظيمي للهيئة	18
الباب الثاني: حوكمة هيئة أسواق المال	23
مقدمة	25
أولاً: هيئة أسواق المال	25
ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال	26
ثالثاً: أمانة سر مجلس المفوضين	27
رابعاً: اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال	29
خامساً: اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال	30
سادساً: أداء الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2018/3/31	31
المحور الأول: الهيئة وتطوير الإطار التنظيمي	32
المحور الثاني: الهيئة والتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية المنظمة لأعمال الشركات والنظام المالي في دولة الكويت	33
المحور الثالث: الهيئة وإشراك الأطراف المعنية	35
المحور الرابع: الهيئة والعلاقات الدولية	39
سابعاً: المهمات الرسمية لأعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال	48
ثامناً: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية	49
تاسعاً: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية	50
عاشراً: الإفصاح والشفافية	50
حادي عشر: أصحاب المصالح	50
ثاني عشر: تعزيز وتحسين الأداء	51
ثالث عشر: المسؤولية الاجتماعية	52
الباب الثالث: المشاريع الاستراتيجية للهيئة	53
الفصل الأول: مشروع تطوير منظومة السوق (نظام ما بعد التداول سابقاً)	56

الفصل الثاني: ترقية تصنيف بورصة الكويت إلى سوقٍ ناشئة	58
الفصل الثالث: مشروع خصخصة بورصة الكويت	60
الفصل الرابع: مشروع تطبيق نظام إفصاح إلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL «نظام إفصاح – iFSAH»	63
الفصل الخامس: مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI	66
الفصل السادس: المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية	67
الباب الرابع: إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين	69
أولاً: المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	71
ثانياً: مجلس التأديب	72
ثالثاً: لجنة الشكاوى والتظلمات	73
رابعاً: مكتب التدقيق الداخلي	73
خامساً: مكتب الرقابة المالية	74
سادساً: مكتب المستشارين	77
الباب الخامس: إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها	79
الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال	82
أ . الجانب التشريعي واللائحي:	82
ب. الجانب القانوني والقضائي:	84
الفصل الثاني: المجال التنظيمي	87
أ- تنظيم الأسواق:	87
أولاً: الجانب التشريعي المتصل بمهام تنظيم الأسواق	87
ثانياً: الجوانب التنظيمية ذات الصلة بمهام تنظيم الأسواق	88
• إجراءات تنظيمية خاصة بأنشطة التراخيص والتسجيل:	89
• الإجراءات الخاصة بمنح التراخيص وإلغائها وتجديدها:	89
• إجراءات تنظيمية خاصة بمتطلبات الترخيص لبعض الأنشطة:	90
• إجراءات تنظيمية خاصة بآليات الترخيص لبعض الأنشطة:	92
• دراسة آلية تقديم سياسات وإجراءات الترخيص من قبل الأشخاص المرخص لهم	94
• إجراءات تنظيمية خاصة بمراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الشرعي والوظائف واجبة التسجيل:	94
ب- أنظمة الاستثمار الجماعي:	95
ج- الدراسات وتنمية أسواق المال:	95
د- الإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة:	96
• زيادة رأس المال:	96
• تخفيض رأس المال:	98
• نشرات الاكتتاب:	98
• (شراء/ بيع) اسهم الخزينة:	99

• الموافقات الخاصة بإصدار أدوات الدين:	103
هـ- توفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم وفقاً لتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة:	103
و- حوكمة الشركات:	104
ز- الاندماج والاستحواذ:	105
الفصل الثالث: المجال الرقابي	107
أ. الإجراءات التفتيشية والرقابة المكتبية:	107
ب. الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق:	109
ج. الإفصاح والشفافية:	111
د. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:	113
الفصل الرابع: المجال التوعوي	114
أولاً: ورش العمل التوعوية	114
ثانياً: الإعلانات والبيانات الصحفية والرسائل التوعوية	116
ثالثاً: الإصدارات التوعوية	116
رابعاً: التقارير التوعوية	118
خامساً: المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية (118 ورشة عمل)	118
سادساً: المؤتمر السنوي الثالث للهيئة	125
العلاقات العامة والإعلام:	129
الفصل الخامس: مجال التعاون العربي والدولي المشترك	131
أ. التواصل والتنسيق مع جهات دولية لغايات متعددة:	131
ب. المشاركة في فعاليات خارجية:	132
ج. المشاركة في فعاليات دولية نظمت داخل دولة الكويت:	132
د. توقيع مذكرات تفاهم مع جهات محلية ودولية :	133
هـ. التواصل مع جهات محلية ومنظمات دولية لاستكمال بيانات متعلقة بالاستبيانات:	133
و. تبادل المعلومات مع جهات إقليمية وعربية ودولية:	134
الباب السادس: إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلي	135
مقدمة	137
الفصل الأول: المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية	138
الفصل الثاني: مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة	140
الفصل الثالث: التنظيم والتحديث التقني	142
الفصل الرابع: تطوير الأداء وإدارة المخاطر	145
الفصل الخامس: التخطيط الاستراتيجي	146
الباب السابع: الرؤى والتطلعات المستقبلية	147
الباب الثامن: البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2018/2017	153

هيئة أسواق المال

مجلس مفوضي الهيئة

السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف

رئيس مجلس المفوضين - المدير التنفيذي

خلا منصب رئيس مجلس المفوضين وذلك نظراً لاستقالة السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف بتاريخ 10 ديسمبر لتعيينه وزيراً للمالية.

السيد/ مشعل مساعد العصيمي

نائب رئيس مجلس المفوضين

المـدير التنفيذي بالإنابة
إعتباراً من تاريخ 11 ديسمبر 2017

السيد/ عبد المحسن حسن عبد الله المزيدي

عضو مجلس المفوضين

السيد/ د. فيصل عبد الوهاب الفهد

عضو مجلس المفوضين

السيد / خليفة عبد الله ضاحي العجيل

عضو مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

كلمة نائب رئيس مجلس المفوضين والمدير التنفيذي بالإنابة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي السابع لهيئة أسواق المال عن السنة المالية (2018/2017) والذي يتضمن عرضاً شاملاً لأبرز إنجازات الهيئة خلال تلك السنة المالية في مختلف جوانب اختصاصاتها ومهامها "التشريعية" و"التنظيمية" و"الرقابية" و"التوعوية" كما يقدم لمحةً موجزة عن أبرز رؤاها وتطلعاتها المستقبلية، إضافةً إلى بياناتها المالية المدققة لتلك السنة المالية.

وإذا كانت السنة المالية الماضية (2018/2017) أتت استكمالاً لمسيرة الهيئة التي بدأتها منذ تأسيسها واستمراراً لسعيها الدؤوب الهادف للتوصل إلى بيئةٍ استثمارية جاذبة تتسم بمقومات الشفافية والعدالة والنزاهة وتمتلك مقومات الكفاءة المطلوبة التي تحاكي المعايير العالمية و تحقق أعلى درجات التوافق الممكن معها، فإنها حفلت بإنجازات كانت استثنائية قولاً وفعلاً جعلتها تخرج عن أطر السنوات المعتادة وجعلت منها نقطةً فاصلة حقاً في مسار أنشطة الأوراق المالية المحلية، مابعدها مغايرٌ لما قبلها.

ولعل في بعض الإنجازات المتحققة خلال تلك السنة المالية ما منحها تلك الاستثنائية، إذ شهدت تلك السنة المالية نجاح الهيئة في بلوغ أحد أهم توجهاتها الاستراتيجية المتمثل في الإنضمام إلى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وأهمية إنجازٍ كهذا لاتكمن في الحصول على عضوية هذه المنظمة الدولية فحسب، بل بإعتباره تتويجاً لجهودٍ مستمرة على مدار سنواتٍ عدة تناولت مختلف مفاصل أنشطة الأوراق المالية وحققت توافق آليات وضوابط عمل مختلف تلك الجوانب مع المعايير العالمية المطبقة، مع التأكيد على أن طموح الهيئة يتخطى حدود تلك العضوية للتوصل إلى عضويةٍ فاعلة تعكس مكانة الكويت في المحافل الدولية.

كما شهدت تلك السنة أيضاً أحداثاً أخرى لاتقل أهمية عن الإنجاز آنف الذكر، يأتي في طليعتها ترقية بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة، لاسيما وأن الفوائد المنتظرة من تلك الترقية تتخطى حدود أنشطة الأوراق المالية لتنعكس إيجاباً على واقع إقتصادنا الوطني بصورةٍ عامة.

لن أستفيض في استعراض بقية إنجازات الهيئة المتحققة خلال تلك السنة المالية على صعيد شتى مجالات عملها التشريعية والتنظيمية والاشرافية والتقنية والتوعوية، وأكتفي بإشارتي السابقة إلى أبرزها لأترك تفاصيلها كاملة للتقرير السنوي. وبصورةٍ مماثلة سأكتفي بالإشارة إلى أبرز توجهاتنا الراهنة والمستقبلية في هيئة أسواق المال والتي تم تخصيص كلٍ منهما بفصلٍ مستقل في تقريرنا السنوي.

الأول منهما يتناول التوجهات الحالية للهيئة متمثلة في استعراض واقع مشاريعها الاستراتيجية التي بدأت تنفيذها خلال السنة المالية الماضية وماقبلها، بدءاً بمشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل الذي لايزال في مراحل إعداده الأولى، والمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية في أوساط مجتمعية مختلفة بهدف تأهيل الاجيال القادمة بما يلبي احتياجات سوق العمل ويتفق والتوجهات التنموية للدولة، وصولاً إلى مشاريع أخرى تحظى بأهمية بالغة تم قطع أشواطٍ هامة في مسار إنجازه، كمشروع تطوير السوق والذي ينطوي على جملة تغييرات جذرية في منظومة أسواق المال بكاملها، والذي كان له دورٌ رئيسي في تحقيق الإنجازات الاستثنائية آنفة الذكر، ومن المنتظر لهذا المشروع أن يشكل حجر الأساس للمزيد من الإنجازات المتعلقة بتطوير تلك المنظومة، وكذلك مشروع الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL والذي يؤسس لمرحلة مختلفة من تطبيق وتعزيز مقومات الإفصاح والعدالة والشفافية والنزاهة، أما مشروع تخصيص بورصة الكويت فيمثل أهم مشاريع الخصخصة المحلية وقد وصل إلى مراحل تنفيذه الختامية.

أما ثانيهما، فيتناول التوجهات المستقبلية للهيئة والتي تتضمنها خطتها الاستراتيجية للأعوام (2018-2021) والتي ترتكز إلى محاور أربع رئيسية (الكفاءة والتنافسية، حماية المستثمرين، استقرار أسواق المال، التنمية المستدامة) يتطلب تحقيقها إنجاز نحو اثني عشر هدفاً استراتيجياً تستلزم بدورها تحقيق نحو أربع وأربعين مبادرة، وتكمن أهمية تلك الخطة الاستراتيجية بإعتبارها تمثل خارطة طريق مستقبلية لمسار الهيئة للأعوام القادمة، كما أنها أتت شاملةً لكافة جوانب عملها.

عودٌ على بدء، نقدم في هيئة أسواق المال لكافة المعنيين والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية تقريرنا السنوي آملين أن يقدم صورةً حقيقيةً لواقع أنشطة الأوراق المالية المحلية وآفاقها المنشودة في الوقت ذاته، فيعرض لإنجازات الهيئة المتحققة خلال السنة المالية الماضية ويعكس واقع مشاريعها الاستراتيجية، كما يقدم الملامح الرئيسة لأبرز رؤاها المستقبلية.

وقبل ختام كلمتي الموجزة، لايفوتني أن أشيد بجهود الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف رئيس مجلس مفوضي الهيئة السابق الذي غادرنا أواخر العام الماضي لخدمة وطننا في موقعٍ آخر، بعد أن أسهم بصورةٍ فاعلة في التأسيس لنجاحات الهيئة الحالية، كما أتقدم بإشادةٍ مماثلة بجهود كافة الإخوة أعضاء مجلس المفوضين السابقين، كما أتقدم بالشكر لشركائنا في منظومة أسواق المال من أشخاص مرخص لهم ومتداولين ومستثمرين ومن خارجها من مهتمين وباحثين ومتابعين والذين أسهموا بصورةٍ أو بأخرى في إنجاح توجهاتنا.

وفي الختام، وبالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال وبإسم كافة العاملين فيها، أتقدم بأسمى ايات الشكر والامتنان لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، والى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على رعايتهم السامية وتوجيهاتهم الحكيمة التي تمثل على الدوام نهج عملنا وهدي مسارنا والتي كان لها بالغ الاثر في نجاحنا في تحقيق توجهاتنا.

واسأل المولى عز وجل ان يجعل التوفيق حليفنا ويسدد خطانا لما فيه كل الخير والتقدم لوطننا.

والله وليُ التوفيق،،،

مشعل مساعد العصيمي

نائب رئيس مجلس المفوضين

والمدير التنفيذي بالإنابة

هيئة أسواق المال

مقدمة

هيئة أسواق المال

مقـدمـة

يمثل التقرير السنوي للهيئة استحقاقاً قانونياً سنوياً وفقاً لقانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وتحديداً المادة (25) منه التي نصت على مايلي: "تقدم الهيئة للوزير المختص تقريراً سنوياً يرفع إلى مجلس الوزراء خلال 120 يوماً من نهاية كل سنة مالية حول أنشطتها، وأعمالها، وإنجازاتها في تطوير وتنمية السوق خلال السنة المنقضية، على أن يشتمل على حسابات الهيئة وتقرير مراقب الحسابات".

أما الوزير المختص فهو وزير التجارة والصناعة وفقاً لنص المادة الثانية من القانون ذاته، والتي نصت على مايلي: "تنشأ هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الإعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة تسمى (هيئة أسواق المال).

استجابةً لذلك الاستحقاق القانوني، تقوم هيئة أسواق المال بإعداد تقرير سنوي في نهاية كل سنة مالية تضمنه إنجازاتها المتحققة ومجمل أعمالها وأنشطتها وجهودها لتطوير وتنمية أسواق المال مع بياناتها المالية المدققة وكذلك تقرير مراقب الحسابات عن تلك السنة المالية.

أما السنة المالية للهيئة فتبدأ في الأول من أبريل وتنتهي في نهاية مارس من كل عام، وفقاً للمادة (18) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والتي نصت على: "يكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بقانون. وتعد وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية. مع مراعاة أحكام المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي. وتبدأ السنة المالية في الأول من أبريل وتنتهي في نهاية مارس من كل عام. وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المالية لتصرف الهيئة في أموالها. والدفاتر التي تمسكها لضبط عملياتها. وكيفية مراقبة حساباتها. ويكون لرئيس مجلس المفوضين اختصاصات وزير المالية فيما يخص أحكام المرسوم بالقانون المشار إليه".

التقرير السنوي السابع للهيئة أسواق المال للسنة المالية (2018/2017) يستعرض أهم إنجازات الهيئة لتلك السنة المالية موزعةً وفقاً لسائر أنشطتها، كما يقدم إيجازاً لأبرز رؤاها وتوجهات المستقبلية، وكذلك بياناتها المالية المدققة وتقرير مراقب الحسابات، وفق أبوابٍ عدة يتوزع بعضها إلى العديد من الفصول على النحو التالي:

الباب الأول : هيئة أسواق المال.. الرؤية والرسالة والاهداف.

الباب الثاني : حوكمة هيئة أسواق المال.

الباب الثالث : المشاريع الاستراتيجية للهيئة.

الباب الرابع : إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين.

الباب الخامس : انجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها.

الباب السادس : انجازات الهيئة في مجال تطوير بيئة العمل الداخلية.

الباب السابع : الرؤى والتطلعات المستقبلية للهيئة.

الباب الثامن : البيانات المالية للسنة المالية (2018/2017).

هيئة أسواق المال

الفصل الأول

هيئة أسواق المال..
الرؤية والرسالة والأهداف

هيئة أسواق المال

التأسيس

"هيئة أسواق المال" هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة، أُنشئت بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الصادر في 21 فبراير من عام 2010 م والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010 م، مع الإشارة إلى صدور القانون رقم 108 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 23 يوليو 2014 م ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014 م، وكذلك إلى صدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 4 مايو 2015 ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015 م.

وتتولى الهيئة تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف والرقابة على الجهات الخاضعة لرقابتها.

الأهداف الأساسية للهيئة

تضمنت المادة الثالثة من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته تحديداً لأهداف الهيئة وفق الاتي:

1- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
2- تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
3- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
4- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
5- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
6- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
7- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

رؤيتنا

بناء هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في دولة الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين.

رسالتنا

تلتزم الهيئة بتوفير نظام إشرافي ورقابي داعم لبيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية.

قيم الهيئة ومبادؤها

المسؤولية: التعهد بتحمل مسؤولية تطبيق القانون واللوائح المنظمة لعمل أسواق المال.

التميز: الالتزام بالقيام بدور الهيئة بدرجة عالية من الإتقان والحرفية.

العدل: العدالة والمساواة في تطبيق القوانين واللوائح على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

الكفاءة: الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة المتاحة.

النزاهة: الالتزام بالحيادية والمبادئ الأخلاقية المؤهلة لاكتساب ثقة المتعاملين مع الهيئة.

الشراكة: العمل بروح الفريق والشراكة مع الجهات الرقابية الاخرى، وكذلك مع الجهات المرخص لها من قبل الهيئة.

الشفافية: بناء السياسات والقواعد والإجراءات الداعمة للإفصاح والشفافية.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة

1- تطوير وتعزيز كفاءة البيئة التشريعية لأسواق المال والاستثمار.

2- الارتقاء بكفاءة وفاعلية المنظومة الإشرافية والرقابية للهيئة وإنفاذ القانون.

3- تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة إقليمياً.

4- تنمية الوعي الاستثماري والقانوني وإرساء قواعد السلوك المهني.

5- الارتقاء بأداء الهيئة ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي لقطاعاتها وإداراتها المختلفة.

الهيكل التنظيمي للهيئة

أشارت المادة 4-19 من الكتاب الثاني للائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة إلى اختصاص مجلس المفوضين دون غيره بوضع واعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وجداول الصلاحيات الإدارية والمالية، وله إدخال التعديلات اللازمة عليها كلما اقتضى الأمر ذلك، وهذا ماتم بالفعل في الخامس والعشرين من ابريل لعام 2017 مع صدور التعميم رقم (8) بشأن الهيكل التنظيمي للهيئة الذي اعتمده مجلس مفوضي الهيئة في اجتماعه رقم (15) لسنة 2017 المنعقد بتاريخ 12 ابريل 2017، وتجدر الإشارة في هذا الصعيد أيضاً إلى صدور القرار رقم (147) لسنة 2017 بتاريخ 29 أكتوبر 2017 بشأن تنظيم الهيكل الإداري لهيئة أسواق المال وتحديد أهداف واختصاصات وحداته التنظيمية، حيث نصت المادة الأولى منه على تكون هيكل الإدارة التنفيذية للهيئة من وحدات تنظيمية يجري تسميتها وترتيبها على النحو التالي:

- وحدات تنظيمية رئيسية تسمى "قطاع".
- وحدات تنظيمية أساسية تسمى "إدارة /مكتب".
- وحدات تنظيمية فرعية تسمى "دائرة".
- وحدات تنظيمية داخلية تسمى" وحدة".

أما المادة الثانية منه فقد تضمنت تشكيل هيكل الإدارة التنفيذية للهيئة على النحو التالي:

الإدارة التنفيذية للهيئة ويتولاها المدير التنفيذي ويتبعه سبعاً من المكاتب وأربعاً من القطاعات كمايلي:

- **المكاتب التابعة للمدير التنفيذي:** (مكتب التنسيق والمتابعة، مكتب المدير التنفيذي، مكتب التوعية، مكتب تطوير الأداء وإدارة المخاطر، مكتب الاستراتيجيات، مكتب العلاقات العامة والإعلام، مكتب العلاقات الدولية).
- **قطاع الشؤون القانونية:** وينظم هيكله الإداري على النحو التالي:

1- مكتب التنسيق والمتابعة.

2- إدارة الدراسات القانونية، ويتبعها:
   - دائرة الدراسات والتشريع.
   - دائرة العقود.

3- إدارة التحقيق، ويتبعها:
   - دائرة التحقيق الإداري.
   - دائرة التحقيق الرقابي.

4- إدارة القضايا والتحكيم، ويتبعها:
- دائرة القضايا.
- دائرة التنفيذ.
- دائرة التحكيم.

o **قطاع الأسواق: وينظم هيكله الإداري على النحو التالي:**

1- مكتب التنسيق والمتابعة.

2- إدارة تنظيم الأسواق، ويتبعها:
- دائرة الإدراج.
- دائرة التداول.

3- إدارة الإفصاح، ويتبعها:
- دائرة الإفصاح عن المصالح.
- دائرة الإفصاح الجوهري.
- دائرة إفصاح الأشخاص المطلعين.

4- إدارة الاندماج والاستحواذ، ويتبعها:
- دائرة الاندماج.
- دائرة الاستحواذ.

5- إدارة الدراسات وتنمية أسواق المال، ويتبعها:
- دائرة تنمية أسواق المال.
- دائرة تقييم وإدارة مخاطر أسواق المال.

6- إدارة متابعة عمليات الأسواق، ويتبعها:
- دائرة الرقابة على التداول.
- دائرة الرقابة على عمليات الأسواق.

o **قطاع الإشراف: وينظم هيكله الإداري على النحو التالي:**

1- مكتب التنسيق والمتابعة.

2- إدارة التراخيص والتسجيل، ويتبعها:
- دائرة التراخيص.
- دائرة التسجيل والاعتماد.

3- إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي، ويتبعها:
- دائرة الصناديق الاستثمارية.
- دائرة متابعة أنظمة الاستثمار الجماعي.

4- إدارة تمويل وحوكمة الشركات، ويتبعها:
- دائرة تمويل الشركات.
- دائرة حوكمة الشركات.

5- إدارة الرقابة المكتبية، ويتبعها:
- دائرة الرقابة على الأشخاص المرخص لهم.
- دائرة الرقابة على أنظمة الاستثمار الجماعي.
- دائرة الرقابة على الشركات المدرجة.
- وحدة التطوير والدراسات الفنية.

6- إدارة الرقابة الميدانية، ويتبعها:
- دائرة الرقابة الميدانية الشاملة.
- دائرة الرقابة الميدانية محدودة الغرض والمتابعة.
- دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

o **قطاع الخدمات المساندة، وينظم هيكله الإداري على النحو التالي:**

1- مكتب التنسيق والمتابعة.

2- إدارة الشؤون المالية والخزانة، ويتبعها:
- دائرة الميزانية.
- دائرة الخزانة.
- دائرة المشتريات والخدمات.
- دائرة المحاسبة.
- وحدة المخازن.
- وحدة المراجعة.

3- إدارة الموارد البشرية، ويتبعها:
- دائرة شؤون الموظفين.
- دائرة التعويضات وتقييم الأداء.
- دائرة التدريب والتطوير الوظيفي.
- وحدة تخطيط القوى العاملة.

4- إدارة تقنية المعلومات، ويتبعها:
- دائرة دعم التطبيقات.
- دائرة العمليات.
- دائرة قواعد البيانات والمعلومات.

كما حدد القرار المذكور أهداف واختصاصات الوحدات التنظيمية بصورةٍ مفصلة.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى اللجان والمجالس والمكاتب التابعة لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال، والمتمثلة في أربعة مجالس(المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية، مجلس التأديب،المجلس الاستشاري، مجلس التقويم)، وثلاثةٍ من اللجان (التدقيق الداخلي، المزايا وشؤون العاملين، الشكاوى والتظلمات)، إضافةً إلى مكاتب (أمانة السر، المستشارين، التدقيق الداخلي).

الهيكل التنظيمي:

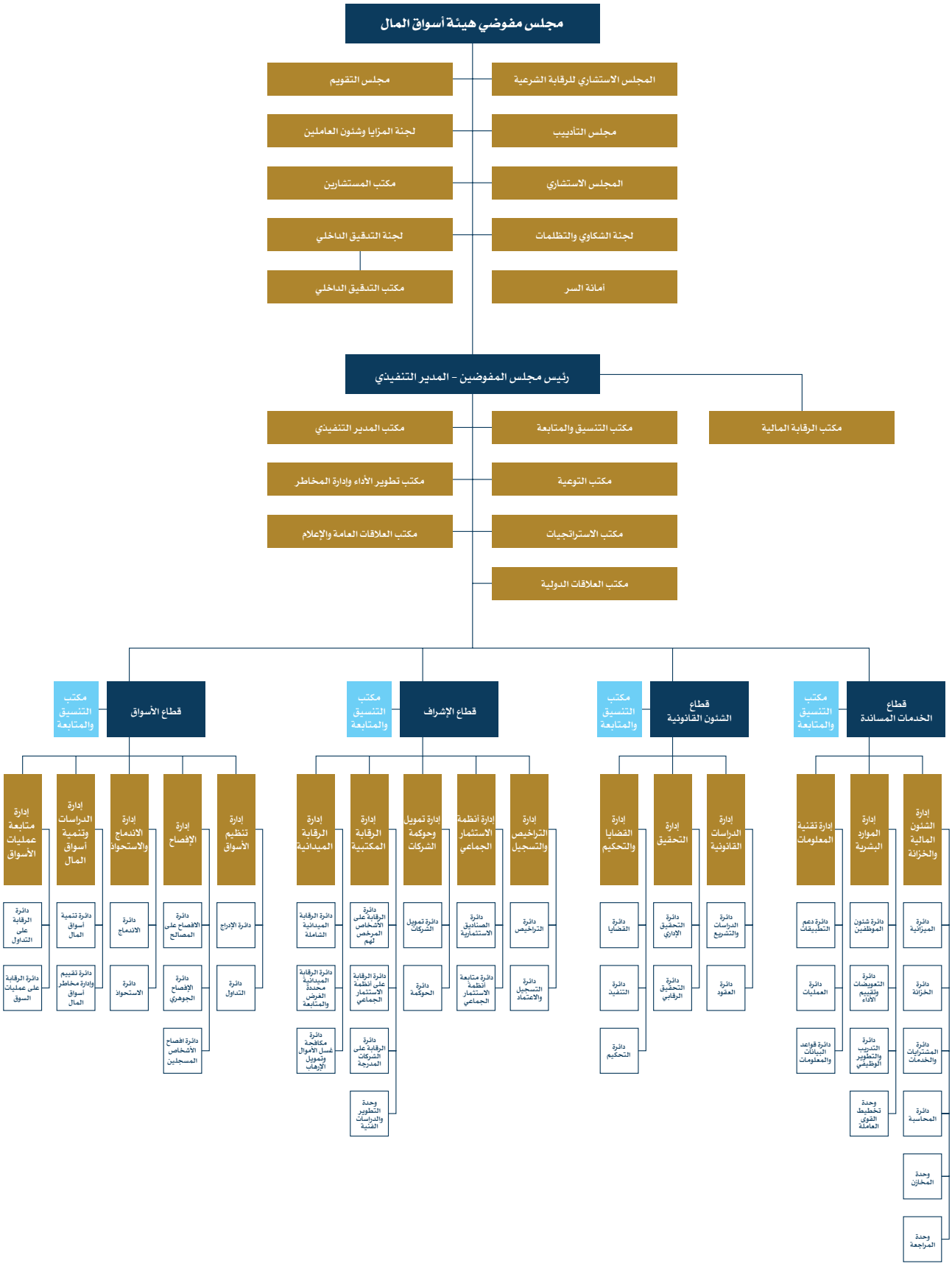

تمهيد

للعام الثالث على التوالي تخصص هيئة أسواق المال باباً مستقلاً في تقريرها السنوي لـ" تقرير حوكمة هيئة أسواق المال" لتقدم بذلك نموذجاً للتقيد والالتزام بتطبيق ماتصدره من تعليمات، إذ نهجت منذ وضع قواعد حوكمة الشركات في يونيو من عام (2016) موضع التطبيق على تضمين تقريرها السنوي تقريراً خاصاً بالحوكمة لديها، وهو ماتم التقيد به أيضاً في التقرير السنوي السابع للهيئة للسنة المالية (2018/2017) الذي يقدم إضافةً إلى تقرير الحوكمة الثالث، عرضاً تفصيلياً شاملاً لكافة إنجازاتها خلال تلك السنة المالية وفق الآلية ذاتها في الأعوام السابقة حيث يتم استعراض تلك الإنجازات وفق طبيعة أنشطة الهيئة واختصاصات ومهام سائر قطاعاتها والتي تأتي ترجمة لخططها السنوية المنبثقة بدورها من توجهاتها الاستراتيجية بعيدة المدى.

إلا أن فارقاً رئيسياً يميز التقرير السنوي الحالي يتمثل في تخصيص بابٍ مستقل للمشاريع الاستراتيجية وذلك للعديد من الإعتبارات، يأتي في طليعتها أهمية تلك المشاريع على صعيد منظومة أسواق المال ككل، وحجم التغييرات الجذرية التي من المنتظر أن تحدثها في واقع أنشطة الأوراق المالية على وجه العموم، الأمر الذي يستدعي استعراضها في بابٍ مستقل يوجز أهم تلك التغييرات ويعرض لواقع تنفيذها الحالي.

أما الأبواب المتبقية من التقرير فتنهج نهج السنوات الماضية كما أسلفنا، إذ تعرض لأبرز إنجازات الهيئة بدءاً بإنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين، ثم تعرض للإنجازات ذات الصلة بتنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها والتي تتوزع بدورها إلى فصولٍ عدة:

المجال التشريعي والقانوني: ويركز على الإنجازات ذات الصلة بالمجالات التشريعية واللائحية والقانونية والقضائية.

المجال التنظيمي: وتتنوع إنجازات هذا المجال بين تنظيم الأسواق وأنظمة الاستثمار الجماعي، وإنجازات تنظيمية خاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة وأخرى تتعلق بتوفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم وفقاً للتعديلات التي تمت على اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، إضافة إلى ماتم إنجازه في مجال الدراسات وتنمية الأسواق، وكذلك أنشطة حوكمة الشركات، وأنشطة الاندماج والاستحواذ.

المجال الرقابي: ويتناول استعراض ما تم القيام به على صعيد الإجراءات التفتيشية الميدانية إضافةً إلى الرقابة المكتبية وكذلك ماتم على صعيد الرقابة ذات الصلة بعمليات الأسواق، وكذلك الإنجازات المتصلة بقضايا الإفصاح والشفافية، إضافةً إلى ماتم إنجازه في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المجال التوعوي: ويخصص لاستعراض إنجازات الهيئة على الصعيد التوعوي بفعالياتها المختلفة من ورش عمل توعوية وإعلانات وإصدارات وتقارير ومؤتمرات إضافةً إلى الأنشطة التوعوية التي تندرج في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية.

مجال التعاون العربي والدولي: ويتناول استعراض الإنجازات ذات الصلة بأنشطة الهيئة في مجالات التعاون العربي والدولي من تواصل مع جهاتٍ دولية لغاياتٍ متعددة، والمشاركة في فعاليات خارجية، وتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون وبرامج مشتركة لتبادل الخبرات والمعلومات.

كما يخصص التقرير باباً مستقلاً لإنجازات الهيئة ذات الصلة بتطوير وتنظيم بيئة العمل الداخلية، فيعرضها وفق فصولٍ عدة:

- المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية.
- تنظيم الشؤون المالية والخزانة.
- التنظيم والتحديث التقني.
- تطوير الأداء وإدارة المخاطر.
- التخطيط الاستراتيجي.

وبعد استعراض إنجازات الهيئة وفق المحاور آنفة الذكر، يخصص التقرير سابع أبوابه لاستعراض الرؤى والتوجهات المستقبلية للهيئة، قبل أن يختتم بعرض البيانات المالية للهيئة للسنة المالية (2018/2017).

الباب الثاني
حوكمة هيئة أسواق المال

هيئة أسواق المال

مقدمة:

يقدم ثالث تقارير حوكمة هيئة أسواق المال عرضاً لأهم إنجازاتها خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018، والتي بذل فيها مجلس مفوضي الهيئة جهوداً متواصلة للحفاظ على النهج المستمر للهيئة بأن تكون هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى للارتقاء بأسواق المال في الكويت، وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين، مع الالتزام بتوفير نظام إشرافي ورقابي قائم على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة يواكب أفضل الممارسات الدولية.

إن ما تحقق من انجازات لهيئة أسواق المال خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 ما هي إلا ثمارٌ للأطر التشريعية والتنظيمية التي حرصت على تطبيقها خلال السنوات التي أعقبت تأسيسها سعيا لتحقيق أهدافها المنشودة والمحددة في قانون انشائها رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، وانطلاقاً من تلك الأهداف فقد قامت الهيئة وللعام الثالث على التوالي بالاسترشاد بتطبيق بعض قواعد الحوكمة على نفسها في إعداد هذا التقرير، أسوة بما هو معمول به في حوكمة الشركات وبما يتفق وكونها إحدى المؤسسات الحكومية، حيث استمرت الهيئة بتطبيق سياسة الإفصاح الكامل على مفوضيها وموظفيها لمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية لتحقيق أفضل حماية وتوازن بين أدائها لأعمالها ومصالح الأشخاص المرتبطين بها حتى تضفي الطمأنينة وتعزز الشعور بالثقة في التعامل مع الآخرين عند قيامها بأعمال الرقابة عليهم.

إن قواعد الحوكمة وسيلة مهمة في ضبط الأداء لدى أي جهة وحماية لحقوقها وأموالها وتعزيز الشفافية في تعاملاتها بما يزيد من كفاءتها، ومن هذا المنطلق وحرصاً من أمانة سر مجلس المفوضين على إبراز كافة الجوانب التي طبقها مجلس المفوضين بموجب قراراته الصادرة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 على الهيئة، وموظفيها، والأشخاص والجهات المرتبطة بها، فقد تم إعداد هذا التقرير بالاسترشاد ببعض قواعد الحوكمة.

أولاً: هيئة أسواق المال

تأسست هيئة أسواق المال (الهيئة) بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والقوانين المعدلة له. وهي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية تقوم بالدور الإشرافي والرقابي على الأشخاص الخاضعين لرقابتها.

الوضع القانوني:

صدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 21 فبراير 2010 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010، كما صدر القانون رقم 108 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 23 يوليو 2014 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014، كما صدر القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 4 مايو 2015 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

يناط بمجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم انشاء الهيئة من أجلها، حيث يتولى المهام المسندة إليه وفق الاختصاصات الواردة في المادة (4) والمادة (5) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

أ. مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

يقوم على إدارة الهيئة مجلس يسمى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال يتكون من خمسة مفوضين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص يصدر بتسميتهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير المختص. ويحدد المرسوم من بين الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس. ويتولى رئيس المجلس عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات الهيئة كما يتولى الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لها، ويمارس اختصاصاته وفق القوانين واللوائح والقرارات التي يقرها مجلس المفوضين ويكون مسؤولا مع بقية المفوضين عن إدارة الهيئة وله أن يفوض بعض اختصاصاته الإدارية الى أحد المفوضين أو إلى وحدة إدارية بالهيئة.

ب. تشكيل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

شُكل مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بناء على المرسوم رقم 216 لسنة 2014 الصادر بتاريخ 2 سبتمبر 2014 وذلك على النحو التالي: -

1. السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف — رئيساً
2. السيد/ مشعل مساعد العصيمي — نائباً للرئيس
3. السيد/ عبدالمحسن حسن المزيدي — عضواً
4. السيد/ د. فيصل عبدالوهاب الفهد — عضواً
5. السيد/ خليفة عبدالله العجيل — عضواً

وقد خلا منصب رئيس مجلس المفوضين وذلك نظراً لاستقالة السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف – رئيس مجلس المفوضين – المدير وذلك نظراً لصدور المرسوم رقم (254) لسنة 2017 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2017، بشأن تشكيل الوزارة الجديدة، والذي تضمن تعيين السيد/د. نايف فلاح مبارك الحجرف – وزيراً للمالية.

ثالثاً: أمانة سر مجلس المفوضين

تتكون أمانة سر مجلس المفوضين من ثلاث وحدات إدارية، وذلك على النحو التالي:

الهيكل التنظيمي لأمانة سر مجلس المفوضين

- **أمانة سر مجلس المفوضين**

وتتلخص أهدافها العامة في تحضير وتنسيق اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، واللجان المنبثقة منه وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك، وتسجيل وتوثيق وأرشفة المناقشات وما يصدر من توصيات أو توجيهات أو تكليفات أو قرارات، وإبلاغ الجهات المعنية بما يلزم من ذلك، ومتابعة تنفيذه، وتنظيم وإدارة قواعد البيانات المتعلقة بأعمال المجلس ولجانه، من حيث حفظها وتجميعها وتصنيفها وتحليلها، وإعداد البيانات والتقارير اللازمة، ومتابعة تنظيم التعاون مع الجهات الرقابية، وإعداد تطوير آلياته، وذلك في إطار من القوانين واللوائح والقواعد واجبة التطبيق وتوجيهات مجلس المفوضين.

- **مكتب أمانة سر مجلس المفوضين**

يختص مكتب أمانة سر مجلس المفوضين بالإشراف المباشر على أعمال اجتماعات مجلس المفوضين واللجان المنبثقة عنه، حيث يتولى هذا المكتب كافة الأعمال المتعلقة بهذه الاجتماعات ومتابعة قراراتها وتوصياتها، ويبلغ عدد اللجان المنبثقة والمشكلة (3) لجان ومجلس واحد، وهي كالتالي:

- لجنة التدقيق الداخلي.
- لجنة المزايا وشؤون العاملين.
- اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية. (انتهت اعمالها بتاريخ 27 ديسمبر 2017).
- مجلس التقويم.

- **مكتب متابعة الجهات الرقابية**

في إطار سعي هيئة أسواق المال نحو تطوير بنيتها التنظيمية بما يلبي متطلباتها المتعلقة بالتنسيق التام مع الجهات الرقابية داخل الدولة والتي من أهمها مجلس الأمة وديوان المحاسبة، فقد قامت الهيئة بتاريخ 22 فبراير 2017 بإنشاء وحدة تنظيمية خاصة لدى أمانة السر تختص بمتابعة ملاحظات ديوان المحاسبة والأسئلة البرلمانية وتحت الاشراف العام للسيد المفوض/د. فيصل عبدالوهاب الفهد، وباشرت هذه الوحدة مهامها منذ ذلك التاريخ حتى أعيد تنظيمها بمهامها واختصاصاتها الجديدة و المتكاملة باجتماع مجلس المفوضين رقم (39) لسنة 2017 بتاريخ 11 أكتوبر 2017 وذلك تحت مسمى "مكتب متابعة الجهات الرقابية" حيث قام المكتب بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية داخل الهيئة، وفق إطار عمل منظم يؤخذ بعين الاعتبار المدد القانونية والدستورية المحددة في القوانين ذات العلاقة، وذلك بهدف تجسيد روح التعاون مع هذه الجهات الرقابية لما لها من أهمية ومكانة خاصة لدى الهيئة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة لتحسين جودة العمل الداخلية، و تحقيق الرقابة الذاتية على كافة تصرفات وأعمال إدارات وقطاعات الهيئة لاسيما في الجوانب المالية والإدارية والقانونية.

وقد تبنى المكتب إجراءات جادة لتلافي تكرار الملاحظات التي ترد من ديوان المحاسبة وذلك من خلال اجتماعات دورية مع الجهات المعنية لمتابعة آخر التطورات بشأن الملاحظات. وقد سعى المكتب نحو معالجة كافة الملاحظات والمخالفات المتكررة والواردة في تقارير ديوان المحاسبة بشكل جدي من خلال تقديم العديد من المقترحات لمجلس مفوضي الهيئة، وقد أفضى ذلك إلى انخفاض كبير في عدد الملاحظات سواء كانت عن ذات السنة أو تلك المستمرة من سنوات سابقة بما في ذلك المخالفات المالية.

وقد بلغ عدد الأسئلة والطلبات الواردة من الجهات الرقابية والتي قامت هذه الوحدة بدراستها واستيفاء الردود خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 ما يقرب من (113) طلباً على النحو التالي:

طلبات ومكاتبات ديوان المحاسبة	الأسئلة البرلمانية وطلبات الجهات الرقابية
56	57

وقد تم اعتماد الدليل التنظيمي الجديد، والوصف الوظيفي لموظفي أمانة سر مجلس المفوضين بتاريخ 11 أكتوبر 2017، والذي روعي فيه أن يكون شاملاً لكافة المهام والأعمال، حيث صمم ليكون دليلاً إرشادياً يهدف إلى مساعدة جميع الفئات الوظيفية في الوحدات الإدارية المختلفة بأمانة السر على تأدية أعمالهم على الوجه المطلوب، وبما يتناسب وطبيعة المتغيرات والمستجدات الإدارية المحيطة، حيث اشتملت كل وحدة إدارية على دليل ووصف وظيفي وتنظيمي لها، وذلك في إطار السعي لتوضيح المهام والأعمال التي تقوم بها كل وحدة إدارية على حدة، وبشكل يمنع الازدواجية والتداخل بين المهام الإدارية، ويوفر الأساس لتحديد المسؤوليات الوظيفية وتطبيق مبدأ التسلسل الإداري السليم لغرض تفعيل المتابعة المستمرة للإجراءات التي تحكم العملية الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال أمانة السر ترتبط بشكل مباشر باجتماعات مجلس مفوضي الهيئة ولجانه المنبثقة وما تصدر إليها من تكليفات من مجلس المفوضين، حيث تتمثل أعمال أمانة السر في مساعدة مجلس المفوضين على عقد اجتماعاته وتدوين محاضرها وإصدار القرارات ومتابعة تنفيذها.

رابعاً: اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

عقد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 (49) اجتماعاً، ناقش خلالها ما يقرب من (788) موضوعاً، واتخذ خلالها (578) قراراً، الجدول التالي يبين طبيعتها:

الموضوع	عدد القرارات
قرارات تنظيمية داخلية: وتشمل القرارات الداخلية الخاصة بأعمال الهيئة، وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.	256
قرارات تنظيمية خارجية: وهي قرارات تخص الشركات، والصناديق، والأشخاص المرخص لهم.	165
قرارات تشريعية: وتتضمن اللوائح، والقواعد، والتعليمات، والضوابط، والأنظمة، والآليات، والنماذج، وجدول الرسوم.	51
قرارات متصلة بالإحالة إلى التحقيق ونتائجها والتظلمات بشأنها والإحالة إلى النيابة العامة، ومجلس التأديب، ولجنة الشكاوى والتظلمات، والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية.	77
قرارات متصلة بجهات خارجية: وتشمل مجلس الوزراء، ومجلس الأمة، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، وغيرها من جهات حكومية، وهيئات ومنظمات الدولية.	29
المجموع	578

ويقدم الجدول التالي مقارنةً بين عدد القرارات المتخذة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 والسنوات المالية السابقة:

أنواع القرارات / السنة المالية	قرارات تنظيمية داخلية	قرارات تنظيمية خارجية	قرارات تشريعية	قرارات متصلة بالإحالة إلى التحقيق ونتائجها والتظلمات بشأنها والإحالة إلى النيابة العامة ومجلس التأديب، ولجنة الشكاوى والتظلمات، والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	قرارات متصلة بجهات خارجية	المجموع
السنة المالية المنتهية في 2016/3/31	179	102	30	82	8	401
السنة المالية المنتهية في 2017/3/31	233	204	45	127	24	633
السنة المالية المنتهية في 2018/3/31	256	165	51	77	29	578

هذا، ويبين الجدول التالي البيانات الخاصة بحضور السادة أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال لاجتماعات المجلس خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018:

المفوض	عدد الاجتماعات من أصل (٤٩)
السيد/د. نايف فلاح مبارك الحجرف	31 من أصل 34 *
السيد/ مشعل مساعد العصيمي	39
السيد/ عبدالمحسن حسن المزيدي	46
السيد/د. فيصل عبدالوهاب الفهد	44
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	39

وقد كانت جميع غيابات السادة مفوضي هيئة أسواق المال بعذر مقبول، إما في مهمات رسمية أو إجازات سنوية.

*خلا منصب رئيس مجلس المفوضين وذلك نظراً لاستقالة السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف – رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي بتاريخ 10 ديسمبر 2017، وذلك نظراً لصدور المرسوم رقم (254) لسنة 2017 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2017 بشأن تشكيل الوزارة الجديدة، والذي تضمن تعيين السيد/د. نايف فلاح مبارك الحجرف – وزيراً للمالية.

خامساً: اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

يبلغ عدد اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال (3) لجان، والمهام الموكلة إلى هذه اللجان هي من صميم اختصاصات مجلس المفوضين المنصوص عليها بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ويتولى مكتب أمانة السر كافة الأعمال المتعلقة بهذه اللجان ومتابعة توصياتها وقراراتها، وهذه اللجان هي كالتالي:

- لجنة التدقيق الداخلي (لجنة دائمة).
- لجنة المزايا وشؤون العاملين (لجنة دائمة).
- اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية (انتهت اعمالها بتاريخ 27 ديسمبر 2017).

الجدول التالي يقدم بياناً بعدد اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس المفوضين خلال السنة المالية السابقةً مقارنةً مع سابقتيها:

عدد الاجتماعات / اللجنة	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في 2016/3/31	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في 2017/3/31	عدد الاجتماعات عن السنة المالية المنتهية في 2018/3/31
لجنة التدقيق الداخلي.	20	11	18
لجنة المزايا وشؤون العاملين.	16	15	15
اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية.	2	4	4

هذا ويبين الجدول التالي حضور السادة المفوضين تلك اللجان خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018:

اللجنة / الاسم	لجنة التدقيق الداخلي	لجنة المزايا وشؤون العاملين	اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية
اجمالي عدد الاجتماعات	18	15	4
السيد/ د. نايف الحجرف	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة
السيد/ مشعل العصيمي	ليس عضواً باللجنة	ليس عضواً باللجنة	4
السيد/ عبدالمحسن المزيدي	17	15	4
السيد/ د. فيصل الفهد	16	15	ليس عضواً باللجنة
السيد/ خليفة العجيل	18	13	3

وقد كانت جميع غيابات السادة مفوضي هيئة أسواق المال بعذر مقبول، إما في مهمات رسمية أو إجازات سنوية.

سادساً: أداء الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018:

تعمل الهيئة بشكل رئيسي على تنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك وفقاً لما ورد في القانون رقم (7) لسنة 2010 والقوانين المعدلة له حيث تضطلع الهيئة بالعديد من المهام ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، وقد استمرت الهيئة في أداء دورها الرقابي والتنظيمي في مجالات الإصدار والتداول والإفصاح والترخيص حيث أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ما يقرب من 165 قرارا تنظيمياً خارجياً يخص الشركات، والصناديق، والأشخاص المرخص لهم، كما استمرت الهيئة في أداء دورها التشريعي حيث أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ما يقرب من 51 قراراً تشريعياً تتضمن القوانين، واللوائح، والقواعد، والتعليمات، والضوابط، والأنظمة، والآليات، والنماذج التي تصدرها الهيئة، كما أصدر ما يقرب من 77 قراراً متصلاً بإدارة التحقيق، والنيابة العامة، ومجلس التأديب، ولجنة الشكاوى والتظلمات.

هذا وقد اعتمدت الهيئة نهجاً خاصاً لتحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها قوامه التعاون والتنسيق بين طرفي العملية الاستثمارية: الجهات الرقابية والمستثمرين، وهو ما تطلب إعادة النظر في بعض الأدوار التقليدية المناطة عادة بالهيئات الرقابية على أنشطة الأوراق المالية عموماً حيث ترى الهيئة في أدوارها شراكةً مع الأطراف المعنية وتطويراً وتقويماً لا رقابة فقط، ووفقاً لذاك النهج، انطلق تحديد التوجهات الاستراتيجية للهيئة وأهدافها العامة المحددة في قانون إنشائها والتي تستهدف التوصل إلى بيئة استثمارية، عادلة، شفافة، تنافسية، جاذبة تستند إلى مشاركة فاعلة من كافة الجهات ذات الصلة، تعتمد تحليلاً علمياً للواقع الاستثماري واستقراءً لمستقبله لتحديد الأولويات المستحقة وأطر ومتطلبات تنفيذها وفق نهج علمي، وتخطيط استراتيجي، ومبادرات استباقية، إلى جانب التواصل والانفتاح على كافة الأطراف المعنية، وفق محاور عدة:

المحور الأول : الهيئة وتطوير الإطار التنظيمي.

المحور الثاني : الهيئة والتنسيق بين الجهات الإشرافية والرقابية المنظمة لأعمال الشركات والنظام المالي في دولة الكويت.

المحور الثالث : الهيئة وإشراك الأطراف المعنية.

المحور الرابع : الهيئة والعلاقات الدولية.

نستعرض كلاً من تلك المحاور بشيءٍ من التفصيل وفق الآتي:

المحور الأول: الهيئة وتطوير الإطار التنظيمي

سعت الهيئة إلى توفير بيئة عمل منظمة تمتاز بالسرعة والكفاءة والقدرة على تلبية متطلبات العمل وأداء مهامها بفاعلية، حيث أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال العديد من القرارات التنظيمية الخاصة بأعمال الهيئة، وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، نوجزها فيما يلي:

- **الهيكل التنظيمي للهيئة:**

قامت الهيئة بتحديث الهيكل التنظيمي لها من خلال تطويره بإعادة تنظيم وترتيب وتقسيم وحداته على نحو يحقق الانسجام والتجانس والتكامل والشمول وذلك بالنظر إلى طبيعة ونوعية أهداف واختصاصات الهيئة بما يكفل الكفاءة والفاعلية في أداء وإنجاز أعمال الهيئة واجراءاتها ومن ثم يدعم تحقيق أهدافها.

- **اختصاصات الهيئة:**

تم تحديد الأهداف العامة والاختصاصات لكافة قطاعات الهيئة والوحدات التنظيمية بها من خلال بيان أهداف واختصاصات ومهام كل وحدة على نحو يضمن التنسيق والتكامل في الأداء ويمنع شيوع المسؤولية أو الازدواجية فيها بما من شأنه تحديد المسؤوليات وسهولة تقييم وقياس الأداء.

- **صلاحيات الوحدات التنظيمية:**

قامت الهيئة بتنظيم صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاعات الهيئة والتفويض فيها من خلال اسناد وتفويض المستويات الإدارية المختلفة بالهيئة لسلطة الاعتماد النهائي للإجراء حسب أهميته وطبيعته بما يضمن سرعة إنجاز أعمال الهيئة وكفاءة وفاعلية أداء إجراءاتها وترسيخ وتأكيد روح تحمل المسؤولية والقدرة على اتخاذ القرار والمبادرة لدى موظفيها.

المحور الثاني: الهيئة والتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية المنظمة لأعمال الشركات والنظام المالي في دولة الكويت

تعد مذكرتا التفاهم اللتان تم توقيعهما مع كلٍ من بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة أبرز ماتم إنجازه في هذا الإطار.

أ. بنك الكويت المركزي:

يختص البنك المركزي بالرقابة على الجهاز المصرفي في دولة الكويت وتنظيم المهنة المصرفية وفق ما ورد في القانون رقم (32) لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية والقوانين المعدلة له، لا سيما ما ورد في المادة (15) من القانون المذكور.

وفي إطار التنسيق والتعاون فيما بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات المالية وإصدارها وتداولها والخاضعة لرقابة الهيئة.

فقد تم بتاريخ 17 يناير 2018 توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والبنك. حيث تمثل هذه المذكرة تحديثاً لمذكرة التفاهم التي سبق توقيعها بين الطرفين بتاريخ 11 سبتمبر 2011 لتأخذ في الاعتبار المستجدات والتطورات التشريعية والرقابية خلال الفترة منذ ذلك التاريخ لاسيما في ضوء تعديل بعض أحكام قانون هيئة أسواق المال في شهر مايو 2015 ولائحته التنفيذية في شهر نوفمبر 2015، وما نتج عن ذلك من أمور جديدة في مجالات العمل المشتركة التي تتطلب التنسيق بشأنها، حيث تناولت العديد من المحاور في مجال تحديد أطر التنسيق والاختصاصات لمنع أي ازدواجية رقابية أو تداخل في إطار عمل المهام الأساسية لبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إضافة لذلك فقد تناولت مذكرة التفاهم أيضاً تنسيق الأعمال والإجراءات بالنسبة لشركات الاستثمار القائمة قبل صدور قانون الهيئة، وترخيص مزاولة أنشطة الأوراق المالية بالنسبة للبنوك، وتعيين مراقبي الحسابات، والرقابة الشرعية، وعمليات الاستحواذ والاندماج. كما تناولت تحديد المسؤوليات الرقابية في حالة الرقابة المزدوجة، وتبادل البيانات والمعلومات وسريتها وفق المتطلبات الدولية. ومن المحاور الأخرى التي تضمنتها مذكرة التفاهم تحديد الاختصاصات بالنسبة لأدوات الدين (التمويل) العام وأدوات البنك المركزي للتدخل في السوق النقدي، وذلك بالإضافة إلى تنظيم عمليات الوسيط المركزي المؤهل لمعاملات الأوراق المالية وأعضاء التقاص والرقابة عليهم.

ب. وزارة التجارة والصناعة:

تختص وزارة التجارة بالرقابة على الشركات العاملة في دولة الكويت بوجه عام تأسيساً وتسجيلاً وتنظيماً وترخيصاً على النحو المنظم بالمرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2012 بإصدار قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

وانطلاقاً من دور هيئة أسواق المال بوجه خاص في مجال الرقابة على نشاط الأوراق المالية تنظيماً وترخيصاً ونشاطاً وعلى كافة المتعاملين في هذا المجال بما فيها الشركات وذلك على النحو المنظم بالقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وفي إطار تنظيم مباشرة الاختصاصات الموكلة إلى وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة على الشركات العاملة في دولة الكويت بوجه عام تأسيساً وتسجيلاً وتنظيماً وترخيصاً على النحو المنظم بالقانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات ولائحته التنفيذية.

وإزاء ما قرره المشرع من دور الوزارة في مجال الإشراف والرقابة على الشركات بوجه عام وما كفله في الوقت ذاته من خصوصية واستقلال لدور الهيئة في هذا المجال بالإشراف والرقابة على الشركات العاملة في نشاط الأوراق المالية بوجه خاص وما نتج عن ذلك من تداخل بعض الاختصاصات في مجالات العمل المشتركة بينهما وعلى سند من أحكام المادة (2-1) من الكتاب الثاني (هيئة أسواق المال) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما والتي دعت إلى توقيع مذكرات تفاهم بين الجهات الرقابية لتفادي ازدواجية الرقابة، وسعياً من الطرفين لتنسيق التعاون في هذه المجالات وصولاً لتحقيق الانسجام والتكامل في آليات العمل وإجراءاته بين أجهزة الدولة وتخفيفاً للأعباء الإجرائية على جمهور المتعاملين في هذا المجال، وتحقيقاً لرقابة فاعلة وضماناً لإنجاز الأعمال على أكمل وجه وبما يكفل الوضوح والشفافية والانضباط، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن تنسيق التعاون مع وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 21 نوفمبر 2017.

المحور الثالث: الهيئة وإشراك الأطراف المعنية

انطلاقاً من إيمان الهيئة بأهمية الشراكة والعمل بروح الفريق، حيث يخضع لرقابة الهيئة الأشخاص المرخص لهم بنشاط الأوراق المالية وبما يشمل الشركات المدرجة وغير المدرجة، كما تخضع الشركات المدرجة الأخرى للرقابة من الهيئة في بعض المسائل التي تتعلق باختصاص الهيئة طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010، يأتي حرص الهيئة الدائم على فتح قنوات التواصل والتشاور والحوار مع كافة الجهات المعنية بأنشطة الأوراق المالية واستنباط آرائها والوقوف على مقترحاتها، وتمثل ذلك على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

- **مراجعة البيانات المالية وجداول أعمال الجمعيات العامة:**

إدراكا من الهيئة بأن كلاً من الرقابة والتنظيم عملية دائمة ومستمرة إلا أنها يجب أن تخضع للتطوير كلما دعت الحاجة لذلك، ووفاء من الهيئة بواجب التوافق مع أفضل الممارسات العالمية، الذي كلفها به المشرع بما أجراه من تعديل أخير على قانون الهيئة، وكذلك وفاء بالتزامها بحماية المتعاملين، فقد عكفت الهيئة خلال الفترة التي أعقبت دخول اللائحة التنفيذية الجديدة لقانونها حيز التنفيذ على تقييم مدى التزام الأشخاص المرخص لهم بأحكام قانون الهيئة ولائحته التنفيذية، وكذلك تقييم كفاءة وفاعلية أعمال المراجعة والتدقيق على الأشخاص المرخص لهم، ومواكبةً للممارسات المتبعة عالميا فقد أصدرت التعميمين (6) و (8) لسنة 2017 واللذين تضمنا مراعاة عدم عرض مسودة البيانات المالية المرحلية المراجعة أو السنوية المدققة على الهيئة لاعتمادها، وذلك إعتباراً من تاريخ 1 يونيو لعام 2017 حيث توقفت الهيئة بموجبهما وإعتباراً من ذلك التاريخ عن إصدار كتاب يفيد إحاطتها علماً بالبيانات السنوية على أن يقوم الأشخاص المرخص لهم بإرسال البيانات آنفة الذكر وتقرير مراقب الحسابات إلى الهيئة خلال المهلة المحددة لذلك بعد انتهاء الفترة الخاصة بكلٍ من تلك البيانات، لتتحول الهيئة بذلك من الرقابة المسبقة إلى الرقابة اللاحقة على هذا الصعيد.

وبصورةٍ مماثلة تحولت الهيئة إلى الرقابة اللاحقة على جداول أعمال الجمعيات العامة للشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم ومدراء صناديق الاستثمار والتي تعتمد على ضمان الحصول على المعلومات اللازمة قبل الجمعية وبعدها من خلال الإخطار دون تعليق عقد الجمعية على موافقة الهيئة على جدول الأعمال، مع تأكيد الهيئة على أن هذه الخطوة لا تخل بمتطلبات الجهات الرقابية الأخرى تجاه الوحدات الخاضعة لرقابتها كبنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة.

البرنامج التوعوي لفريق جاهزية السوق بشأن تطبيق مشروع "نظام ما بعد التداول PTM":

في إطار سعي الهيئة لتنفيذ أحد توجهاتها الاستراتيجية والمتمثل بتطبيق مشروع "نظام ما بعد التداول PTM"، وبمشاركة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة، نفذت خلال شهر مايو من عام 2017 برنامجاً توعوياً مخصصاً لمناقشة موضوع تطبيق المرحلة الأولى من هذا النظام وأهدافها وتفاصيل تغييراتها.

- **البرنامج التدريبي التوعوي الاستثنائي الخاص بـ" نظام الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة الـ XBRL "نظام إفصاح – ifsah).**

استهدف هذا البرنامج الذي تم تنفيذه خلال شهر مايو من عام 2017، استعراض بيئة الأعمال الحالية لعمليات الإفصاح والمعوقات التي تواجهها، وكذلك التعريف بلغة الـ XBRL ومزاياها ومدلولاتها، بالإضافةً إلى المستهدفات الرئيسية للمشروع ونطاق وآليات تطبيقه وكذلك مزاياه وفوائده، إضافةً إلى عرض بوابة النظام الإلكترونية وإيضاح خصائصها ووظائفها.

- **متابعة تطبيق حوكمة الشركات لعام 2017.**

تؤكد الهيئة على أهمية التطبيق السليم والكامل لقواعد حوكمة الشركات والتي ستساهم بشكل أساسي في تعزيز ثقة المستثمرين بالأسواق المالية والقطاع المالي والواقع الاستثماري على وجه العموم، حيث جاءت هذه القواعد معززة لجهود الهيئة نحو تنظيم سوق المال بما يتسم بالعدالة والشفافية والتنافسية، وكان تاريخ 13 يوليو 2017، موعد انتهاء المهلة المحددة لتقديم نموذج متابعة تطبيق قواعد حوكمة الشركات لعام 2017، وذلك بعد استمرار جهود الهيئة على صعيد التواصل مع الشركات في حال وجود أية استفسارات تخص كيفية تطبيق القواعد.

هذا وتعد هذه السنة الثانية لقيام الشركات بعملية تقديم نماذج متابعة تطبيق حوكمة الشركات، من خلال بوابة الهيئة الإلكترونية التي تم إطلاقها في عام 2016 عبر موقعها الإلكتروني، حيث يتوافر في البوابة نظام (eGovernance) والذي يتيح للشركات بعد التسجيل المسبق فيه إمكانية متابعة إجراءات تقديم النموذج المعتمد واستكمال متطلباته إلكترونياً وإرفاق مستنداته.

وتجدر الإشارة بأن (197) شركة من الشركات الخاضعة لقواعد الحوكمة قد التزمت بتقديم النموذج المطلوب قبل انتهاء المهلة المقررة في 13 يوليو 2017، وتشكّل تلك الشركات ما نسبته 99% من الشركات الخاضعة لقواعد الحوكمة، والبالغ عددها (198) شركة، في حين تخلفت شركة واحدة عن تقديم النموذج خلال تلك المهلة.

(تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع سيتم استعراضها في الجانب المتعلق بحوكمة الشركات من التقرير السنوي).

- **التصويت التراكمي وحماية حقوق الأقلية:**

الجمعيات العامة للشركات المساهمة تمثل الإطار الذي يجمع كافة مساهمي الشركة، الذي يجعلهم على إطلاعٍ مباشر بحقيقة أوضاعها المختلفة خاصةً المالية منها، وتمكينهم من أداء دورهم الرقابي المطلوب على إدارتها، أما تصويت هؤلاء المساهمين فيمثل بدوره الركيزة الأساسية للتعبير عن آرائهم وممارسة حقوقهم في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات فيها، الأمر الذي من شأنه تفعيل دور المساهمين بما يعزز مركز الشركة ويساعد على تطورها والارتقاء بأدائها.

وتتعدد آليات التصويت في الشركات بشكلٍ عام، ومن بينها آليتا التصويت العادي والتراكمي، وقد أتاحت التشريعات المحلية النافذة انتهاج أي من وسيلتي التصويت آنفتي الذكر، فالتصويت العادي هو المتبع عادة مع الإشارة إلى جواز انتهاج آلية التصويت التراكمي شريطة أن ينص عقد الشركة على ذلك.

فقد أتاحت التشريعات المحلية لكل مساهم أيا كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية العامة، وله عدد من الأصوات يساوي عدد الأصوات المقررة لذات الفئة من الأسهم، ولا يجوز للمساهم التصويت عن نفسه أو عمن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له، أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة، ويجوز للمساهم أن يوكل غيره في الحضور عنه وذلك بمقتضى توكيل خاص أو تفويض تعده الشركة لهذا الغرض.

كما أجازت التشريعات أن ينص عقد الشركة على نظام التصويت التراكمي بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات.

وتجدر الإشارة إلى أن التصويت العادي يتيح للمساهم التصويت على عدد من المرشحين بحسب عدد الأسهم المملوكة دون توزيعها على المرشحين ويعد أكثر مراعاةً لحقوق كبار المساهمين، أما التصويت التراكمي فيمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات مما يجعله أكثر مراعاة لحقوق الأقلية، وبالمحصلة ثمة وجهات نظر متباينة حول مزايا ومثالب كلٍ من نظامي التصويت هذين.

- **استطلاع الرأي بشأن نظام التصويت التراكمي:**

انطلاقا من قناعة هيئة أسواق المال بأهمية المشاركة الفاعلة للأقلية بانتخاب أعضاء مجالس إدارات الشركات، وحيث أن عملية التصويت تعد أحد الركائز الأساسية في مشاركة المساهمين في الجمعية العامة، فقد قامت بإجراء استطلاع للرأي حول نظام التصويت التراكمي من خلال استبيان تم إعداده بهذا الخصوص وإطلاقه على موقعها الالكتروني (https://www.cma.gov.kw)، وقد استهدف الاستبيان شريحة عريضة من الفئات المهتمة بأسواق المال (قطاع حكومي، الشركات، مؤسسات النفع العام، جهات أكاديمية، مراقبي حسابات، أشخاص طبيعيين) لما لعملية التصويت من دور في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى. هذا وانتهت مهلة تقديم الاستبيان بتاريخ 3 فبراير 2018، بمشاركة (110) جهات توزعت بين شركاتٍ مدرجة وأخرى غير مدرجة وأشخاصٍ طبيعيين وجهاتٍ أكاديمية وجهاتٍ حكومية إضافةً إلى قطاع البنوك ومراقبي الحسابات.

وجاءت نتائج الاستبيان على النحو التالي:

- 63.6 % من المشاركين يرون ضرورة جعل نظام التصويت التراكمي إلزامياً.
- 64.5 % من المشاركين يرون أن الوضع الحالي لسوق المال المحلي مهيأ لتطبيق هذا النظام للتصويت.
- 51.8 % من المشاركين يرون وجود عوائق تواجه الشركات في دولة الكويت لتطبيق نظام التصويت التراكمي.
- 42.7 % من المشاركين يرون في تطبيق نظام التصويت التراكمي أثراً سلبياً على مصالح كبار المساهمين.
- 65.5 % من المشاركين يفضلون استخدام نظام التصويت التراكمي على نظام التصويت العادي.
- 74.5 % من المشاركين يرون في نظام التصويت التراكمي إحدى الأدوات الفعّالة لحماية حقوق صغار المساهمين (حقوق الأقلية).
- 65.5 % من المشاركين يرون في استخدام آلية التصويت عن بعد من خلال وسائل الاتصال الحديثة تفعيلاً لنظام التصويت التراكمي.
- 95.5 % من المشاركين يرون حاجة مساهمي الشركات بشكل عام وصغار المساهمين (الأقلية) بشكل خاص لمزيدٍ من التوعية بنظام التصويت التراكمي.
- 66.4 % من المشاركين يرون في طريقة التصويت التراكمي إحدى السمات الجاذبة لرؤوس الأموال للاستثمار في الشركات.
- 67.3 % من المشاركين يرون في تطبيق نظام التصويت التراكمي إحدى السمات المحفزة للمستثمر المؤسسي للاستثمار في الشركات.
- 69.1 % من المشاركين يعتقدون أن تطبيق نظام التصويت التراكمي يعود بالنفع على مساهمي الشركة.
- 71.8 % من المشاركين يعتقدون أن تطبيق نظام التصويت التراكمي يشكل قيمة مضافة للسوق المحلي.
- 60.9 % من المشاركين يعتقدون بتأثير نظام التصويت التراكمي في فاعلية اتخاذ القرار في الشركات العائلية.
- 63.6 % من المشاركين يرون أن نظام التصويت التراكمي يعزز من كفاءة اتخاذ القرار في الشركات المملوكة للدولة state owned enterprises
- أما بالنسبة لوسائل التوعية الأكثر ملاءمةً لنشر أهمية وكيفية تطبيق نظام التصويت التراكمي بين كافة الأطراف ذات العلاقة وفقاً لإجابة المشاركين على تساؤل خاص بهذا الشأن، فقد جاء وفق الترتيب التالي:

وسائل التواصل الاجتماعي، ندوات وورش عمل، صحافة، نشرات توعوية، تلفزيون، مؤسسات ومراكز تعليمية ومهنية، إذاعة.

- **برنامج توعوي بشأن تطوير البنية التحتية لنظام ما بعد التداول:**

جاء تنفيذ هذا البرنامج التوعوي انطلاقاً من حرص الهيئة على رفع مستوى الوعي لدى الأطراف المشاركة بالمتطلبات المصاحبة لمراحل تنفيذ مشروع تطوير السوق تطبيقاً للممارسات والتغييرات المخطط لتنفيذها في كل مرحلة من المراحل المتبقية.

تم تنفيذ هذا البرنامج خلال شهر فبراير 2018 وقد تناول موضوع "تطوير البنية التحتية لنظام ما بعد التداول" وذلك لشرح المبادئ الرئيسية لتصميم الهيكل النهائي المستهدف لكيانات البنية التحتية لسوق المال الكويتي إضافة إلى متطلبات الترخيص لتنفيذ المراحل النهائية لمشروع تطوير السوق. والذي يمثل أحد الأركان الرئيسية في مشروع تطوير السوق.

- **الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI وترتيباتها المستقبلية الإيجابية على الأسواق المحلية:**

يمثل مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI لدى هيئة أسواق المال استحقاقاً قانونياً لها وترجمة لتشريعاتها، ويعد المشروع أحد أهم مشاريع الهيئة الاستراتيجية في الفترة الراهنة، خاصة وأنه يتكامل مع توجهات أخرى تندرج بمجملها في إطار رؤية متكاملة لاستدامة أسواق المال في دولة الكويت.

يهدف هذا المشروع لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية المطبقة والارتقاء بكفاءة العاملين في أطراف عديدة لدى منظومة أسواق المال والتوصل إلى بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين وتمتلك المقومات المطلوبة.

- **مؤتمر هيئة أسواق المال الثالث " أسواق المال والاستدامة المؤسسية":**

عقدت هيئة أسواق المال مؤتمرها السنوي الثالث تحت عنوان "أسواق المال والاستدامة المؤسسية"، وذلك وفقاً لنهج خاص لدى هيئة أسواق المال في تنظيم مؤتمر سنوي في الربع الأخير من السنة المالية بهدف إلقاء الضوء على أحدث المستجدات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية بما في ذلك أبرز توجهاتها المستقبلية، وإثراء الموضوعات المختارة بحثاً ونقاشاً مع المختصين المحليين والإقليميين والعالميين المعنيين بالشأن الاقتصادي عموماً وبأنشطة الأوراق المالية على وجه الخصوص، عقد المؤتمر بتاريخ الثاني والعشرين من شهر مارس 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن تفاصيل أكثر عن مختلف المشاريع والفعاليات والأنشطة آنفة الذكر سنتناولها بمزيدٍ من التفصيل في جوانب أخرى من التقرير السنوي السابع لاسيما في الأجزاء المخصصة لاستعراض المشاريع الاستراتيجية للهيئة وكذلك في الجانب المخصص للحديث عن الإنجازات التوعوية.

المحور الرابع: الهيئة والعلاقات الدولية

انطلاقا من حرص الهيئة على تعزيز مقومات التعاون مع الجهات والمنظمات الرقابية الدولية والهيئات المماثلة، وذلك سعياً لتبادل الخبرات اللازمة والارتقاء في تصنيف السوق المالي، فقد قامت الهيئة بمبادرات عدة استهدفت تحقيق توجهاتٍ محددة على هذا الصعيد يمكن إيجازها بالآتي:

أولاً: عضوية العديد من المنظمات الدولية والمشاركة الفاعلة في مختلف فعالياتها

فإلى جانب عضوية الهيئة في كلٍّ من: (لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)، منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)، فقد أثمرت جهود الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 عن التالي:

- **استمرار رئاسة الهيئة لفريق تنمية الأسواق في منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC):**

استمر ترؤس الهيئة لفريق تنمية الأسواق في الاجتماع السنوي السادس لمنتدى منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC) (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي) المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2017، وذلك بعد أن تم تزكيتها لترؤس هذه اللجنة في الاجتماع الخامس لهذه اللجنة المنعقد في إسطنبول بتاريخ 27 أكتوبر 2016، وبعد أن أدت الهيئة دورها بنجاح في إصدار تقرير يشتمل على دراسة لتركيبة أسواق المال في سبع دول أعضاء في المنظمة ودور مؤسسات البنى التحتية في توفير بيئة متطورة للحد من المخاطر ولتقديم الخدمات الاستثمارية المتطورة.

وجاء تشكيل الفريق وفق التالي:

المسلسل	الإسم	الإدارة	القطاع
فريق تنمية الأسواق:			
1	فواز بورسلي	إدارة الدراسات وتنمية أسواق المال	قطاع الأسواق
2	وليد العويش	مكتب التنسيق والمتابعة	قطاع الإشراف
3	نجوى البشر	مكتب التنسيق والمتابعة	قطاع الخدمات المساندة
4	فرح زينل	مكتب العلاقات الدولية	-
الفريق المساند:			
5	أحمد الجريوي	إدارة الدراسات وتنمية أسواق المال	قطاع الأسواق
6	صقر الزايد - مستقيل	إدارة الدراسات وتنمية أسواق المال	قطاع الأسواق
7	فجر المطوع	إدارة الدراسات وتنمية أسواق المال	قطاع الأسواق
8	بسمة أكبر	إدارة تمويل وحوكمة الشركات	قطاع الإشراف

- **انضمام الهيئة لعضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو):**

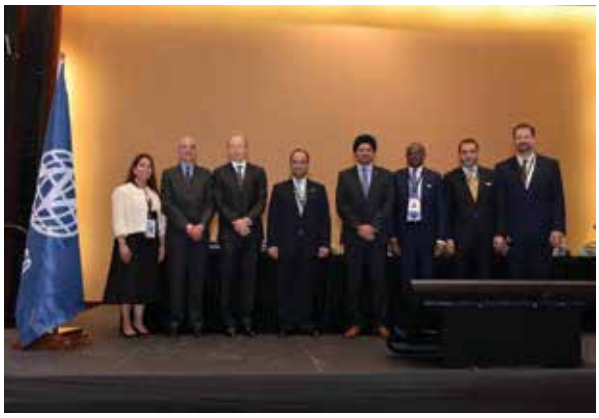

صدر قرار مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيسكو) بقبول انضمام دولة الكويت ممثلة بهيئة أسواق المال بصفة رسمية لعضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) بعد استيفاء الهيئة لمتطلبات عضوية المنظمة.

حيث تم التوقيع على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بتاريخ 16 مايو 2017 خلال مراسم الانضمام ضمن فعاليات أعمال الاجتماع السنوي الثاني والأربعون للمنظمة، والذي انعقد في مدينة مونتيغو باي في جمهورية جامايكا خلال الفترة من 14 الى 18 مايو 2017.

وقد سعت الهيئة منذ العام 2012 للتواصل مع المنظمة لتلبية متطلبات العضوية والشروط الواجب توافرها، والعمل على استيفائها، فتقدمت بطلب الانضمام للمنظمة للمرة الأولى في ديسمبر 2012، وبعد مراجعة الملف من قبل المنظمة قامت بالرد على الهيئة في أوائل العام 2014 طالبة تعديلات على محتوى طلب العضوية، ونظراً لأهمية هذه العضوية و حرصاً من الهيئة على استيفاء المتطلبات الإضافية للعضوية و نظرا لما يمثله هذا الطلب من أهمية لدولة الكويت فقد تم تشكيل فريق عمل برئاسة السيد/ مشعل مساعد العصيمي – نائب رئيس مجلس المفوضين لمتابعة ملف العضوية بالإضافة الى الاستعانة بمكتب استشاري قانوني متخصص لمراجعة كافة الالتزامات القانونية المترتبة على العضوية و إعادة صياغتها بمهنية واحترافية، لتعاود الهيئة في مايو 2015 تقديم ملف طلب العضوية للمنظمة.

وخلال مراجعة المنظمة لملف عضوية دولة الكويت المقدم صدرت التعديلات على قانون الهيئة في مايو 2015 وألحقته بصدور اللائحة التنفيذية للهيئة في نوفمبر من العام ذاته، فترتب عليه إعادة دراسة الملف المقدم من الهيئة مع الأخذ بالاعتبار التطورات التشريعية التي قامت بها، مع سعيها لخصخصة سوق الكويت للأوراق المالية في ذلك الوقت، وهي إضافات إيجابية على أصعدة عدة أسهمت في اثراء ملف العضوية، الذي تم تحديثه ليعكس تلك التطورات في العام 2016، حتى توجت تلك الجهود بانضمام الهيئة إلى المنظمة بتاريخ 16 مايو 2017.

إن انضمام الهيئة إلى أرفع منظمة مهنية دولية في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال يمثل تتويجاً لسعي حثيث وخطوات جادة قامت بها هيئة أسواق المال مترجمة حرصها على الالتزام بأهدافها في التوافق مع أفضل الممارسات الدولية، والارتقاء بمستوى الأداء فيها على الصعيد الدولي، وضمانا للتقيد بالمعايير الدولية، كما أنها ساهمت في تحسين تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية.

وهيئة أسواق المال تتطلع عبر انضمامها الى منظمة الأيسكو لتكون عضوا فاعلا في المنظمة سواء على مستوى مجلس إدارة المنظمة أو من خلال العضوية في لجانها العاملة لتعزيز حضور دولة الكويت في المنظمات الدولية وتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء لتطوير سوق المال، والتعاون في عدة مجالات أبرزها التدريب وتبادل الزيارات والمعلومات، إضافةًالى تحسين حماية المستثمرين واستقطابهم، والارتقاء بمستوى الرقابة بما يحقق أعلى مستويات النزاهة والعدالة والشفافية، حيث تهدف المنظمة الى تعزيز الصلاحيات الرقابية و الإشرافية لهيئات أسواق المال عبر التعاون على الصعيد الدولي، كما تساهم في الكشف عن الجرائم المالية ومكافحتها.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) قد أنشئت عام 1983، وتشمل عضويتها نحو 95% من الأسواق المالية في العالم حيث تضم ما يقارب 125 جهة رقابية و90 مشاركاً من بورصات ومنظمات إقليمية ودولية وغيرها، هذا وتعتبر المنظمة الجهة المسؤولة عن وضع المعايير والقواعد العالمية المنظمة لعمل الأسواق والتي تسعى كافة الهيئات للالتزام بها، وهي تهدف إلى ضمان عدالة وشفافية وكفاءة الأسواق، ومواجهة الأخطار النمطية، كما تهدف إلى حماية المستثمرين وزيادة ثقتهم بنزاهة الأسواق عبر تعزيز تبادل المعلومات، والتعاون من أجل تفادي السلوكيات الخاطئة، فضلاً عن القيام بالرقابة على الأسواق والوسطاء.

- **مشاركة الهيئة في مؤتمر واجتماع الأيسكو السنوي للجنة النمو والأسواق الناشئة:**

شارك وفد هيئة أسواق المال في مؤتمر واجتماع الأيسكو السنوي للجنة النمو والأسواق الناشئة المنعقد في العاصمة السريلانكية كولمبو في الفترة من 20 الى 21 سبتمبر 2017، حيث ترأس وفد الهيئة السيد/ مشعل مساعد العصيمي – نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال.

وقد عقد هذا المؤتمر تحت عنوان: تطوير تمويل مستدام ومبتكر مبني على أسواق المال Enhancing sustainable and innovative market-based financing، وناقش المؤتمر عدة مواضيع أبرزها تطوير التمويل المستدام المبني على أسواق المال في الأسواق الناشئة، كما تطرق الى السيولة في الأسواق الناشئة والتحديات التي تواجهها والمؤثرة بدورها على نمو وتطور هذه الأسواق، كما استعرض المؤتمر كذلك التكنولوجيا وتأثيرها في مجال التمويل بأسواق المال، وكيف يمكن للأسواق الناشئة الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة دون الإخلال بأطرها التنظيمية.

وعلى هامش المؤتمر عقدت لجنة النمو والأسواق الناشئة اجتماعها السنوي والذي شاركت به هيئة أسواق المال للمرة الأولى كعضو في منظمة الأيسكو، حيث كانت مشاركاتها السابقة بصفة عضو مراقب، وتطرقت اللجنة في اجتماعها الى إجراءات مواجهة التحديات الخاصة بتطوير تمويل مستدام مبني على أسواق المال، بما في ذلك دور صانعي السياسات، والجهات الرقابية.

بالإضافة الى ذلك ناقشت اللجنة موضوع انشاء نظام إلكتروني لتبادل المعلومات بين الأعضاء، واعتباره كمنصة بيانات يمكن الرجوع إليها للاستشارة أو لاستعراض المعلومات، وقد أكدت الهيئة بأنها تدعم وتؤيد هذا النظام، باعتبارها أداة لتسهيل المعاملات والإجراءات وتعزز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء، كما ان توفر المعلومات سيصب في صالح استقطاب المستثمرين في الأسواق الناشئة.

هذا وقد ناقشت اللجنة موضوع حماية الشبكات المعلوماتية لأسواق المال، واختيار آلية بشأن التنسيق مع ذوي الاختصاص في مجال أسواق المال لتعزيز إمكانية الجهات الرقابية في مجال أمن المعلومات، وقد أبدت هيئة أسواق المال استعدادها للمشاركة ضمن فريق عمل تحت منظمة الأيسكو متخصص بوضع السياسات والمبادئ الخاصة لحماية الشبكات المعلوماتية لأسواق المال، تمهيداً لمناقشتها في اجتماعات اللجنة القادمة واعتمادها على مستوى المنظمة لاحقاً، كما شاركت الهيئة في ورشة عمل تناولت الموضوع ذاته واستعرضت دراسة حالة لاختراق في شبكة المعلومات و الإجراءات المناسبة التي تتبعها الجهات الرقابية لمعالجة مثل هذه الحالات.

- **مشاركة الهيئة في أعمال المؤتمر السنوي للجنة (AMERC) التابعة لمنظمة الأيسكو:**

شارك وفد هيئة أسواق المال في أعمال المؤتمر السنوي (40) للجنة الإقليمية لمنظمة أفريقيا و الشرق الأوسط (AMERC) والذي عقد على مدار يومين (23 – 24 يناير 2018) في الرباط عاصمة المملكة المغربية، وهي إحدى اللجان الإقليمية الأربع الدائمة في منظمة الأيسكو. والتي تعنى بمواضيع تنظيم الأوراق المالية في إقليم أفريقيا والشرق الأوسط، وتضم في عضويتها (37) عضواً.

هذا، وقد انعقد هذا المؤتمر تحت عنوان: التمويل القائم على السوق في افريقيا والشرق الأوسط، التحديات والفرص، Market Based Financing in Africa and the Middle-East Challenges & Opportunities، حيث تم خلال الافتتاح استعراض جدول أعمال الاجتماع (40) للجنة والإعلان عن استضافة دولة الكويت للمؤتمر (42) المقرر انعقاده في مطلع عام 2019، بينما تناولت مواضيع جلسات المؤتمر عدة محاور وهي المصطلحات التي استحوذت مؤخراً على اهتمام الجهات الرقابية العالمية مثل (Fintech – التكنولوجيا المالية) و (Regulatory sandboxes - Reglabs – المختبرات التنظيمية) حيث تدعو هذه التكنولوجيا الى الابتكار والنمو في أسواق الأوراق المالية والشركات العاملة بها، وتساعد في تطور أساليب تنظيم المعاملات المالية وتنفيذها عالمياً)، واستعرضت الجلسة تفاوت مستويات الجهات الرقابية في الإقليم في تبني هذا الابتكار ومدى تفهمها للمتغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية في مجال التكنولوجيا مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص أمامها، كما ناقشت أيضاً المخاطر الناشئة في إقليم إفريقيا والشرق الأوسط، وكيفية معالجة هذه المخاطر لتطوير القدرة على مواجهة الأزمات المالية. واستكملت جلسات المؤتمر بإلقاء كلمة وعرض تقديمي من قبل الهيئة كونها تستعد لاستضافة أعمال المؤتمر (42) للجنة الإقليمية لمنظمة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) في مطلع عام 2019. كما تم استعراض آخر اعمال التطوير في منظومة اسواق المال في دولة الكويت وإسهامها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بينما تضمن العرض التقديمي استعراض فيلم عن دولة الكويت، ألقى الضوء على الجانب الثقافي، التاريخي، الاقتصادي، التعليمي والسياحي في الدولة.

كما تناولت جلسات اليوم الثاني للمؤتمر مناقشة موضوع التحديات التي تواجه عملية تمويل البنية التحتية من خلال أسواق المال والدور الذي يمكن أن تساهم فيه تمويل المشاريع مع تقليل فرص المخاطر المصاحبة، بالإضافة الى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) التي برزت كقوة للنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والتحديات التي تواجهها في الحصول على التمويل، كما تطرقت تلك الجلسات أيضاً الى مناقشة التمويل البيئي وفرص النمو في هذا النشاط، بينما اختتمت جلسات المؤتمر بموضوع استعراض القضايا المتعلقة بأسواق المال المتكاملة وتقديم توصيات من قبل أعضاء اللجنة حول كيفية مساهمة الهيئات في الأسواق المتكاملة.

الجدير بالذكر بأن الهيئة قد شاركت في أعمال اجتماع اللجنة (39) والذي عقد في جمهورية جامايكا – مدينة مونتيغو باي، وبادرت باستضافة المؤتمر السنوي (42) للجنة في العام 2019 متطلعة بذلك إلى الاسهام في دعم مسيرة اللجنة وأولوياتها وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة الأيسكو والمشاركة الفاعلة في رسم السياسات التي تدعم تطوير واستدامة أسواق المال في ظل البيئة المتغيرة سريعاً.

- **مشاركة الهيئة الفاعلة في المنتديات والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة بأنشطة الأوراق المالية: ومن أمثلة هذه المشاركات:**

- منتدى الكويت للاستثمار (رؤية 2035) في بروكسل:

شارك وفد هيئة أسواق المال في منتدى الكويت للاستثمار (رؤية 2035) المنعقد بتاريخ 19 فبراير 2018 في العاصمة البلجيكية بروكسل، والذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالتعاون مع غرفة التجارة العربية البلجيكية اللكسمبورغية، وقد ترأس وفد الهيئة السيد/ مشى الصالح – رئيس قطاع الأسواق، حيث القى كلمة أوضح فيها دور الهيئة في تنظيم نشاط الأوراق المالية بدولة الكويت، إضافة لأبرز الإنجازات التي تمت في الفترة الأخيرة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني، ومن أبرزها إشراف الهيئة المباشر على تنفيذ برنامج خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية، وتطبيق نظام ما بعد التداول، والفوائد المتوقعة من تلك المشاريع.

وقد قدم السيد/ مشى الصالح نبذة تاريخية لسوق المال في الكويت، والمقاصة وصولا الى إنشاء هيئة أسواق المال وقانونها ولائحتها التنفيذية، كما قدم للحضور شرحاً عن الأحكام التنظيمية العامة والخاصة في الدولة، بما في ذلك المتعلقة بحماية مصالح الأقلية.

قد أوضح "الصالح" التطلعات المستقبلية والآثار المنتظرة من المشروعات الحالية قيد التنفيذ والتي من المتوقع ان تضع الكويت على الخارطة الاستثمارية العالمية.

وتأتي هذه المشاركة ايمانا من الهيئة بأهمية التعاون بين كافة الجهات المعنية بمنظومة أسواق المال في دولة الكويت من أجل دفع عجلة التقدم، والتي تعطي انطباعا إيجابيا عن الكويت والدور المهم الذي تضطلع به كافة الجهات المعنية بسوق المال في الكويت، ولحث المستثمرين على دخول السوق الكويتي لما لذلك من مزايا عديدة، وفق الخطة التنموية الاقتصادية، إضافةً الى الركائز الخمس التي يتم الاستناد عليها من أجل تحقيق رؤية "كويت جديدة"، وهذه الركائز هي: إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد مستدام، بنية تحتية متطورة، بنية معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، رأسمال بشري إبداعي ومكانة عالمية متميزة.

- المؤتمر السنوي الرابع عشر – EFG Hermes 14th Annual One on One Conference

شارك وفد هيئة أسواق المال في أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر (EFG Hermes 14th Annual One on One Conference) المنعقد على مدار ثلاثة أيام في مدينة دبي، والذي نظمته شركة المجموعة المالية هيرميس القابضة، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و الأسواق المبتدئة، ويعد هذا المؤتمر نقطة التقاء لأبرز المؤسسات الدولية التي تتطلع للمشاركة في تنمية الأسواق في المنطقة، ويشارك فيه عدد كبير من المستثمرين وممثلي المؤسسات والشركات الإقليمية بهدف استعراض الفرص الاستثمارية في أسواق المنطقة، وقد ترأس وفد الهيئة السيد/ مشعل مساعد العصيمي – نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال – المدير التنفيذي بالإنابة، وقد تناولت محاور المؤتمر موضوع الترويج للاستثمارات وإدارة القطاع العام، ورؤية رؤساء مجالس الادارات والمدراء التنفيذين في أسواق المال والبورصات العربية لإلقاء الضوء على الفرص الاستثمارية في الدول العربية، حيث طرح للنقاش موضوع مدى تقبل الأطراف المحلية للتغييرات التي يشهدها السوق الكويتي والمبنية على أسس عالمية، وقد أوضحت الهيئة أن المستثمر المحلي هو الأساس المكون لهيكل السوق والذي يساهم باستقراره على المدى الطويل، وبالتالي فإن جميع التغييرات التي يتم تطبيقها ليست لجذب الاستثمار الأجنبي فحسب، بل لرفع مستوى كفاءة السوق إلى معيار عالمي لجذب المستثمر المحلي–إضافة إلى الأجنبي– وخاصة الأموال المحلية التي تخرج من السوق الكويتي وتستهدف أسواق تتماشى مع المعايير العالمية.

كما أوضحت الهيئة بأن التحدي الأكبر يتمثل في مواكبة الأطراف المختلفة للتغييرات الكبيرة التي يتم تطبيقها ضمن مشروع تطوير السوق والمراحل المختلفة لتطبيقه، مبينة أهمية الدور التوعوي الذي تقوم به وبورصة الكويت لمواجهة هذا التحدي.

وقد عقدت الهيئة عدة اجتماعات ولقاءات مع جهات ومؤسسات مالية وعالمية على هامش المؤتمر، كما اجتمع وفد الهيئة مع عددٍ من الأطراف المشاركة في المؤتمر الذي نظمه بنك HSBC خلال الفترة ذاتها وقد شارك فيه مجموعة من المستثمرين العالميين والاقليميين.

- "الملتقى العالمي للمستثمرين الأجانب HSBC MENA Investor Forum"

أقيمت فعاليات هذا الملتقى في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية يومي 26-27 مارس 2018، وقد شارك في فعالياته ممثلو أطرافٍ عدة في منظومات أسواق المال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمثلها جهاتٌ رقابية وأسواقٌ مالية وشركاتٌ مدرجة.

واستهدف الملتقى التعريف بأسواق المال في مختلف بلدان هذين الإقليمين واستعراض آخر التطورات ذات الصلة بتلك الأسواق وواقع الاستثمار فيها، ومن ناحيةٍ أخرى فقد مثل هذا الملتقى فرصة للقاء بما يقرب من 70 من كبار المستثمرين الأجانب كشركات إدارة الأصول والتداول ممن لديهم استثمارات حالية أو مستقبلية في إقليمي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد جاءت مشاركة دولة الكويت في هذا الملتقى عبر وفد ممثلٍ لكلٍ من هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت، إضافةً إلى مشاركة ممثلين لبعض الشركات المدرجة.

وتأتي مشاركة الوفد الكويتي في فعاليات الملتقى في أعقاب تطورات هامة شهدها واقع أنشطة الأوراق المالية مؤخراً كترقية بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة وحصول هيئة أسواق المال على عضوية الأيسكو مما وضع الكويت على خارطة الاستثمار العالمي، وكان من الأهمية بمكان المشاركة في الفعاليات الدولية التي تتيح فرصة للالتقاء بكبار المستثمرين الأجانب ووضعهم في صورة التطورات المتسارعة التي يشهدها واقع أنشطة الأوراق المالية بصورةٍ عامة، وبورصة الكويت على وجه التحديد، لاسيما على صعيد مشروع تطوير السوق.

وتكمن أهمية مشاركة الهيئة في هذا الملتقى لإتاحته فرصة استعراض أهم التطورات الحالية على صعيد أنشطة الأوراق المالية المحلية وكذلك أهم توجهاتها المستقبلية في محفلٍ عالمي ضم نخبةً من كبار المستثمرين الحاليين والمستقبليين الراغبين في التوجه باستثماراتهم إلى إقليم الشرق الأوسط تدفعهم رغبةٌ متزايدة في معرفة التغييرات الجذرية التي تم تطبيقها في منظومة التداول والتي مهدت لترقية بورصة الكويت لسوقٍ ناشئة وكذلك معرفة طبيعة التغييرات المستقبلية ونوعيتها وبرامجها الزمنية.

هذا، وقد قام وفد الهيئة بالعمل لبلوغ غاياته المنشودة من المشاركة في هذا الملتقى عبر فعاليات عدة، بدأها بسلسلة لقاءات عملٍ مطولة مع ممثلي العديد من الشركات المهتمة بالاستثمار في السوق الكويتي في ولاية بنسلفانيا ومدينة بوسطن للوقوف على استحقاقات ومتطلبات وآليات التوصل إلى ترقيات أخرى للبورصة المحلية والانعكاسات المنتظرة لذلك على واقعنا الاستثماري والاقتصادي على وجه العموم. وكذلك الانعكاسات المنتظرة للتطورات التحديثية الشاملة لمنظومة أسواق المال المحلية على تدفق الاستثمارات الخارجية.

ثانياً: العمل على تحقيق متطلبات التكامل بين الأسواق المالية في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في إطار السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود

شاركت الهيئة في الاجتماع السادس عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس في عاصمة مملكة البحرين (المنامة) خلال شهر إبريل من عام 2017، حيث شارك وفد هيئة أسواق المال برئاسة الدكتور/ نايف فلاح مبارك الحجرف، في أعمال الاجتماع الى جانب السادة رؤساء الهيئات الخليجية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي بداية الاجتماع اطلعت اللجنة على قرارات اجتماع المجلس الوزاري في دورته (142) المنعقدة في مارس الماضي، والتي كان أهمها استمرار العمل بصفة استرشاديه لكافة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس. كما اطلعت اللجنة على أبرز المستجدات المتعلقة بمذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس للتعاون المشترك في مجال التدريب وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات، والتي تم توقيعها في سبتمبر 2015، وعرضت الأمانة على اللجنة التوصيات النهائية لاجتماعات اللجنة الإشرافية على دراسة استراتيجية وأليات تحقيق التكامل، الى جانب رفع التوصيات الخاصة باجتماع فريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية والمتعلقة بنظام الرقابة الإلكتروني (SMARTS) والمستلم من شركة ناسداك.

كما ناقشت اللجنة ورشة العمل السنوية حول الرقابة لتبادل الخبرات بين دول المجلس، والتي عقدت في شهر مارس 2018، بمدينة دبي، وتناولت موضوع التلاعب في أسواق المال، حيث جاءت التوصية باستمرار عقد هذه الورشة سنويا، مع تنوع المواضيع التي تتناولها، وقد اقترح أن تستضيف مملكة البحرين الورشة القادمة للعام 2018، وأن تتناول موضوع تبادل الخبرات في الرقابة على التداول الإلكتروني.

ثم استعرضت اللجنة محضر اجتماع فريق عمل المسؤولين عن التدريب، والذي ناقش عدة مواضيع أبرزها تطورات الخطة التي أعدتها هيئة أسواق المال بدولة الكويت حول بوابة التدريب الإلكترونية المشتركة التي تعدها الهيئة، وهي في مراحلها النهائية قبل التدشين، كما استعرضت اللجنة نتائج برامج التدريب والتطوير التي عقدت في العام 2016 والمرفوعة من فريق عمل المسؤولين عن التدريب.

إلى جانب ذلك، اطلعت اللجنة على قائمة المواضيع المقترحة والمقدمة من الدول الأعضاء للمناقشة في الاجتماع المشترك، بالإضافة الى أوراق العمل حول إمكانية توحيد وقت الافتتاح في أسواق المال بدول المجلس.

وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول المشترك مع رؤساء الأسواق (البورصات) بدول المجلس، لتقديم أوراق العمل الخاصة بتوحيد أوقات الافتتاح في أسواق المال والمقدمة من هيئات الأوراق المالية بدول المجلس، كما ناقش الاجتماع عدة مواضيع، منها التعاون الرقابي، توحيد أرقام المساهمين، تطبيق آلية البيع على المكشوف وشروط الادراج المزدوج، وغيرها من المواضيع ذات الطبيعة المشتركة بين الاطراف.

ثالثاً: التوافق مع المعايير الدولية في مجال أنشطة الأوراق المالية

لعل الإنجاز الأبرز في هذا المجال يتمثل في:

- ترقية بورصة الكويت من سوق مبتدئة الى سوق ناشئة:

قرار شركة FTSE Russel القاضي بترقية بورصة الكويت من سوقٍ مبتدئة إلى سوقٍ ناشئة والذي تضمنه تقريرها السنوي لتصنيف الدول الصادر في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر 2017 أتى تتويجاً لجهودٍ كبيرة ومستمرة بذلتها الهيئة لتذليل معوقات الترقية تلك واستيفاء متطلباتها بالتعاون والتنسيق بين كافة مكونات منظومة أسواق المال المحلية وجميع الأطراف ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، وما تطلبته تلك الترقية من تحديثٍ للبنية التحتية وتواصلٍ دوري مع وكالات التصنيف لتزويد شركة FTSE Russell بكافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالتطورات والإنجازات الهادفة لاستيفاء متطلبات الترقية بما في ذلك بطبيعة الحال إجراء التعديلات التشريعية والتنظيمية والتقنية المطلوبة كتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة والإجراءات الخاصة بتطوير نظام ما بعد التداول وسوى ذلك من التوجهات التي جرى العمل على تنفيذها.

وهذه الترقية ما هي إلا نتيجة لسعي الهيئة الدائم للعمل بكل ما من شأنه الارتقاء بالاقتصاد الوطني وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالسوق الكويتي من خلال الارتقاء بالتنظيم التشريعي والرقابي لسوق المال في الكويت تماشيًا مع أفضل الممارسات العالمية وتحقيقاً لرؤية صاحب السموأميرالبلاد حفظه الله ورعاه و تأكيدًا للدور الريادي والمهم لبورصة الكويت حيث تأتي هذه الترقية تتويجًا للجهود الكبيرة والمستمرة التي قامت بها الهيئة لتحقيق هذه الترقية المستحقة وما سيتبعها من نتائج إيجابية على سوق المال في الكويت حيث أصبح السوق الكويتي على خارطة المستثمر العالمي وفق التصنيف المعلن الأمر الذي يتوقع أن يساهم في زيادة السيولة في السوق.

- مؤشرات ودلائل الترقية:

لترقية بوصة الكويت لمصاف الأسواق الناشئة العديد من المؤشرات والمدلولات، فمن ناحيةٍ أولى تشير تلك الترقية إلى امتلاك البورصة المحلية مقومات الكفاءة المطلوبة والتي تكفل توافر مستويات ملائمة من معايير العدالة والشفافية والتنافسية وحماية المستثمرين، إضافةً إلى تطبيق مناسب لقواعد حوكمة الشركات وتوافر البيانات المطلوبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الحصيفة، واعتدال درجة مخاطر الاستثمار، وجدوى العوائد الاقتصادية المتوقعة على المديين المتوسط والبعيد، كما تشير من ناحيةٍ أخرى إلى تواجد بنية تحتية ملائمة على صعيد أنظمة التداول والتقاص والتسوية تتيح لشركات الوساطة المالية إمكانية طرح أدواتٍ استثمارية جديدة تتوافق مع أفضل المعايير الدولية، كما أن لهذه الترقية انعكاسات إيجابية عدة منتظرة لا على واقع سوق المال وأنشطة الأوراق المالية فحسب، بل على واقعنا الاقتصادي والاستثماري على وجه العموم، إذ من المنتظر أن تسهم تلك الترقية في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ببورصة الكويت التي أصبحت على خارطة المستثمر العالمي نتيجة هذا التصنيف، ومن المنتظر أن تسهم أيضاً في تعاظم حجم الاستثمارات المؤسسية الأجنبية المتوقع توجهها إلى سوقنا المحلي وبالأخص تلك الاستثمارات الموجهة إلى الشركات التي ستكون ضمن مكونات مؤشر FTSE للأسواق الناشئة، تدفق تلك الاستثمارات إلى السوق المحلي سيرافقه إلقاء الضوء على الشركات الأخرى ذات الأداء الجيد، الأمر الذي يمثل فرصةً ذهبية لتلك الشركات لتسويق أنشطتها على شريحةٍ واسعة من المستثمرين حول العالم مما يسهل من عمليتي التطوير والتوسع في أعمالها خاصةً من خلال عقد شراكات استراتيجية مع أطراف عالمية تتمتع بخبرة واسعة في شتى المجالات ذات الصلة بأنشطتها ومهامها.

كما أنه من المتوقع أن يصاحب عملية الترقية هذه ارتفاعاً لمؤشرات نشاط بورصة الأوراق المالية تبعاً لذلك، الأمر الذي يعزز ثقة

المستثمرين محليين وخارجيين في البورصة المحلية كما أسلفنا، وهذا ينعكس بدوره تشجيعاً للشركات غير الكويتية على الإدراج المشترك، ومن ناحيةٍ أخرى قد تساعد تلك الترقية على تفعيل برامج خصخصة القطاع العام وتشجيع الشركات العائلية ذات الملاءة المالية الجيدة على الإدراج، وأخيراً من المتوقع أن يكون لجملة فوائد الترقية المنتظرة تلك أصداءً إيجابية لدى شركات الاستثمار والجهات المرخص لها مما يدعم توقعات تأسيس شركات جديدة عاملة في كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية سعياً للإدراج وكذلك استحداث أسواقٍ ثانوية وأخرى للسندات والصكوك وغيرها.

- الترقية.... شهادة دولية بكفاءة البورصة المحلية

رغم التوقعات المتفائلة لانعكاسات ترقية البورصة إيجاباً على واقعنا الاقتصادي والاستثماري عموماً إلا أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق الاستفادة القصوى من تلك الترقية مرتبطٌ بصورةٍ أو بأخرى بعوامل ومؤثراتٍ خارج أطر عمل الهيئة ومسؤولياتها وخارج منظومة أسواق المال ككل، كالتصنيف السيادي لدولة الكويت ومتانة وضعها المالي والأحداث الجيوسياسية في المنطقة وغير ذلك من مؤثراتٍ، إلا أن تلك الترقية تبقى في كافة الأحوال "شهادةً دولية" لكل ما قامت به الهيئة و الجهات المعنية بأنشطة الأوراق المالية من جهودٍ وما حققته من إنجازات تندرج بمجملها في التوصل إلى تنظيمٍ متكامل لسوق المال في دولة الكويت يعكس كفاءة الأطر التنظيمية والتشريعية والرقابية المطبقة والتي تمثل ركناً أساسياً في نجاحٍ توجهات التوصل إلى بيئة استثمارية مواتية لا لتوطين الاستثمارات المحلية فحسب بل لجذب الأجنبية أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة FTSE Russell تعمل في مجال مؤشرات الأسواق الدولية منذ فترة تفوق العشرين عامًا عندما قامت بتأسيس مؤشرات خاصة بالسوق البريطاني، وتوسعت عالميًا بناءً على طلب لمزود آخر للمؤشرات الدولية.

سابعاً: المهمات الرسمية لأعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

قام السادة أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بالعديد من مهمات العمل الرسمية خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 وذلك بهدف التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثيلة فيما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة، الجدول التالي يقدم عرضاً لتلك المهمات:

الاسم	المهمة	التاريخ	البلد
السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف	الاجتماع التشاوري المغلق لرؤساء هيئات الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	5 ابريل 2017	المملكة العربية السعودية
الاسم	**المهمة**	**التاريخ**	**البلد**
السيد/ د. نايف فلاح مبارك الحجرف	الاجتماع السادس عشر لرؤساء هيئات الأوراق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	26 ابريل 2016	مملكة البحرين
	توقيع مذكرة التفاهم بين هيئة أسواق المال والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO	14 مايو 2017	جمهورية جامايكا
	مؤتمر الكويت للاستثمار The Kuwait Investment Outreach Roadshow	8 ديسمبر 2017	المملكة المتحدة
السيد/ مشعل مساعد العصيمي	القمة الأولى للشرق الأوسط للأوراق المالية بنك إتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود.	25 ابريل 2017	دولة الإمارات العربية المتحدة
	الاجتماع السنوي الثاني والأربعين للمنظمة الدولية لاتحاد الأوراق المالية (IOSCO).	12 مايو 2017	جمهورية جامايكا
	اجتماعات مع عملاء مؤشر فوتسي راسل FTSE Russel	22 يوليو 2017	الولايات المتحدة الامريكية
	المؤتمر السنوي لمنظمة الأيسكو للجنة النمو والأسواق الناشئة IOSCO GEMC Annual Conference	18 سبتمبر 2017	جمهورية سريلانكا
	اجتماع ومؤتمر منظمة الأيسكو واللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط IOSCO AMERC Meeting & Conference	22 يناير 2018	المملكة المغربية
	المؤتمر السنوي الـ 14 للمجموعة المالية هيرميس / منتدى الأوراق المالية 2018 EFG Hermes 14th Annual One-on-One Conference / The Securities Forum MENAT 2018	4 مارس 2018	دولة الإمارات العربية المتحدة
	المؤتمر العالمي للمستثمرين الأجانب HSBC MENA Investor Forum	24 مارس 2018	الولايات المتحدة الامريكية
السيد/عبد المحسن حسن المزيدي	المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات العربية لعام 2017.	25 ابريل 2017	الجمهوريّة اللبنانيّة
	الاجتماع الثاني عشر لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية.	27 مارس 2018	الجمهوريّة اللبنانيّة
السيد/د. فيصل عبد الوهاب الفهد	منتدى هيئات أسواق المال السادس منظمة التعاون الإسلامي.	30 أكتوبر 2017	الجمهورية التركية
السيد/ خليفة عبدالله العجيل	مؤتمر الكويت للاستثمار The Kuwait Investment Outreach Roadshow	6 ديسمبر 2017	المملكة المتحدة

ثامناً: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- **مكتب تطوير الأداء وإدارة المخاطر:**

ويختص بإعداد الدراسات اللازمة في مجالات تنظيم وترتيب أعمال الهيئة وإعداد أدلتها الإجرائية ومؤشرات قياس أدائها بما يكفل إنجازها بالكفاءة والجودة المرجوة ويحقق الأداء المؤسسي وإدارة المخاطر التشغيلية التي قد تواجه الهيئة من خلال تحديدها وتحليلها وحصر أسبابها وبيان تأثيراتها واقتراح وسائل الحد منها أو تلافيها. بالإضافة إلى العمل على تطوير أعمال الهيئة بما يدعم تحقيق أهدافها وفق أفضل الممارسات.

- **مكتب الاستراتيجيات:**

ويختص بوضع وتخطيط الاستراتيجية العامة لتوجه الهيئة بجميع أجزائها وتنفيذ وإدارة وتقييم الاستراتيجية من خلال تحقيق وإنجاز المشاريع الداخلية للقطاعات المختلفة بالإضافة إلى توعية منتسبي الهيئة بالخطة والأهداف الاستراتيجية وسبل تحقيقها.

- **مكتب التدقيق الداخلي:**

يتبع لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس المفوضين، ويختص بتقييم أنظمة الرقابة بهيئة أسواق المال ومراحل تقدمها نحو تحقيق الأهداف والأغراض المرحلية واقتراح سبل تحسين النتائج ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق الداخلي.

- **مكتب الرقابة المالية:**

ويهدف إلى تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي لهيئة أسواق المال، والعمل على ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية للهيئة، والتأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين واللوائح ومعايير المحاسبة الدولية.

- **مكتب متابعة الجهات الرقابية:**

قرر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال تشكيل وحدة إدارية لدى أمانة سر مجلس المفوضين تختص بمتابعة ملاحظات ديوان المحاسبة والأسئلة البرلمانية وكافة الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة ذات العلاقة بالجهات الرقابية مع كافة الجهات المعنية داخل الهيئة، وذلك وفق إطار عمل منظم يأخذ بعين الاعتبار المدد القانونية والدستورية المحددة في القوانين ذات العلاقة، وذلك بهدف تجسيد روح التعاون مع هذه الجهات الرقابية، كما يأتي تشكيل هذه الوحدة استكمالاً لإجراءات الهيئة المستمرة نحو تحقيق الرقابة الذاتية على أعمالها، متطلعة بذلك أن تكون دائماً نموذجاً يحتذى به في الالتزام بالقوانين والنظم واللوائح المنظمة لأعمالها، واضعة بعين الاعتبار أهمية إعطاء هذه الوحدة ما تستحقه من اهتمام، وهو الأمر الذي قرر المجلس بأن يتولى أحد مفوضيه مهمة الإشراف العام على أعمالها (وقد تم استعراض هذه الوحدة في جانبٍ آخر من هذا التقرير).

تاسعاً: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

استناداً إلى أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، فقد تم وضع ميثاق شرف يحدد قواعد سلوك وأخلاقيات المفوضين أعضاء مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، والتي يتعين على كل مفوض الالتزام والتقيد بها خلال فترة عمله بالهيئة، كما تم وضع ميثاق شرف لموظفي الهيئة لقواعد السلوك والأخلاقيات والواجبات التي يتعين على كل موظف لدى الهيئة الالتزام والتقيد بها خلال فترة عمله بالهيئة، وذلك بهدف تحديد المعايير المهنية والشخصية التي يتعيّن أن يلتزم بها جميع منتسبي الهيئة للارتقاء بمستويات النزاهة في أداء العمل ورفع مستوى الشفافية لقواعد السلوك في الهيئة، الأمر الذي يعزز ثقة المتعاملين مع الهيئة.

وفي مجال الإفصاح فطبقاً لما نصت عليه المادة (26) من القانون رقم 7 لسنة 2010 المذكور، والتي تحظر على المفوض أو الموظف المدعو إلى اجتماع في مجال اختصاص الهيئة، وكانت له في الموضوع المطروح للبحث مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، أن يشارك في بحثه أو إبداء الرأي فيه أو التصويت عليه، ويجب عليه أن يفصح عن هذه المصلحة في بداية الاجتماع وأن يترك الاجتماع قبل البدء في مناقشة الموضوع. وإلى جانب الالتزام التام بتطبيق أحكام المادة (26) المذكورة، فقد اعتمد المجلس مفهوم المصلحة المباشرة وغير المباشرة ضمن سياسات تنظيم العمل الداخلية في الهيئة.

عاشراً: الإفصاح والشفافية

تطبق الهيئة سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية، حيث يلتزم كل عضو من أعضاء المجلس والموظفين بالتصريح خطياً لدى الهيئة فور استلام مهامه عن الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية التي يملكها وأولاده القصر المشمولين بولايته، كما يلتزم بالإفصاح خطياً عن أي تغيير يطرأ على ذلك وفقاً للنظام الذي يضعه المجلس. ويحظر على أعضاء المجلس التعامل في أسهم الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة طوال فترة عضويتهم في المجلس.

وقد تم اعتماد نظام لإفصاح موظفي الهيئة عن التغيرات التي تطرأ على ملكياتهم، وإجراءات الإفصاح عن الملكية، والنماذج الخاصة بهما، كما يتم تطبيق ذات النظام والإجراءات، والنماذج على أعضاء المجلس وذلك بشكل سنوي.

كما توفر الهيئة جميع قراراتها التنظيمية على موقعها الإلكتروني وعلى وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك على التطبيق الخاص بها (CMA APP).

حادي عشر: أصحاب المصالح

وضعت الهيئة النظم والسياسات التي كفلت الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، حيث تهدف الهيئة إلى حماية أصحاب المصالح من خلال العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية وفق أداء مهامها المسندة إليها في المادة (3) من القانون رقم (7) لسنة 2010.

ثاني عشر: تعزيز وتحسين الأداء

تعمل الهيئة على تعزيز وتحسين الأداء وذلك وفق خطة وسياسة شاملة ترتكز على العديد من المحاور والتي منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. المشاركات الدولية والإقليمية والمحلية في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بأعمال الهيئة.
2. تنظيم منتديات ودورات وورش عمل.
3. توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم. حيث قامت هيئة أسواق المال بتوقيع مذكرة تفاهم مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بشأن التعاون المشترك لتبادل الخبرات في مجال التدريب والتأهيل، ويأتي توقيع هذه المذكرة ايماناً بالأهداف المشتركة التي تجمع بينهما في مجالات التدريب والبحث العلمي وبجدوى تبادل التجارب والخبرات والمعلومات بهدف وضع آلية للعمل المشترك وتنظيم طبيعة المهام المنوطة والأهداف المرجوة لعمل كل منهما في المجالات الفنية والقانونية على النحو المنظم بالقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

حيث نصت مذكرة التفاهم أن يقوم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بإعداد وتنظيم وتدريب وتأهيل موظفي الجهات المعنية بتطبيق أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، والمشاركة في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي يعقدها الطرفين وكذلك تبادل النشرات والدوريات والكتب والدراسات والبحوث العلمية والأحكام والقوانين والقرارات ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة قامت بالتعاون مع المعهد في أكتوبر 2017 بتنظيم حلقة نقاشية لأعضاء النيابة العامة حول موضوع سلوكيات السوق ومسائل الاندماج والاستحواذ، وذلك في إطار تبادل الخبرات والتعاون المشترك.

4. الاستعانة بالخبراء من داخل وخارج دولة الكويت.
5. إطلاق مجموعة من البرامج الداخلية لتطوير بيئة العمل والتي منها:

CEO Experience	حيث يتيح البرنامج الفرصة للموظفين لاكتساب الخبرة من خلال العمل إلى جانب رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي لمدة أسبوعين.
CMA Rotation	يتيح البرنامج لموظفي الهيئة التعرف على آلية عمل مختلف الإدارات والمكاتب في الهيئة من خلال تجربة العمل فيها، بهدف تبادل الخبرات واكتساب مهارات جديدة.
CMA Star	إيماناً من الهيئة بالكفاءات تم تخصيص هذا البرنامج تقديراً للموظفين المتميزين، حيث يتم في كل شهر اختيار مجموعة من الموظفين كنجوم في الأداء.
CMA Brains	يتيح البرنامج لجميع الموظفين المشاركة بآرائهم واقتراحاتهم وأفكارهم لتطوير العمل في الهيئة، حيث يتم تقييم جميع المشاركات من قبل لجنة متخصصة والإعلان عن الأفكار التي يتم اختيارها.
CEO Breakfast	يتيح البرنامج لموظفي كل ادارة أو مكتب الاجتماع مع رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي من خلال جلسة ودية، حيث يهدف البرنامج إلى تشجيع التواصل المباشر بين الموظفين والرئيس لتبادل الآراء والاقتراحات والتطلعات المهنية، وذلك بدون حضور الرؤساء المباشرين (مدراء الإدارات – ومدراء الدوائر).

ثالث عشر: المسؤولية الاجتماعية

- **الجانب التدريبي:**

اعتمدت الهيئة برنامجاً تدريبياً مخصصاً لحديثي التخرج من الكويتيين وهو – البرنامج التدريبي الرابع لهيئة أسواق المال لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج (2018/2017) بهدف تقديم خدمة للمجتمع لصقل الكفاءات الشابة إلى جانب استقطاب الكفاءات منهم للعمل في الهيئة وذلك وفقاً لمواصفات وتخصصات تحتاج إليها الهيئة وتساهم في تحقيق أهدافها كمؤسسة رقابية. حيث قامت هيئة أسواق المال بالإعلان عن البرنامج التدريبي الرابع لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج بتاريخ 8 أكتوبر 2017، ومن منطلق الشفافية الكاملة نحو عملية اختيار المؤهلين للبرنامج، فقد بلغ العدد الإجمالي للطلبات الواردة (وذلك خلال الفترة المحددة للإعلان من تاريخ 8 -19 أكتوبر 2017) – 93 طلباً، وعليه، قامت هيئة أسواق المال بدعوة المرشحين المستوفين للشروط الأولية الخاصة ببرنامج التدريب إلى مقابلات شخصية بعد أن تشكلت لجنة عليا من رؤساء القطاعات بهذا الخصوص، حيث استمرت المقابلات الشخصية من تاريخ 15 إلى 19 نوفمبر 2017. وعلى ضوء ذلك تم اختيار المؤهلين للبرنامج حسب خطة دائرة التدريب والتطوير الوظيفي والذين بلغ عددهم 20 مرشحاً.

- **الجانب التوعوي التثقيفي**

بهدف التوعية بأنشطة الأوراق المالية، قامت الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017) بفعاليات عدة من برامج تدريبية توعوية متخصصة وورش عمل، بعضها يندرج في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية الذي يتخطى حدود المعنيين الحاليين بأنشطة الأوراق المالية، ليستهدف تأهيل الأجيال القادمة بما يساهم في تأهيل الكوادر الوطنية تلبيةً لاحتياجات سوق العمل وبما يتفق مع التوجهات التنموية المستقبلية للدولة، وذلك من خلال تزويدها بالخبرات والمعارف والمؤهلات المطلوبة والمشاركة الفعلية مع جهات وطنية أخرى للتوصل إلى المخرجات التعليمية والمجتمعية المطلوبة، ووفقاً لبرامج معتمدة مخصصة للتعليم الجامعي في تخصصات متعددة، إضافة إلى التعليم التربوي بمرحلتيه المتوسطة والثانوية، وتجدر الإشارة إلى أن تفاصيل الفعاليات التوعوية نستعرضها كاملة في سياق الحديث عن إنجازات الهيئة في المجال التوعوي ضمن تقريرنا السنوي السابع.

هذا، وتواجدت الهيئة إعلامياً بشكل دائم ومستمر من خلال صفحتها الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الاجهزة الذكية، والتي كان من أهمها ما يلي:

* الموقع الالكتروني للهيئة www.cma.gov.kw
* صفحة الهيئة على تويتر @cma_kwt
* قناة الهيئة على اليوتيوب cmakuwait
* تطبيق الهيئة للأجهزة الذكية Cma-kw

- **احتفالات الأعياد الوطنية**

تزامنا مع احتفالات الأعياد الوطنية، أقامت هيئة أسواق المال بتاريخ 15 فبراير 2018 حفلا لموظفيها للمشاركة بهذه المناسبة، وقد ألقى نائب رئيس مجلس المفوضين والمدير التنفيذي بالإنابة السيد/ مشعل مساعد العصيمي، كلمة بمناسبة الاحتفال بالأعياد الوطنية، كما تضمن البرنامج تكريما لعدد من موظفي الهيئة المنتسبين لفرق العمل، وموظفي الهيئة المميزين للعام 2017، وكذلك المتطوعين في البرنامج الوطني (إنجاز)، وذلك تثمينا لجهودهم وتقديرا لإنجازاتهم و تحفيزا لهم لمزيد من العطاء، الى جانب ذلك فقد تضمن الحفل عرضاً مرئياً اشتمل على أبرز إنجازات الهيئة.

الباب الثالث
المشاريع الاستراتيجية للهيئة

هيئة أسواق المال

خلافاً لتقاريرنا السابقة والتي نهجنا فيها إلى الحديث عن مشاريع الهيئة الاستراتيجية في إطار الحديث عن إنجازات الأنشطة التي تقع في أطرها تلك المشاريع، فإننا نخصص في تقريرنا الحالي فصلاً مستقلاً لتلك المشاريع نستعرض فيه أبرز مراحلها وأهدافها كما نوجز وضعها الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المشاريع وما تتضمنه من تغييرات جذرية في بيئة منظومة أسواق المال كاملةً من المنتظر أن تكون لها انعكاساتٌ على مفاصل عمل تلك المنظومة وعلى جوانب شتى في البيئة الاستثمارية عموماً، أما أبرز تلك المشاريع الاستراتيجية فسنتناولها وفق الفصول التالية:

الفصل الأول: مشروع تطوير منظومة السوق (نظام ما بعد التداول سابقاً)

الفصل الثاني: مشروع ترقية بورصة الكويت إلى سوقٍ ناشئة

الفصل الثالث: مشروع خصخصة بورصة الكويت

الفصل الرابع: مشروع تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL "نظام إفصاح – iFSAH"

الفصل الخامس: مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI

الفصل السادس: المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية

الفصل الأول

مشروع تطوير منظومة السوق (نظام ما بعد التداول سابقاً)

تم إقرار مشروع توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة ونظام ما بعد التداول وفقاً للقرار رقم 51 لسنة 2015 الصادر في يوليو 2015 حيث تم تشكيل فريق خاص لتوجيه وإدارة المشروع. وقد تم إعادة تشكيل الفريق بناءً على القرار رقم 77 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 06 يونيو 2017، كما تم تغيير مسمى المشروع إلى (مشروع تطوير منظومة السوق) وذلك في 14 مارس 2018، ويمكن إيجاز أهداف المشروع بالآتي:

- إصلاح نظام ما بعد التداول بشكل كامل ابتداء من أنظمة التسوية والتقاص وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ووصولا إلى الامتثال التام لجميع مبادئ البنى التحتية (Principles of Financial Infrastructure – PFMI) الصادرة عن لجنة المدفوعات والتسوية المشتركة بين الآيسكو والبنك الدولي (CPMI).
- تطوير البنية التحتية للسوق وكذلك هيكل التداول للسوق ليشكل قاعدة داعمة لتقديم منتجات استثمارية جديدة وفق معايير عالمية، ومشجعة للمستثمرين.
- تقديم اللوائح والقواعد المطورة لتطبيق تغييرات المشروع.
- تقديم التغييرات التي يتم تطبيقها ضمن مراحل المشروع للجهات الرقابية وللأطراف المشاركة في السوق وذات الصلة بتنفيذ المشروع كشركات الوساطة المالية.
- تقليل المخاطر الناشئة من تعاملات الأوراق المالية عن طريق تبني أفضل الممارسات العالمية في إدارة المخاطر في أسواق المال.
- رفع كفاءة المتعاملين في سوق المال وأهمهم الأشخاص المرخص لهم.
- تشجيع الاستثمار المؤسسي (سواءً محلياً أو دولياً) والذي بدوره يحسن من فاعلية سوق المال.
- تحسين بيئة الأعمال عن طريق وضع الإطار التنظيمي لحماية حقوق الأقلية.
- التواصل مع الجهات الخارجية لاستطلاع الآراء في كيفية تحسين البنية التحتية لسوق المال.
- رفع تصنيف سوق المال في دولة الكويت إلى سوق ناشئ وذلك وفق تقييم وكالات التصنيف العالمية FTSE و MSCI.

وقد تم تقسيم مشروع تطوير منظومة السوق إلى أربع مراحل وهي كالتالي:

أولاً: المرحلة الأولى (نظام ما بعد التداول المرحلة الانتقالية الأولى) والتي تم تطبيقها في 21 مايو 2017، وقد تضمنت هذه المرحلة التعديلات التالية:

- توحيد دورة التسوية لتصبح ثلاثة أيام عمل بعد يوم التداول، T+3.
- تطوير آلية تحديد المواعيد المتعلقة باستحقاقات الأسهم والمساهمين المستحقين للتوزيعات لتتوافق مع الممارسات العالمية.
- تقديم الضمانات المالية (Risk Waterfall) لمواجهة مخاطر الإخفاقات في بورصة الأوراق المالية من قبل كل من الجهات التالية:
  i. الوسطاء.
  ii. أمناء الحفظ.
  iii. الشركة الكويتية للمقاصة.
- تعديل وحدات التغيير السعري.
- تقديم الحدود السعرية (الحد الأعلى والحد الأدنى) وفقاً للتعديل في وحدات التغيير السعري.
- استحداث الإغلاق العشوائي.
- إتاحة خاصية رفض الالتزام لأمناء الحفظ.
- توفير النظم اللازمة لعمل صانع السوق.

ثانياً: المرحلة الثانية والتي سيتم تطبيقها في 1 أبريل 2018، وتتضمن التعديلات التالية:

- تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق وذلك بناء على معدلات السيولة والقيمة الرأسمالية لكل شركة مدرجة، والأسواق هي كما يلي:
  i. السوق الأول
  ii. السوق الرئيسي
  iii. سوق المزادات
- تطبيق رسوم وعمولات تداول مختلفة لكل سوق من الأسواق الثلاثة.
- إطلاق مؤشرات جديدة للسوق.
- تقديم فواصل التداول المستمر لمؤشرات السوق.
- تفعيل فواصل التداول المستمر على الأوراق المالية.
- تقديم جلسة الشراء الإجباري (Buy-in Board) بفترة تسوية (T+1).
- توفير خاصية التأكيد المتأخر لأمين الحفظ.
- تسهيل إجراءات الصفقات الخاصة.
- العمل بالتوزيع الإلكتروني للأرباح النقدية.

ثالثاً: المرحلة الثالثة والمتوقع البدء باختبارات السوق الموسعة الخاصة بها في سبتمبر 2018، وتتضمن التعديلات التالية:

- إنشاء الوسيط المركزي للسوق النقدي.
- تغيير نموذج "التسليم مقابل الدفع (Delivery Vs Payment) "إلى النموذج رقم 2 (Gross – Net) المعتمد من قبل بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements).
- التسوية النقدية من خلال نظام البنك المركزي للصفقات المنفذة للأوراق المالية المدرجة في البورصة.
- تفعيل نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية.
- تحسين نظام الضمان المالي ليتوافق مع الممارسات العالمية.
- إنشاء الحسابات الفرعية لتطوير حسابات العملاء المدارة من قبل الأشخاص المرخص لهم.
- تقديم اتفاقيات إعادة الشراء.
- منح آلية الاقتراض على الهامش.

رابعاً: المرحلة الرابعة والمتوقع البدء باختبارات السوق الموسعة الخاصة بها في سبتمبر 2018، وتتضمن التعديلات التالية:

- إنشاء الوسيط المركزي لسوق المشتقات المالية.
- تقديم أعضاء التقاص.
- تقديم المنتجات المالية كالمشقات المالية.
- تطوير نظام الضمان المالي.

الفصل الثاني

ترقية تصنيف بورصة الكويت إلى سوقٍ ناشئة

نتيجةً لتطبيق المرحلة الأولى من مشروع تطوير منظومة السوق، فقد تم ترقية تصنيف بورصةالكويت للأوراق المالية إلى سوق ناشئة في 29 سبتمبر 2017 من قبل مؤسسة فوتسي راسل (FTSE RUSSELL)، إحدى أهم الجهات العالمية المعنية بتصنيف الأسواق المالية. ويترتب على هذا القرار ضم بورصة الكويت ضمن مؤشرات FTSE Global Equity Index Series (GEIS). وقد قامت شركة FTSE Russell بإصدار عدة تقارير تشرح آلية ضم بورصة الكويت وكان آخرها التقرير المؤرخ 23 مارس 2018. ويبين هذا التقرير أن الآلية تنقسم إلى مرحلتين وفقاً للآتي:

- المرحلة الأولى: تبدأ بتاريخ 24 سبتمبر 2018 بالتزامن مع المراجعة نصف السنوية لمؤشرات FTSE GEIS.
- المرحلة الثانية: تبدأ بتاريخ 24 ديسمبر 2018 وذلك بناء على المراجعة الربع سنوية لمؤشرات FTSE GEIS.

كما أعلن التقرير عن القائمة الإرشادية للشركات الكويتية المستوفية لمعايير الانضمام لمؤشرات FTSE GEIS وذلك بحسب إغلاقات يوم الخميس 28 ديسمبر 2017، وهذه الشركات هي:

أسهم الشركة	الحجم
بنك الكويت الوطني	شركات ذات رؤوس أموال كبيرة
بيت التمويل الكويتي	
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	شركات ذات رؤوس أموال متوسطة
بنك بوبيان	
شركة هيومن سوفت القابضة	
بنك وربة	شركات ذات رؤوس أمول صغيرة
بنك الكويت الدولي	
مجموعة الصناعات الوطنية	
شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	

وسوف تمثل هذه الشركات النسب الموضحة أدناه من إجمالي حجم مكونات مؤشرات FTSE GEIS:

1. نسبة قدرها 0.04% من مؤشر FTSE Global All Cap.
2. نسبة قدرها 0.4% من مؤشر FTSE Emerging All Cap.

وسيتم إعادة احتساب نسب السيولة مرة أخرى لتحديث هذه القائمة في شهر سبتمبر 2018 من خلال المراجعة النصف سنوية التي تقوم بها مؤسسة FTSE Russell وذلك عن الفترة ما بين 02 يوليو 2017 وحتى نهاية 29 يونيو 2018 والتي سيتم على أثرها إعلان القائمة النهائية للشركات الكويتية التي ستكون ضمن مكونات مؤشرات FTSE Global Equity Index Series (GEIS).

بالإضافة إلى شركة FTSE Russell، فإن كلاً من شركتي MSCI وS&P قد أعلنتا أن بورصة الكويت ضمن قائمة الأسواق التي من المحتمل ترقيتها تصنيفها إلى أسواق ناشئة.

ويمكن إيجاز أهم الفوائد المتحققة من ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ وانضمام الشركات المدرجة فيها إلى مؤشرات فوتسي راسل العالمية للأسواق الناشئة (Global Equity Index Series) في نهاية العام 2018، بما يلي:

1. زيادة حجم الاستثمارات المؤسسية الأجنبية الموجهة إلى بورصة الكويت بمقدار يقارب من 800 مليون دولار أمريكي والذي من شأنه أن يؤدي ذلك حتماً إلى ارتفاع في الطلب على أسهم الشركات المدرجة مصحوباً بارتفاع (تحسن) في أسعار الأسهم، والذي سوف يتبعهما ارتفاعٌ في قيم التداول والقيم السوقية للشركات المدرجة، والذي بدوره سوف ينعكس ايجاباً على مستوى الاستثمار المحلي سواءً كان من المستثمرين الأفراد أو الاستثمار المؤسسي.
2. تشجيع عمليات الاستحواذ خصوصاً في حال رغبة بعض المؤسسات والشركات الكبرى العالمية العاملة في مجالات معينة مثل الصناعة والعقار والخدمات المالية التواجد في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.
3. تشجيع العديد من الشركات غير الكويتية على الإدراج المشترك في بورصة الكويت.
4. تحفيز الحكومة على تفعيل برنامج خصخصة القطاع العام والطرح الأولي لأسهمها، ومن ثم الإدراج في بورصة الكويت نظراً لتوافر المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى المستثمرين المحليين الراغبين في الاستثمار بهذه الشركات.
5. تشجيع العديد من الشركات العائلية ذات الملاءة المالية الجيدة والشركات المتوسطة والصغيرة على الإدراج في بورصة الكويت نظراً لإمكانية الحصول على رؤوس الأموال والتسهيلات الائتمانية من المستثمرين والمؤسسات المالية. إضافةً إلى ذلك، استخدام أسهم الشركات في عمليات الاستحواذ الاختياري أو التخارج الجزئي لمؤسسي هذه الشركات.
6. مساعدة شركات الاستثمار والاشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة للعمل بأنشطة الأوراق المالية إلى تحقيق مزيد من العوائد المالية والنمو على المديين المتوسط والبعيد نظراً لطبيعة الأعمال التي تقوم بها.

وبالمحصلة، فإن ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ سوف تساهم حتماً في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مجدية للمواطنين وخاصةً بالوظائف ذات القيمة المضافة العالية، والذي بلا شك سوف ينعكس ايجاباً على التنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، "الترقية إلى الأسواق الناشئة هي إحدى الخطوات الأساسية في خدمة الاقتصاد الوطني".

كما تجدر الإشارة أخيراً إلى ان المنافع المتوقعة من ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ ليس بالضرورة لها أن تتحقق في المدى القصير، كما أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتصنيف السيادي لدولة الكويت ومتانة الوضع المالي. إضافةً إلى ذلك، متانة الوضع المالي للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

الفصل الثالث

مشروع خصخصة بورصة الكويت

استكمالاً لجهود الهيئة لتنفيذ ما جاء في المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، فقد تم تشكيل لجنة "طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية" بتاريخ 9 مارس 2017 حيث ضمت اللجنة أربعة أعضاء منهم رئيس ونائب رئيس اللجنة من هيئة أسواق المال وعضو ممثل عن شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وعضو ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار، وتعاقب على عضوية اللجنة كل من السادة التالية أسماؤهم:

1. السيد/د. نايف فلاح مبارك الحجرف ممثلاً عن هيئة أسواق المال
2. السيد / د. فيصل عبدالوهاب الفهد ممثلاً عن هيئة أسواق المال
3. السيد / خليفة عبدالله العجيل ممثلاً عن هيئة أسواق المال
4. السيد/ بدر عجيل العجيل ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار
5. السيد/ محمد أحمد السقاف ممثلاً عن بورصة الكويت للأوراق المالية
6. السيد/ خالد عبدالرزاق الخالد ممثلاً عن بورصة الكويت للأوراق المالية
7. السيد/ طلال فهد الغانم ممثلاً عن بورصة الكويت للأوراق المالية

كما تعاقب على عضوية فرق العمل الفنية كل من السادة التالية أسماؤهم:

1. السيد/ زياد الفليج ممثلاً عن هيئة أسواق المال
2. السيد/ وليد العويش ممثلاً عن هيئة أسواق المال
3. السيد/ عبدالعزيز داود المرزوق ممثلاً عن بورصة الكويت للأوراق المالية
4. السيد/ سعد فيصل المنيفي ممثلاً عن بورصة الكويت للأوراق المالية
5. السيد/ أسامة عثمان الفريح ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار
6. السيد/ عبدالعزيز فهد المرزوق ممثلاً عن هيئة أسواق المال
7. السيد/ محمود محمد عزت ممثلاً عن هيئة أسواق المال
8. السيدة/ نجوى عبدالمحسن البشر ممثلاً عن هيئة أسواق المال
9. السيدة/ نوف عبدالرحمن الصانع ممثلاً عن هيئة أسواق المال
10. السيدة/ سارة فايز الكندري ممثلاً عن هيئة أسواق المال

وقد عقدت اللجنة خلال السنة المالية (2018/2017) (10) اجتماعات، نتج عنها توقيع عقد تقديم خدمات استشارية للمزايدة على حصة في رأس مال شركة بورصة الكويت بتاريخ 12 فبراير 2018 مع تحالف المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات (TICG) وشركة كامكو للاستثمار (KAMCO).

ويأتي مشروع خصخصة بورصة الكويت تتويجاً للجهود التي بذلتها الهيئة في سبيل تطوير سوق المال ومحطة مهمة من محطات إتمام عملية خصخصة بورصة الكويت، حيث سبق ذلك تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وتفويضها بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها سير مرفق البورصة بعد اتمام عملية التسليم والتسلم لسوق الكويت للأوراق المالية تحت إشراف الهيئة، وصولا الى إلغاء ترخيص سوق الكويت للأوراق المالية وانتهاء العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية والترخيص لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع عقد تقديم خدمات استشارية للمزايدة على حصة في رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، حيث أنه وتنفيذاً لقرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال باجتماعه رقم (4) لسنة 2018 المنعقد بتاريخ 29 يناير 2018 بترسية المناقصة رقم (CMA/PROC/11/2017) على شركة المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات.

فقد قامت الهيئة والشركة المذكورة بتاريخ 12 فبراير 2018 بالتوقيع على عقد لتقديم خدمات استشارية للمزايدة على حصة في رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، علما بأن هذه الشركة هي شركة مملوكة للهيئة العامة للاستثمار بنسبة 60%، وشركة أوليفر وايمان بنسبة 30%، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 10%، كما تمثل الشركة المذكورة تحالفا بقيادتها، وعضوية شركة كامكو للاستثمار، وشركة أوليفر وايمان بالإضافة إلى مكاتب محاماة محلية ودولية.

وستتناول الخدمات الاستشارية الحصة المخصصة للمزايدة، أي الحصة المخصصة لاكتتاب الشركات المدرجة بالبورصة مع مشغل عالمي أو مشغل عالمي منفردا، ومن أهم الخدمات التي سوف تقدمها الجهة الاستشارية هو تقديم الدعم الفني اللازم للهيئة لإنجاز أعمالٍ محددة (تحديد متطلبات ومعايير التأهيل للمشغل العالمي الذي يحق له المزايدة على الأسهم المطروحة في المزاد، تحديد متطلبات ومعايير التأهيل للشركات المدرجة بالبورصة التي يحق لها المزايدة على الأسهم المطروحة في المزاد، تهيئة البورصة للمزايدة، التحضير للحملة الترويجية والاجتماعات مع المستثمرين المحتملين، تنفيذ وانهاء المزايدة).

من المنتظر أن يقرر مجلس المفوضين لاحقا شروط المزايدة والمزايدين وموعد إجراء المزايدة، كما سيقرر موعد تخصيص الحصة الخاصة بالجهات العامة والحصة الخاصة بالمواطنين.

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

الفصل الرابع

مشروع تطبيق نظام إفصاح إلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL "نظام إفصاح – iFSAH"

يعتبر مشروع تطبيق نظام إفصاح إلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL تحت مسمى "نظام إفصاح – iFSAH" أحد المشاريع الاستراتيجية الهامة الواردة ضمن الخطة الإنمائية للدولة، والتي تبنتها الهيئة من منطلق حرصها على مواكبة أحدث المعايير العالمية المتبعة في سائر أنشطة الأوراق المالية وسعيها المتواصل نحو توفير بيئة استثمارية مواتية تمتلك جميع المقومات المطلوبة، مسترشدة لذلك بأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، نظراً لما تمثله هذه الخطوة من استمرار لجهود الهيئة الرامية للارتقاء بالتعاملات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية، وتعزيز مستويات الإفصاح والشفافية في السوق الكويتي. حيث سيساهم المشروع في تحقيق عدد من أهداف الهيئة الأساسية والمتمثلة في:

- تعزيز مقومات الشفافية والافصاح في اسواق المال، وذلك من خلال توفير نظام آلي للإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية وغير المالية من المعنيين بالإفصاح سواءً من الشركات المدرجة أو الأشخاص المرخص لهم.
- توحيد أشكال مفاهيم وعناصر الإفصاح مما يسهل التعامل بها من قبل جميع الأطراف المتعاملة.
- ضمان دقة وموثوقية معلومات وبيانات الإفصاح المنشورة وإتاحتها في الوقت المناسب للمعنيين والمهتمين بها، الأمر الذي يزيد من فعالية المقارنة والدراسة والتحليل بين مختلف تلك المعلومات.
- خفض أعباء الالتزام والمراجعة لمختلف الأطراف المتعاملة بالنظام، بما في ذلك التكاليف المالية والجهود البشرية، الأمر الذي ينعكس تبسيطاً في إجراءات بيئة الأعمال المحلية.

الفوائد آنفة الذكر ستسهم بصورةٍ أكيدة في زيادة تنافسية سوق المال المحلية وتحسين المناخ الاستثماري على وجه العموم. أما فيما يتعلق في المزايا الخاصة والعديدة لنظام الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة الـ XBRL فإنها تتمثل في التالي:

- المرونة العالية في تبادل مختلف المعلومات والبيانات المالية وغير المالية، الأمر الذي جعل من تلك اللغة عنواناً للغة الأعمال المرنة.
- إعطاء القارئ والحاسب الآلي مادة مفهومة ومقروءة بشكل واضح ومبسط، نظراً لأن لغة النظام ترتكز على استخدام علامات ترميز موحدة للعلاقات ما بين مفاهيم وتعريفات عناصر الإفصاح، بحيث تتيح للقارئ فرصة إنشاء تصنيفات ومفاهيم إفصاح جديدة خاصة بمتطلبات أعمال الجهات الرقابية وتلك المعنية بالإفصاح.
- إتاحة فرصة إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات المطلوبة الكترونياً لدى مختلف الجهات الرقابية وكذلك الأطراف المعنية بالإفصاح.
- توفير البيانات والمعلومات المحصورة من خلال النظام في الوقت المناسب لكافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية، وبموثوقية عالية.

هذا وسيتضمن النظام استيفاء متطلبات الإفصاح (البيانات والتقارير) الخاصة بخمس بوابات إفصاح، تتمثل في بوابة لكلٍ من (البيانات المالية، الجمعيات، متطلبات قواعد الحوكمة، إفصاحات السوق، تقارير مكافحة غسل الأموال)، حيث أثبتت نظم الإفصاح الإلكترونية القائمة على هذه اللغة فاعليتها في تيسير عملية تبادل البيانات والمعلومات ما بين كافة الأطراف المعنية والمتعاملة في أسواق المال (من شركات وأفراد ومكاتب تدقيق وجهات رقابية أخرى)، والتي بدورها ستساهم في تيسير وتبسيط الاجراءات في بيئة الأعمال وتعزيز الإجراءات الرقابية في دولة الكويت.

هذا، وقد قطعت الهيئة شوطاً طويلاً في تنفيذ مراحل المشروع المختلفة التجريبية منها والشاملة، وبالرجوع إلى خطة عمل المشروع، فإن نسبة الإنجاز حتى تاريخه تقدر بنحو 85%، نظير ما تم استيفاءه من متطلبات خاصة بالجوانب الرئيسية للخطة عمل تنفيذ المشروع المتمثلة في التالي:

- **الجانب الخاص بالمتطلبات التقنية:** تم تحديد المتطلبات الفنية للحلول التقنية والأدوات الخاصة بالمشروع والبيئة الإلكترونية للنظام، وتم الانتهاء من إعداد وتصميم النظام وفق المواصفات وإجراءات العمل الخاصة بالهيئة، وتم تحميل النظام والأدوات الخاصة به في بيئة الاختبار والبيئة التشغيلية لدى قاعدة تقنية المعلومات الخاصة بالهيئة، وذلك تمهيداً للتطبيق التجريبي للنظام. كما تم إجراء الاختبارات الداخلية اللازمة من جانب الهيئة والمتمثلة في التأكد من استيفاء النظام للمواصفات وآليات العمل المعتمدة من الهيئة، بالإضافة إلى إجراء اختبارات الاختراق والتحمل (Penetration and Stress Tests) والحصول على التصريح اللازم من إدارة تقنية المعلومات على سلامة ومتانة النظام من النواحي التقنية والأمنية تمهيداً لوضعه موضع التطبيق بصورةٍ نهائية وإطلاقه للعامة وذلك بعد استيفاء متطلبات مرحلة التطبيق التجريبي للنظام. كما تم إعداد وتصميم وبرمجة نظام إلكتروني يتضمن كافة بوابات الإفصاح الإلكترونية المحددة في المشروع تضم ما تم تحديده من متطلبات إفصاح وأعمال وتقارير خاصة بها، بالإضافة إلى وحدات التشغيل الخاص بالنظام، حيث تم تحميلها في بيئة الهيئة الإلكترونية (بيئة الاختبار)، وتم التأكد من نجاح عملية التحميل واحتواء النظام لكافة بوابات الإفصاح الإلكترونية المحددة في المشروع.
- **الجانب الخاص بمتطلبات الأعمال وهياكل التصنيفات:** تم تحديد جميع متطلبات الأعمال لكافة قطاعات الهيئة المعنية والمتمثلة في التعليمات والنماذج والجداول (الكمية والنوعية) الصادرة من قبل الهيئة، وتحديد بوابات الإفصاح المعنية بتطبيقات النظام وعناصر الإفصاح الخاصة بها، وتم العمل على إعداد وتوثيق هيكل التصنيفات الخاصة بكافة بوابات الإفصاح المحددة في المشروع، وتم اعتمادها من الأطراف المعنية. كما تم اختبار كافة بوابات الإفصاح مع الإدارات والأطراف ذات الصلة داخل الهيئة للتأكد من توافقها وعملها وفق اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة وما تم توثيقه في مستندات الأعمال (BRS documents) ومستندات المواصفات الفنية (SRS Documents) المعتمدة في هذا الشأن.
- **الجانب الخاص بحوكمة المشروع والتواصل مع السوق:** تم تقديم عدة ورش عمل توعوية وتدريبية داخلية وخارجية لكافة الأطراف المعنية باستخدام والتعامل بالنظام من شركات وأفراد ومكاتب تدقيق وجهات رقابية أخرى بهدف توعيتهم بمتطلباته، والفوائد المترتبة على تطبيقه لاسيما على صعيد تبادل المعلومات فيما بينهم، والتي من شأنها أن تساهم في الانتقال إلى النظام الإلكتروني الجديد بشكل سلس ومرن. وتم تحديد واختيار شرائح الجهات لمرحلة التطبيق التجريبي، وتأهيلها لتطبيقات هذه المرحلة من خلال ورش عمل توعوية وتدريبية خاصة بها.

هذا ويستعرض الشكل التالي مقارنةً لواقع بيئة تبادل معلومات الإفصاح الحالية، وتلك المستهدفة من تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL (نظام إفصاح – iFSAH):

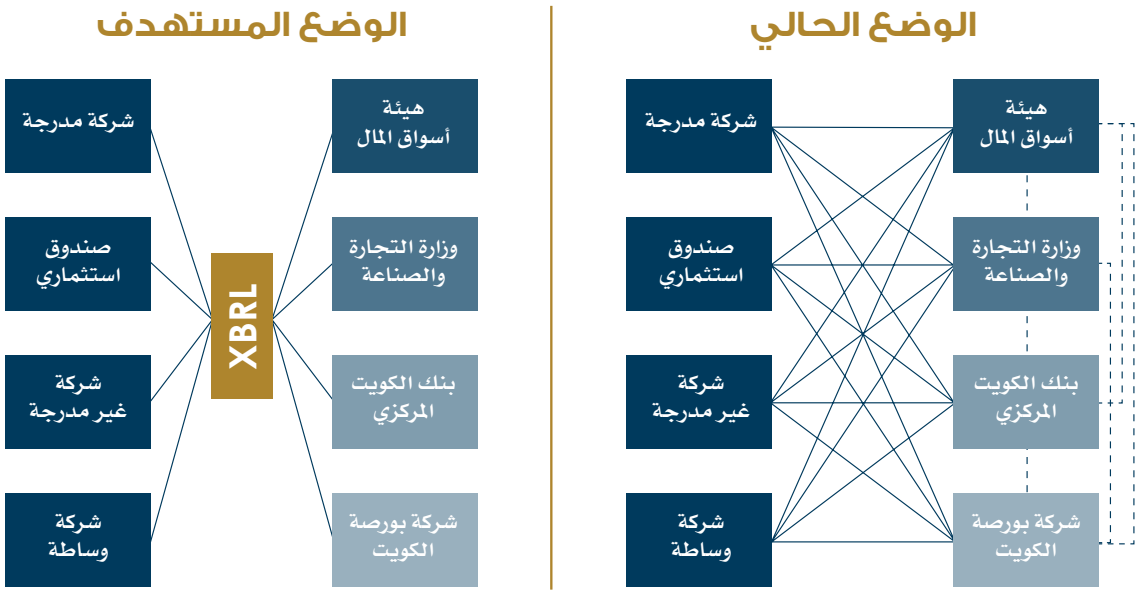

إن لهيئة أسواق المال ريادة محلية على صعيد تطبيق هذه النوعية من أنظمة الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL، ولتطبيق هذا النظام فقد أعدت الهيئة خطة عمل شاملة لتنفيذ المشروع تنقسم لمرحلتين أساسيتين: أولاهما تجريبية تعقبها مرحلة التطبيق الشامل، وذلك بعد دراسة أفضل السبل المتاحة في شأن تطبيقات ونظم قائمة على لغة الـ XBRL.

وقد استهدفت آلية تطبيق تلك الخطة ضمان الانتقال التدريجي إلى النظام الالكتروني الجديد المتكامل بشكلٍ سلس ومرن وبلا معوقاتٍ تذكر، حيث سيتم إطلاق بوابات الإفصاح بصورة متدرجة خلال السنة المالية 2019/2018، بهدف ضمان وعي المتعاملين بمزايا النظام الجديد من جهة وإتاحة الفرصة لإجراء الاختبارات المطلوبة لتجاوز أية مشاكل قد ترافق عملية التطبيق لاسيما من الناحية الفنية والتقنية من جهةٍ أخرى.

الفصل الخامس

مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI

ابتدأ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) لدى إحدى إدارات الهيئة إلى حين تشكيل لجنة توجيهية وفريق عمل لتنفيذه وتحديد مهام كل منهما، وذلك بناءً على القرارات الإدارية التالية:

- قرار إداري رقم (28) لسنة 2017 بشأن تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI، الصادر بتاريخ 19 مارس 2017.
- قرار إداري رقم (43) لسنة 2017 بشأن تشكيل فريق عمل لتنفيذ مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI، الصادر بتاريخ 11 أبريل 2017.

وقد اجتمعت اللجنة التوجيهية للمشروع ثماني مرات، وفي حين بلغت اجتماعات فريق العمل نحو واحد وثلاثين اجتماعاً، حيث تمثلت أبرز النقاط التي تمت مناقشتها والاتفاق عليها خلال تلك الاجتماعات بالمهام المكلفة لفريق العمل واللجنة التوجيهية وأولوياتها ومددها الزمنية، وأساليب التوعية المتبعة في الهيئة ليتم اختيار الأساليب المناسبة للمشروع، وقد جرت مراجعات على منهج اختبار قوانين ولوائح الهيئة بالإضافة إلى عدة مناقشات على خطة الاختبارات التأهيلية ومراجعتها وتعديلها بناء على رأي فريق العمل ورأي معهد CISI ونتائج الاستبيان للسلطات الرقابية المعنية، والاتفاق على المسودة الأولى النهائية. هذا وقد قام فريق العمل واللجنة التوجيهية بمناقشة أطر المشروع بشكل متكامل مع ممثلي معهد CISI، إضافة إلى استعراض المعهد لخبراته وتجاربه في السلطات الرقابية الإقليمية والعالمية خلال زياراته للهيئة.

ومن أبرز ما تم إنجازه هو حصر تفاصيل جميع التعديلات التي تمت على اللائحة التنفيذية من بعد صدورها في نوفمبر 2015 وتزويد المعهد بالنسخة الإنجليزية منها، وإضافة ملاحظات فريق العمل واللجنة التوجيهية على مسودة منهج اختبار قوانين ولوائح الهيئة، والتواصل مع معاهد التدريب المعتمدة من المعهد، وإعداد استبيان للسلطات الرقابية لدى دول مجلس التعاون وحصر ودراسة الردود، وإعداد النسخة الأولى لخطة الاختبارات التأهيلية، إضافةً إلى مشاركة أعضاء فريق العمل في الدورة التدريبية وتقديم اختبار أحد المؤهلات المهنية الخاصة بمعهد CISI، وإعداد الخطة التوعوية للمشروع والبدء بتنفيذ الأنشطة التوعوية بما في ذلك تخصيص محور خاص بالمشروع في مؤتمر الهيئة السنوي بمشاركة رئيس فريق عمل المشروع ومدير تنمية الأعمال الدولية في معهد CISI.

الفصل السادس

المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية

مشروع استراتيجي توعوي تنموي وطني بامتياز يهدف للتأسيس لثقافة مالية يفتقدها واقعنا المحلي، لا يساعد على معالجة التدني الحاد على صعيد التوعية المالية المجتمعية فحسب، بل يمثل حاجة تنموية ملحة ومشروعاً وطنياً استراتيجياً للهيئة يعزز دورها المجتمعي ويساعد في التأسيس لأجيال استثمارية واعية لاسيما وأن مستهدفاته تتخطى حدود المتعاملين في أنشطة الاوراق المالية ليستهدف تأهيل الأجيال القادمة من مستثمرين مستقبليين وكوادر وطنية تلبيةً لاحتياجات سوق العمل المستقبلية في ضوء التوجهات التنموية الاستراتيجية المستقبلية للدولة، وذلك من خلال تزويدها بالخبرات والمعارف المطلوبة للتوصل إلى المخرجات التعليمية والمجتمعية المنشودة وفقاً لبرامج تراعي التوافق مع أحدث المعايير العالمية المطبقة، كما أن هذا المشروع يمتد لسنواتٍ عدة ويتضمن برامج متكاملة يرتكز تنفيذها إلى مشاركة جهات عدة من وزارات ومؤسسات وهيئات حكومية ووطنية عامة وخاصة وبالاستفادة من تجارب دولية ناجحة فالأهداف وطنية بعيدة المدى وكذلك آليات التنفيذ التي تجعل من المشروع أشبه بورشة عمل وطنية شاملة، كما يمكن لمشروعٍ كهذا أن يمثل نواة مشروع وطني أكثر شمولاً يستهدف تعزيز الثقافة الوطنية في شتى أصنافها لا الثقافة المالية فقط.

آليات تحقيق مستهدفات المشروع:

المشروع في مراحله الأولى يستهدف بصورةٍ رئيسية الميادين التعليمية التربوية والجامعية من خلال انتهاج آليات لتأهيل الطلاب في مراحل التعليم المختلفة المتوسطة والثانوية والجامعية وإكسابهم حداً من المعرفة والمهارات المالية المطلوبة تؤهلهم لدخول سوق العمل والمساهمة من خلال مختلف المؤسسات المالية في تحقيق التوجهات التنموية الحكومية، المراحل الأولى للمشروع تمتد بين عامي 2017-2020، وتستهدف تأهيل آلاف الطلبة في تلك المراحل التعليمية، بعضها يتم بالتعاون مع جهات وطنية أخرى كجمعية إنجاز وبعضها الآخر سيتم لاحقاً من خلال التعاون مع وزارة التربية ليستهدف المشروع في نهاية المطاف التوصل إلى اعتماد مقررات دراسية تخدم الأهداف التأهيلية المطلوبة، يتولى مهام تنفيذ هذه البرامج موظفو الهيئة كمتطوعين، كما هو الحال على الصعيد الجامعي حيث يقتصر إعداد وتنفيذ تلك البرامج حالياً على كوادر الهيئة أيضاً، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يستهدف على الصعيد الجامعي تحقيق التوعية المطلوبة في مختلف القضايا ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية لدى سائر التخصصات عبر برامج عدة وصولاً لاعتماد مقررات دراسية خاصة بتلك الأنشطة وتشريعات الهيئة في كليات محددة.

أهم أنشطة المشروع الوطني:

تتمثل أهم أنشطة المشروع بالآتي:

- ورش عمل توعوية مدرسية.
- برامج تربوية تدريبية متكاملة تمتد لأسابيع عدة.
- تقديم محاضرات تعريفية وتوعوية وتنفيذ ورش عمل توعوية في كليات مختلفة.
- التوصل إلى اعتماد مقررات دراسية حول مبادئ ومفاهيم مالية واستثمارية مبسطة (المراحل التعليمية المتوسطة والثانوية) ومقررات دراسية جامعية عن قانون الهيئة في بعض الكليات (الحقوق، العلوم الإدارية) في آخر السنوات المستهدفة.

تم البدء بتنفيذ بعض برامج المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية اعتبارا من شهر فبراير من عام 2017 بالتعاون مع جهات معينة، كبرامج التعاون مع جمعية إنجاز الكويتية والتي تمتد على مدى عامين دراسيين، وقد تم تنفيذ ثلاث مراحل منها أفضت إلى تنفيذ نحو (173) ورشة عمل من خلال (34) مدرباً متطوعاً من الهيئة شملت تأهيل نحو (800) طالباً في (29) مدرسة تتوزع في محافظات الكويت، منهم (379) طالباً في المرحلة المتوسطة عبر برنامج قراراتي المالية و (421) طالباً في المرحلة الثانوية من خلال برنامج التمويل الشخصي، كما تم على الصعيد الجامعي تنفيذ نحو (10) محاضرات جامعية في كليات مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود التنسيق مع وزارة التربية كأحد الأطراف الرئيسية لهذا المشروع الوطني لازالت في مراحلها الأولى وكذلك الحال بالنسبة لإجراءات التنسيق مع العديد من الجهات الوطنية الأخرى الحكومية والخاصة المزمع مشاركتها في هذا المشروع.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى وجود توجهات مكملة عدة تساهم في إنجاح هذا المشروع، من أهمها، العمل على إنشاء موقع الكتروني تفاعلي للأطفال بهدف تنمية قدراتهم وبناء اتجاهاتهم المعرفية عن طريق عرض مفاهيم اقتصادية وأخرى تتصل بأنشطة الأوراق المالية بشكل مبسط واستعراض نماذج ناجحة عبر أدوات عدة من صور وأفلام وألعاب ومسابقات وأنشطة تفاعلية مختلفة، وكذلك المشاركة في فعاليات المنظمة التمويل الدولي للأطفال والشباب (CYFI)، تستهدف تزويد الأطفال والشباب في شتى أنحاء العالم بالمعرفة المالية وتوعيتهم بحقوقهم المالية وتعزيز مفاهيم الوفر والادخار لديهم، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى التوجه لإصدار مجلة توعوية للأطفال تستهدف توعية النشء وتعزيز معرفتهم المالية والاقتصادية بصورة مبسطة تراعي أعمار الفئات المستهدفة.

الباب الرابع

إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

يمكن إيجاز أبرز إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين للسنة المالية (2018/2017) والتي تتنوع بتنوع اختصاصات تلك الجهات بالآتي:

أولاً: المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

سعياً لتنفيذ مهامه المحددة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، قام المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية خلال السنة المالية (2018/2017) بعقد (18) إجتماعاً، تناول فيها قضايا عدة كالإفادة بشأن مقترحات عدة، والمشاركة في فعاليات و أنشطة تتصل بمهامه، نوجزها بعد أن نستعرض تشكيل المجلس لتلك السنة المالية، والذي كان وفق التالي:

- السيد /أ.د محمد عبد الغفار الشريف رئيساً
- السيد/ د. أحمد حسين محمد عضواً
- السيد /د. محمد علي الحاج عضواً
- السيد / وسام جاسم العثمان عضواً
- السيد /أ.د أحمد عبد الرحمن الملحم عضواً

أما بالنسبة لأهم إنجازات هذا المجلس فنستعرضها وفق المجالات التالية:

- مجال الإفادة بشأن المقترحات:

قام المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية بتقديم إفادات حول العديد من المقترحات المعروضة عليه خلال السنة المالية (2018/2017) نوجز أبرزها بالآتي:

- الإفادة حول مقترح بتعديل اللائحة التنفيذية لاستثناء بعض الحالات لتكون المحافظ باسم الوقف– الوصية، حيث يرى المجلس أن هذا التعديل منسجم مع الرأي الشرعي المستقر الذي يعتبر الوقف– ومثله الوصية– شخصية اعتبارية، ونص المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة على ذلك في معيار الوقف 2/4/3:

"للوقف شخصية اعتبارية وذمة مالية تجعله أهلا للإلزام والالتزام، وهي مختلفة عن شخصية مديره".

ويوصي المجلس بدراسة القواعد المنظمة للمحافظ الاستثنائية في اللائحة التنفيذية؛ من أجل الوقوف على مدى ملاءمتها مع المحافظ الاستثمارية ذات الطبيعة الخاصة.

- الإفادة حول مقترح تصنيف مكاتب التدقيق الشرعي، باعتباره مقترحاً مقبولاً من حيث المبدأ، إلا أنه يتطلب بنية تشريعية وجوانب إدارية لإتمامه؛ لأن عمليات التصنيف تتم إما بإلزام قانوني، أو بإرادة الشركة بالخضوع لهذا التصنيف عبر الاتفاق مع جهة مستقلة تقوم بالتصنيف بناء على معايير دولية معتمدة على النحو المقرر في شركات أو مكاتب التدقيق المحاسبي.
- الإفادة حول مقترح تعديل بعض بنود اللائحة التنفيذية ذات الصلة بمهام الهيئة الشرعية ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، فبعد إطلاع المجلس على المقترح المقدم من شركة الراية والمشورة، فإنه لايرى مانعاً من إضافة هذه الفقرة المقترحة " لا يجوز الجمع بين مهام الهيئة الشرعية ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي".
- الإفادة بشأن مقترحات الهيئة ذات الصلة بالكتاب المتعلق بمنظومة الرقابة على الأشخاص المرخص لهم بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فبعد إطلاع المجلس على الكتاب والاقتراحات الأربع الواردة بشأنه، كان له إفادة بشأن كلٍ من تلك المقترحات على النحو التالي:
  - أولاً: اقتراح اعتماد مرجعية شرعية موحدة كالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي)، ويرى المجلس أن اعتماد مرجعية على هذا النحو قد يقيد عمل هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، ولا مانع أن يسترشد بمعايير (أيوفي) أو قرارات مجمع الفقه الإسلامي دون إلزام بتطبيقها، ومع هذا يفضل المجلس أن تكون المرجعية المقترحة محلية داخل دولة الكويت.

- ثانيا: اقتراح تنظيم عمل هيئات الرقابة الشرعية، قد تكفلت به اللائحة النمطية المقترحة لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية، وتم إعدادها من قبل المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية وإرسالها لمجلس المفوضين بتاريخ 25 نوفمبر 2014.
- ثالثا: بالنسبة لتحديد مرات وفترة رفع تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي، فلعل الأنسب أن تكون على نحو ربع سنوي أسوة بتقارير التدقيق المالي.
- رابعا: بالنسبة لاقتراح تطوير اختبارات تأهيلية للمدققين الشرعيين، فإن المجلس يؤيد مثل هذا المقترح ويوصي بأن يتم تنظيم ذلك عبر هيئة أسواق المال.

– مجال الأبحاث:

قام المجلس خلال السنة المالية الماضية بإجراء بحثٍ عن الرقابة الشرعية على المصارف والشركات الإسلامية، وأوصى في ختامه بضرورة النص على إلزامية هيئة الرقابة تماشيا مع المادة (15) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 التي تنص على ذلك، وفي إطارٍ متصل بالإصدارات تم إعداد وإصدار كتاب لأبحاث وقرارات المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية.

– مجال الفعاليات:

شارك المجلس في ورشة عمل حول الرقابة الشرعية، وأكد فيها رأيه السابق بهذا الخصوص، وهو ضرورة النص على إلزامية الهيئة الشرعية لدى الشخص المرخص له بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: مجلس التأديب

قام مجلس التأديب خلال السنة المالية (2018/2017) في إطار تنفيذ مهامه المحددة في القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما بعقد (31) اجتماعاً، نظر خلالها المخالفات المعروضة عليه والتي بلغ عددها (74) مخالفة ترتبت جزاءات على (60) حالة منها، في حين أحيلت (9) مخالفاتٍ منها للحفظ، واثنتان للوقف المؤقت بوقفهما بقرارٍ من المجلس لحين الانتهاء بحكم نهائي وبات من المحاكم، كما احتاجت ثلاث منها لقرارٍ تفسيري أو تكميلي بموجب طلباتٍ من الهيئة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إجمالي المخالفات المنظورة أمام مجلس التأديب منذ مباشرته مهامه في مايو من عام 2012 قد بلغت (347) مخالفة، في حين بلغ إجمالي المبالغ المترتبة على المخالفين إعتباراً من تاريخ تطبيق الغرامات أكثر من (585) ألف دينار كويتي.

أما بالنسبة لتشكيل مجلس التأديب خلال السنة المالية (2018/2017) فقد كان وفق الآتي:

- السيد المستشار/ عادل يوسف الكندري — رئيساً
- السيد/ ماجد بدر جمال الدين — عضواً
- السيد/ يوسف صالح العثمان — عضواً
- السيد/ نوري جمعة علي السالم — عضو احتياط

ثالثاً: لجنة الشكاوى والتظلمات

عقدت لجنة الشكاوى والتظلمات (22) إجتماعاً خلال السنة المالية (2018/2017) في إطار تنفيذها لمهامها المحددة في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وجاء تشكيلها وفق التالي:

- السيد / د. عدنان علي السلطان رئيساً
- السيد/ وسمي خالد الوسمي نائباً للرئيس
- السيد/خلف سليمان الجاسم عضواً
- السيد/ رضوان عبد الله جمال عضواً
- السيد/ يوسف سلطان الماجد عضواً
- السيد/ د. حسين جمعة بوعركي عضواً

وتلقت اللجنة خلال السنة المالية ذاتها (7) شكاوى تم البت فيها مقابل (25) شكوى في السنة المالية السابقة لها، وفق الآتي:

الشكاوى	السنة المالية 2017/2016	السنة المالية 2018/2017
تم البت فيها	21	7
قيد البحث	4	-
الإجمالي	25	7

كما تسلمت (11) تظلماً تم البت في (8) تظلمات منها ولاتزال (3) تظلمات أخرى قيد البحث حين إعداد التقرير:

التظلمات	السنة المالية 2017/2016	السنة المالية 2018/2017
تم البت فيها	15	8
قيد البحث	1	3
الإجمالي	16	11

رابعاً: مكتب التدقيق الداخلي

استناداً إلى اللائحة الداخلية وميثاق عمل مكتب التدقيق الداخلي اللذين تم اعتمادهما في اجتماع مجلس المفوضين رقم (29) لسنة 2012 تم وضع الأسس الرئيسية لعمل المكتب الهادفة إلى التحقق من كفاية عملية إدارة مخاطر الهيئة والإجراءات الرقابية وأنظمة الحوكمة وكفاءتها وفاعليتها وبما يضمن المساهمة في تحقيق ما يلي:

- تحديد المخاطر وإدارتها بطريقة ملائمة.
- دقة ومصداقية وفعالية المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية الجوهرية.
- التزام الموظفين بالسياسات والمعايير والإجراءات والقوانين واللوائح المعمول بها.
- الاقتصاد في استغلال الموارد وفعالية استخدامها وحمايتها بما فيه الكفاية.
- تنمية جوانب الجودة والتطوير المستمر ضمن الإجراءات الرقابية بالهيئة؛ والإحاطة والتعامل بطريقة ملائمة مع الجوانب التشريعية أو الرقابية الهامة التي تؤثر على الهيئة.

وبناءً على المسؤوليات المناطة بمكتب التدقيق الداخلي فقد قام المكتب المذكور بإنجاز الآتي خلال السنة المالية (2018/2017):

- تطبيق خطة التدقيق السنوية المعتمدة للسنة المالية (2018/2017) وإصدار التقارير النهائية بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية المجمعة والمكثفة الدورية للهيئة عن فترات مالية مختلفة للسنة المالية (2018/2017).

- القيام بعمليات المتابعة الدورية لتقارير التدقيق الداخلي.
- مراجعة وإبداء الرأي بشأن قضايا ومسائل داخلية في الهيئة تدخل ضمن مهام واختصاصات المكتب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
  - مقترح تعديل الهيكل المالي للميزانية والهيكل المالي للمحاسبة.
  - مقترح تعديلات اللائحة المالية للهيئة.
  - سياسات وأدلة إجراءات العمل وجدول الصلاحيات لبعض وحدات الهيئة.

خامساً: مكتب الرقابة المالية

سعياً من مجلس مفوضي هيئة أسواق المال للمحافظة على الموارد المالية للهيئة وتحقيق رقابةٍ فاعلة عليها خاصةً في ظل تطور مهامها وتعاظم أنشطتها، فقد ارتأى المجلس إضافة رقابة مسبقة على العمليات المالية للهيئة من خلال استحداث مكتب للرقابة المالية، ونظراً للطبيعة الخاصة لكيان الهيئة القانوني فقد تم تعيين موظفي ذاك المكتب من موظفي الهيئة، وقبل أن نستعرض أهم إنجازات الهيئة على صعيد الرقابة المالية للسنة المالية (2018/2017) لابد من إيجاز الإجراءات التنظيمية لتطورات مهام الرقابة المالية في الهيئة وصولاً لعرض الأهداف العامة لمكتب الرقابة المالية واختصاصاته وكذلك اختصاصات كلٍ من رئيسه والمراقب المالي، مع التنويه إلى أن هذا المكتب باشر مهامه فعلياً في شهر أكتوبر من عام 2016.

• الإجراءات التنظيمية والتشريعية لمهام الرقابة المالية:

بدأت الإجراءات التنظيمية المتعلقة بمهام الرقابة المالية مع صدور القرار رقم (90) لسنة 2016 بتعيين مراقبٍ مالي، ليعقبه صدور قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم (م.م. هـ 9 – 13 لسنة 2017) بتاريخ 4 أبريل 2017، بشأن إنشاء مكتب للرقابة المالية يكون تابعاً لرئيس مجلس المفوضين المدير التنفيذي بشكل مباشر.

وفي ذات التاريخ السابق، صدر أيضاً قرار مجلس المفوضين رقم (م.م. هـ 10 – 13 لسنة 2017) والذي حدد اختصاصات ومهام وظيفة المراقب المالي المستحدثة ضمن مجموعة وظائف الهيئة، وبتاريخ 28 مايو 2017 صدر القرار رقم (80) لسنة 2017 بتعيين رئيس لمكتب الرقابة المالية، أعقبه القراران (96, 97) بتاريخ 18 يوليو 2017 بتعيين مراقبين ماليين في المكتب.

• الأهداف العامة لمكتب الرقابة المالية:

- تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي لهيئة أسواق المال.
- ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي، وتعزيز المصداقية والثقة في الإجراءات المالية بالهيئة.
- التأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين واللوائح ومعايير المحاسبة الدولية.
- تقديم الاستشارات والارشادات في حال دعت الحاجة لذلك لإدارة الشؤون المالية والخزانة في الهيئة في حال دعت الحاجة.
- متابعة تحصيل الإيرادات للهيئة.

• الرقابة المالية في الهيئة– المهام والاختصاصات:

تم تحديد اختصاصات ومهام رئيس مكتب الرقابة المالية بأمرين اثنين:

- رئاسة مكتب الرقابة المالية والإشراف على أعماله وفريق عمل المكتب.
- مباشرة كافة المهام والاختصاصات الممنوحة للمراقب المالي على النحو المبين في الفقرة التالية.

في حين تم تحديد الاختصاصات والمهام التفصيلية للمراقب المالي بالآتي:

- مراجعة مستندات الصرف أو التوريد للتأكد من صحة الإجراءات ومطابقتها للقوانين. واللوائح والتعليمات المالية وسلامة التوجيه المحاسبي، والتوقيع عليها قبل الصرف أو التوريد.
- الرقابة على تنفيذ الميزانية إيرادا" ومصروفا" وكذلك الأصول والخصوم وفقاً للقوانين المعمول بها واللوائح والقواعد المعتمدة والمعايير المحاسبية المتبعة.
- التحقق من سلامة التسويات المحاسبية واتفاقها مع القواعد المالية الواجبة والأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها واعتمادها قبل تنفيذها.
- التحقق من تحصيل وتوريد إيرادات الهيئة وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المالية.
- مراجعة السجلات والدفاتر والنظم المحاسبية للتأكد من انتظام القيد بها.
- حضور اجتماعات لجنة إعداد الميزانية السنوية بدون حق التصويت.
- مراجعة كافة المناقصات قبل إبرامها للتحقق من صحة الإجراءات وفق القوانين واللوائح من خلال المشاركة في لجنة فحص العروض دون المشاركة في قرار الترسية.
- متابعه صرف دفعات الموردين والمقاولين وضمان توقيع الشروط الجزائية في حال عدم الالتزام بشروط التعاقد.
- الرقابة على صرف العهد النقدية.
- الاشتراك في لجان جرد النقدية في الصندوق والجرد السنوي لكافة أصول الهيئة.
- الاشتراك في لجان التحقيق فيما يتعلق بالحوادث من سرقات أو اختلاسات أو حرائق في الهيئة، واقتراح نظم الرقابة اللازمة لتجنب تلك الحوادث، ورفع بيان بتلك الحوادث ونتائج التحقيقات لرئيس مجلس مفوضي الهيئة من خلال التقارير الدورية.
- مراجعة الحساب الختامي والقوائم المالية عن السنة المالية المنقضية والتي تعدها الهيئة.
- اعداد تقارير ربع سنوية عن نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة ورفعها الى رئيس مجلس مفوضي الهيئة.
- ما يسند إليه من اختصاصات أخرى بموجب اللائحة المالية أو القرارات ذات الصلة.

- **إنجازات متصلة بمهام الرقابة المالية خلال السنة المالية (2018/2017):**

شهدت السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 على صعيد مهام الرقابة المالية، مراجعة العمليات المالية المتعلقة بالصرف وتحصيل الإيرادات والتسويات المحاسبية الشهرية ومراجعة التسويات البنكية الشهرية وإبداء الملاحظات بشأنها وطلب إجراء تصويب بعضها إن دعت الحاجة لذلك، إضافةً إلى حضور الاجتماعات ذات الصلة بتلك المهام تنفيذاً لاختصاصات المراقب المالي كما تضمنها قرار مجلس المفوضين آنف الذكر رقم (م.م. هـ 10 – 13 لسنة 2017) الصادر بتاريخ 4 أبريل 2017، الجدول التالي يوجز أبرز أعمال الهيئة على صعيد مهام الرقابة المالية:

البيان	العدد
سندات الصرف	1457
سندات توجيه الإيرادات	813
سندات تسويات القيد المحاسبي	130
كشف التسويات البنكية	11
الإجراءات التصويبية	125
الاجتماعات	44
الامتناع	5
مهام أخرى	10

نعرض لكلٍ من تلك الأعمال والمهام بشيءٍ من الإيجاز وفق الآتي:

- سندات الصرف:

تم خلال السنة المالية (2018/2017) مراجعة نحو (1457) مستنداً شمل جميع دفعات عقود الهيئة والفواتير وصرف مخصصات المهمات الرسمية والعهد النقدية والرواتب وتوابعها والتأكد من مطابقتها للوائح والصلاحيات المالية ثم اعتمادها أو اعادتها للجهة المعنية للتعديل واستكمال النواقص في حال وجودها.

- سندات توجيه الإيرادات:

تم مراجعة (813) مستنداً شملت مقبوضات الهيئة من رسوم وتسجيل وترخيص ومراجعة تبويب الإيراد، والتأكد من مطابقتها لجدول الرسوم المعتمد ثم اعتمادها أو اعادتها للجهة المعنية للتعديل واستكمال النواقص في حال وجودها.

- سندات تسويات القيد المحاسبي:

تم مراجعة قيود الإقفال الشهرية والبالغ عددها (130) تسوية قيد محاسبي، والتأكد من صحة التوجيه المحاسبي، ثم اعتمادها أو اعادتها للجهة المعنية للتعديل واستكمال النواقص في حال وجودها.

- كشف التسويات البنكية:

تم مراجعة (11) تسوية بنكية شهرية والتأكد من مطابقة رصيد كشف حساب البنك مع رصيد البنك الدفتري ثم اعتمادها أو اعادتها للجهة المعنية للتعديل واستكمال النواقص في حال وجودها.

- الإجراءات التصويبية:

استناداً لمهام الرقابة المالية تم خلال السنة المالية الماضية تنفيذ العديد من الإجراءات التصويبية توزعت بين إجراءات خاصة بسندات الصرف وأخرى خاصة بسندات توجيه الإرادات وسوى ذلك من المعاملات المالية.

- الاجتماعات:

شارك المعنيون بمهام الرقابة المالية في الهيئة بـ(44) اجتماعا ذا صلةٍ بتلك المهام، منها (23) اجتماعاً مع لجنة فحص العروض، و (9) اجتماعات مع لجنة الجرد والتلفيات حيث تم حضور ثلاث عمليات جردٍ مفاجئة لمخازن الهيئة، و(8) اجتماعات مع لجنة الميزانية، و(4) اجتماعات مع رئيس اللجنة الاستشارية لتقييم أصول مرفق سوق الكويت للأوراق المالية، والمكتب الاستشاري المكلف بهذه المهمة.

- الامتناع:

تنفيذاً لمهام الرقابة المالية تم خلال السنة المالية الماضية الامتناع عن اعتماد صرف (5) فواتير.

- مهام أخرى:

إضافة إلى المهام آنفة الذكر، فقد شارك المكلفون بمهام الرقابة المالية في تنفيذ العديد من المهام الأخرى، كعضوية فريق العمل المكلف من اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لمرفق سوق الكويت للأوراق المالية بدراسة الجانب الفني لعطاءات المناقصة الخاصة بالتقييم، وكذلك إعداد الرد على ملاحظات ديوان المحاسبة الواردة ذات الصلة بمهام الرقابة المالية في تقريره السنوي عن الهيئة، إضافة إلى إعداد الردود على الاستفسارات الواردة من فريق ديوان المحاسبة المتواجد بالهيئة، بشأن مكتب الرقابة المالية، وكذلك إعداد الرد على بعض أسئلة السادة أعضاء مجلس الأمة، والمشاركة في فرق العمل المشكلة للتخلص من التوالف الناتجة عن عمل الأرشفة الإلكترونية، وكذلك إتلاف أجهزة حواسب آلية.

سادساً- مكتب المستشارين:

قام مكتب المستشارين التابع لمجلس مفوضي الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017) بصياغة ومراجعة عددٍ من عقود الهيئة مع الجهات الأجنبية إضافة إلى إبداء الرأي في العديد من الموضوعات الفنية التي تختص بها الهيئة، وكذلك إبداء الرأي فيما أُحيل إليه من مقترحات لتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة أو التعاميم الصادرة عن الهيئة، وتقديم العديد من المقترحات بشأن تطوير بعض أحكام اللائحة، فضلا عن المشاركة في فرق عمل مختلفة لإنجاز مهام متعددة للهيئة، ومنها على سبيل المثال مشاركة فرق العمل المكلفة بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي لتوقيع مذكرة تفاهم لتحديد أطر التنسيق المشترك مع الهيئة، وكذلك مشاركة فرق العمل المكلفة بمهام تحقيق متطلبات انضمام الهيئة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، إضافة إلى تمثيل الهيئة كضابط اتصال وتواصل مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد لمتابعة الردود الخاصة بدولة الكويت بشأن استعراض تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وإضافةً إلى المشاركات آنفة الذكر والتي يستمر بعضها لمراحل لاحقة، هناك مشاركات لممثلي المكتب مع أعمال فرق أخرى لم تستكمل أعمالها بعد، ومنها على سبيل المثال المشاركات التالية:(فرق عمل مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، اللجنة التوجيهية والفريق الفني للجنة طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، اللجنة الدائمة وفريق عمل تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، فريق عمل تجميع الأحكام المستقرة في تطبيق أحكام قانون إنشاء الهيئة رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، اللجنة الدائمة لمتابعة وتحديث اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، اللجنة التنسيقية لإبرام اتفاقية الفاتكا بين وزارة المالية بدولة الكويت ووزارة الخزانة الأمريكية).

هيئة أسواق المال

الباب الخامس

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

هيئة أسواق المال

تعددت إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية وتطويرها خلال السنة المالية (2018/2017) وفق مجالاتٍ عدة.

ففي المجال التشريعي والقانوني أصدرت الهيئة قرارات عدة تتعلق بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون إنشائها، وقامت بالإجراءات القانونية المتعلقة بما أبرمته من عقودٍ واتفاقيات، وإبداء الآراء القانونية ومعالجة الدعاوى المسجلة ومتابعة ملفات التنفيذ الجبري والإداري والمدني وكذلك ملفات قرارات مجلس التأديب إضافةً إلى القيام بمهام التحقيق ومعالجات البلاغات والشكاوى والمخالفات.

أما في المجال التنظيمي فإضافة لاصدار بعض القرارات التشريعية والتنظيمية تم إنجاز خطواتٍ هامة في مجال التراخيص (متطلبات، تجديد، إلغاء، منح، إعادة النظر في آليات الترخيص لبعض الأنشطة،..) إضافة لإجراءات خاصة بقيد مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الشرعي والوظائف واجبة التسجيل، كما تحققت إنجازاتٌ عدة في مجال أنظمة الاستثمار الجماعي وكذلك الحال على صعيد الدراسات وتنمية الأسواق، والإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة من زيادة وتخفيض رؤوس أموالها وشراء وبيع أسهم خزينتها، والإجراءات المتعلقة بإصدار أدوات الدين وتوفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم وفقاً لتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، إضافةً إلى الإنجازات المتصلة بحوكمة الشركات وأنشطة الاندماج والاستحواذ.

أما على الصعيد الرقابي فهناك إنجازات متعلقة بإجراءات التفتيش والرقابة المكتبية، وإجراءات رقابية متعلقة بعمليات متابعة الأسواق، إضافة إلى إنجازات متعلقة بقضايا الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى الصعيد التوعوي، فتعددت تلك الإنجازات بين إصدارات توعوية وإعلانات وحملات توعوية وفعاليات وأنشطة مختلفة من ورش عمل توعوية وبرامج تدريبية وتنظيم المؤتمر السنوي، إضافةً إلى متابعة تنفيذ فعاليات المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية.

أما على صعيد التعاون العربي والدولي المشترك فقد كان للهيئة خلال السنة المالية الماضية مشاركات في فعاليات ومنتدياتٍ ومؤتمراتٍ مختلفة إضافةً إلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع جهات رقابية مماثلة إقليمية ودولية.

تفاصيل ماتحقق من إنجازات وفق المحاور آنفة الذكر، نستعرضها وفق الفصول الآتية:

الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال

الفصل الثاني: المجال التنظيمي

الفصل الثالث: المجال الرقابي

الفصل الرابع: المجال التوعوي

الفصل الخامس: مجال التعاون العربي والدولي المشترك

الفصل الأول

المجال التشريعي والقانوني لأسواق المال

سنتناول تفاصيل إنجازات الهيئة للسنة المالية (2018/2017) على الصعيد التشريعي والقانوني من جانبين رئيسيين:

أ. الجانب التشريعي واللائحي:

إضافةً إلى جملة القرارات التي أصدرتها الهيئة تباعاً خلال السنة المالية (2018/2017) والتي قاربت (130) قراراً خاصاً بمنح تراخيص مزاولة أنشطة أوراق مالية، أو ترخيص أو تجديد تراخيص أنظمة استثمارٍ جماعي، وكذلك القرارات الخاصة بتسويق أنظمة استثمار جماعية مؤسسة خارج دولة الكويت، وكذلك تلك المتعلقة بقيد مراقبي حسابات في السجل الخاص لذلك لدى الهيئة أو تجديدها أو إلغائها، وكذلك القرارات المتعلقة بتسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في السجل الخاص لدى الهيئة، فقد قامت الهيئة بإصدار العديد من القرارات والتعاميم ذات الصلة بمهام الهيئة في مجال أنشطة الأوراق المالية من كافة جوانبها التشريعية والتنظيمية والرقابية، بعضها تناول تعديلات لبعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة، نوجز أبرز قرارات الهيئة وتعاميمها خلال السنة المالية الماضية بالجدول الآتي:

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
1	62	2017/4/25	تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، لتطبيق بعض بنود تطبيق نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية) (تعديلات الكتب 1، 4، 11، 12).
2	63	2017/4/25	تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته (تعديلات الكتب 5، 12، 15).
3	64	2017/5/4	تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته (تعديلات الكتب 3، 8، 11، 14).
4	65	2017/5/10	دخول بعض ممارسات نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية) حيز التنفيذ (مستند قواعد التداول في نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية الأولى)، مستند الضمانات المالية في نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية الأولى)، مستند قواعد الشركة الكويتية للمقاصة المعتمد – نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية الأولى).
5	67	2017/5/11	تعديل الكتاب الأول (التعريفات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
6	69	2017/5/14	التزام الشركات المدرجة بالبند (41) من الملحق رقم (3) من الأحكام الانتقالية للقرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.
7	76	2017/6/6	تمديد فترة الأحكام الانتقالية الخاصة بقيام مكاتب التدقيق التابعة لمراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بنشاط تقويم الأصول.
8	78	2017/6/12	تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، بشأن انتقال الترخيص الناتج عن عمليات الاندماج.
9	95	2017/6/22	بشأن إضافة ضوابط نشاط أمين الحفظ (تعديل الكتب 7،6،5 من كتب اللائحة التنفيذية).
10	99	2017/6/22	بشأن إصدار إجراءات تنفيذ عمليات الاستحواذ العكسي (تعديل الكتاب التاسع "الاندماج والاستحواذ" من اللائحة التنفيذية من خلال إضافة الملحق رقم (8) بعنوان "إجراءات تنفيذ عمليات الاستحواذ العكسي".
11	113	2017/7/19	بشأن تمديد فترة السماح للشركة الكويتية للمقاصة بالالتزام بالمادة (2-2-3) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته.

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
12	126	2017/9/12	بشأن تعديل الفصل الثامن (الشكاوى) من الكتاب الثالث (إنفاذ القانون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية و تعديلاتهما.
13	131	2017/9/25	بشأن إضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم 9 لسنة 2016، وتحديداً إضافة رسم إلى البند رقم (8) من المادة الأولى من القرار المذكور والمتمثل بإضافة رسم مقداره خمسة آلاف دينار كويتي لخدمة تأسيس وتملك وإدارة شركات غرضها مزاولة أي من أنشطة وكالة المقاصة المشار إليها وذلك عند الترخيص وعند التجديد كل ثلاث سنوات.
14	145	2017/10/19	تجديد الموافقة المبدئية على تأسيس شركة مساهمة كويتية مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
15	148	2017/11/14	بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته بإصدار أحكام إضافية للاستحواذ الإلزامي (تعديل الكتاب التاسع).
16	153	2017/12/10	بشأن تعديل المادة (1-1) من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والمادة (1-9) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
17	158	2017/12/14	بشأن تعديل على الملحق رقم (10) (قواعد التنفيذ على الأوراق المالية) في الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية).
18	1	2018/1/2	بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما فيما يخص إجراءات تنفيذ عمليات الاندماج (تعديل الملحق رقم 1 من الكتاب التاسع).
19	5	2018/1/2	إضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016، من خلال إضافة البند رقم (40) إلى المادة الأولى من القرار المذكور بحيث تتضمن رسم ألف دينار عند تقديم طلب ترخيص بورصة أوراق مالية ورسم مليون دينار عند الترخيص إضافة إلى رسم مقداره 3% من مجمل عمولات التداول المختلفة يدفع سنوياً عند انتهاء السنة المالية.
20	18	2018/2/7	بشأن الموافقة المبدئية على تأسيس شركة تمارس أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
21	19	2018/2/8	بشان تمديد فترة السماح للشركة الكويتية للمقاصة بالالتزام بالمادة (2-2-3) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
22	37	2018/3/20	بشأن التعاقبية في عضوية لجنة الشكاوى والتظلمات.
23	40	2018/3/22	بشأن دخول المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق (نظام ما بعد التداول سابقاً) حيز التنفيذ.
24	41	2018/3/27	بشأن تعديلات اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما والمتعلقة بدخول المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق (نظام ما بعد التداول سابقاً) حيز التنفيذ.
25	42	2018/3/27	بشأن تعديل جدول الرسوم والعمولات الخاص بالهيئة، بحيث يحدد رسم مقداره خمسة آلاف دينار عند تقديم طلب إدراج أوراق مالية للشركات المساهمة الكويتية وغير الكويتية، ورسم مماثل عند تقديم طلب نقل إدراج أسهم شركة من السوق الموازي إلى السوق الرئيسي في بورصة الأوراق المالية، ورسمٌ مماثل أيضاً عند تقديم طلب إدراج أسهم شركة من السوق الرئيسي إلى السوق الموازي في بورصة الأوراق المالية.

التعاميم			
م	رقم التعميم	تاريخه	موضوعه
1	6	2017/4/25	إلى كافة الأشخاص المرخص لهم فيما عدا صناديق الاستثمار بشأن البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة.
2	7	2017/4/25	تعميم بشأن الجمعيات العامة إلى كافة الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم.
3	8	2017/4/25	إلى كافة مدراء الصناديق الذين تسري عليهم أحكام الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية بشأن جمعية حملة الوحدات والبيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة.
4	10	2017/11/5	إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لا تطبق او تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.
	4	2018/3/18	
5	11	2017/11/26	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الجمعيات العامة للأشخاص المرخص لهم.
6	12	2017/11/26	تعميم إلى كافة الشركات المدرجة لهم بشأن الجمعيات العامة للشركات المدرجة.
7	13	2017/12/14	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الالتزامات الواردة في المادة رقم (7-7) من الكتاب السادس عشر "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب " من اللائحة التنفيذية.
8	14	2017/12/18	تعميم إلى كافة مصفي الصناديق الذين تسري عليهم أحكام الكتاب الثالث عشر بشأن التزام كافة مصفي الصناديق بأحكام جمعية حملة الوحدات المذكورة في الفصل الثاني من الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية.
9	1	2018/1/2	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن التقرير السنوي.
10	2	2018/2/11	تعميم إلى كافة المدراء والمصفين للصناديق الذين تسري عليهم أحكام الكتاب الثالث عشر بشأن التزام كافة المدراء والمصفين للصناديق بالمدد المحددة للإعلان أو الإخطار من الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
11	3	2018/2/27	بشأن تعليمات السيولة للأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية.

ب. الجانب القانوني والقضائي:

أما على الصعيد القانوني والقضائي فيمكن إيجاز ما تم تحقيقه من إنجازات خلال السنة المالية (2018/2017) بالآتي:

على الصعيد القانوني، فإضافةً إلى تجميع المبادئ المستقرة في تطبيق أحكام قانون الهيئة تمهيداً لاتخاذ إجراءات اعتماد نشرها وتوزيعها على المعنيين في الهيئة للعمل بمقتضاها، وكذلك تجميع المبادئ المستخلصة من العقود تمهيداً لاتخاذ إجراءات اعتماد نشرها وتوزيعها على المعنيين في الهيئة، فقد تم العمل خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 على مراجعة كافة عقود الهيئة واتفاقياتها مع جهاتٍ أخرى والبالغة نحو (121) عقداً واتفاقية، وكذلك القيام باعمال المراجعة القانونية للمواد العلمية الخاصة بورش العمل التوعوية الخارجية والمشاركة فيها، إضافةً إلى مراجعة قراراتٍ وتعميمات ونشرات توعوية صادرة عن الهيئة (145) وكذلك مراجعة القوانين المعروضة على الهيئة من جهاتٍ أخرى (2) وكذلك التظلمات (25) تظلماً وماورد من نظام سجل المخالفات (93) موضوعاً، ليبلغ عدد الموضوعات التي تم إبداء الرأي القانوني بشأنها نحو (890) موضوعاً كان من بينها ردوداً بشأن (500) استفساراً داخلياً وارداً من مختلف إدارات الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017)، ليبلغ عدد تلك الآراء القانونية منذ شهر مايو من عام 2011 نحو (6353) رأياً، وفق التالي:

م	الإدارة	عدد المذكرات التي تم الرد عليها
1	مكتب المدير التنفيذي	63
2	مكتب نائب الرئيس	3
3	رئيس قطاع الشؤون القانونية	12
4	رئيس قطاع الخدمات المساندة	2
5	إدارة التراخيص والتسجيل	55
6	إدارة تمويل وحوكمة الشركات	8
7	إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي	52
8	إدارة الرقابة المكتبية	53
9	إدارة الرقابة الميدانية	28
10	إدارة تنظيم الأسواق	34
11	إدارة الاندماج والاستحواذ	21
12	إدارة متابعة عمليات الأسواق	63
13	إدارة الإفصاح	43
14	إدارة الشؤون المالية والخزانة	34
15	إدارة الموارد البشرية	12
16	مكتب التنسيق والمتابعة- قطاع الشؤون القانونية	1
17	مكتب التنسيق والمتابعة – قطاع الإشراف	12
18	مكتب العلاقات الدولية	2
19	مكتب أمانة السر	1
20	لجنة تعديل اللائحة التنفيذية	1
الإجمالي:		500

أما على صعيد نشاط القضايا والتحكيم، فقد بلغ عدد الدعاوى المسجلة في السنة المالية الماضية (2018/2017) (142) دعوى، وقد بلغ إجمالي الأحكام النهائية (76) حكماً، منها (36) حكماً نهائياً موضوعياً، حكماً واحداً منها فقط كان ضد الهيئة من مجمل الأحكام النهائية الموضوعية، وتجدر الإشارة في هذا الصعيد إلى أن إجمالي الدعاوى المقيدة لدى الهيئة منذ تأسيسها بلغ (769) دعوى منها (221) دعوى انتهت وأحيلت للحفظ في حين لاتزال (548) دعوى متداولة حتى موعد إعداد التقرير السنوي الحالي.

ومن ناحيةٍ أخرى، فقد بلغ عدد ملفات التنفيذ الجبري خلال السنة المالية (2018/2017) (102) ملفاً تتوزع كالآتي:

م	الملفات	العدد
1	الملفات المنفذة	59
2	الملفات الموقوفة	14
3	الملفات قيد التنفيذ والمحدد لها مواعيد للبيع	13
4	الملفات المنفذه جزئيا ببيع المدرج وتعذر بيع الغير مدرج	9
5	الملفات المعاد فيها البيع بناءً على أمر قاضي التنفيذ	2
6	الملفات التي تم استنفاذ جميع الاجراءات في انتظار رد الإدارة العامة للتنفيذ	5
إجمالي عدد الملفات		102

أما ملفات التنفيذ المدني والإداري فقد بلغت (5) ملفات. أما ملفات التنفيذ الجنائي خلال السنة المالية ذاتها فقد بلغ عددها ثلاثة ملفات واحد منها منفذ والآخران لايزالان قيد التنفيذ.

ومن ناحيةٍ أخرى، وفي إطار مهام التحقيق لدى الهيئة، نود الإشارة إلى تلقي الهيئة ثلاثة بلاغات خلال السنة المالية (2018/2017) تم إلغاء قيدها لعدم استيفاء متطلباتها، في حين بلغ عدد الشكاوى المقدمة (4) شكاوى تم حفظ الشكوى في ثلاثٍ منها كما أحيلت الأخرى إلى مجلس التأديب، أما بالنسبة للمخالفات المحالة للتحقيق لدى الهيئة خلال السنة المالية ذاتها،فقد بلغ عددها نحو (204) مخالفة تم التعامل مع معظمها وفق الجدول التالي، في حين لايزال بعضها الآخر قيد التحقيق وقت إعداد التقرير السنوي:

إجمالي عدد المخالفات	توجيه تنبيه من الهيئة	إحالة إلى النائب العام	تنبيه من الهيئة + إحالة إلى مجلس التأديب	إحالة إلى النائب العام + لمجلس التأديب	حفظ التحقيق	إحالة لمجلس التأديب	حفظ مؤقت	تنبيه من الهيئة + إخضاع لمزيد من الرقابة	لدى جهة الاعتماد	قيد التحقيق
*204	87	2	1	3	8	62	1	28	7	6

مع الإشارة إلى أن إجمالي المخالفات للسنة المالية (2017/2016) كانت وفق الآتي:

إجمالي عدد المخالفات	توجيه تنبيه من الهيئة	إحالة إلى النائب العام	إحالة إلى مجلس التأديب	إحالة إلى النائب العام + مجلس التأديب	حفظ التحقيق	إيقاف مراقب الحسابات	حفظ لعدم الأهمية	إخضاع لمزيد من الرقابة	لدى جهة الاعتماد	قيد التحقيق
*309	151	2	70	1	46	8	5	12	3	12

*قد تأخذ المخالفة أكثرمن إجراء، مما يبرر عدم تطابق الارقام الإجمالية مع تفاصيلها.

أما الشكاوى خلال السنة المالية الماضية (2018/2017) فكانت كالتالي:

في حين تشير مقارنتها بالسنة المالية السابقة لها إلى:

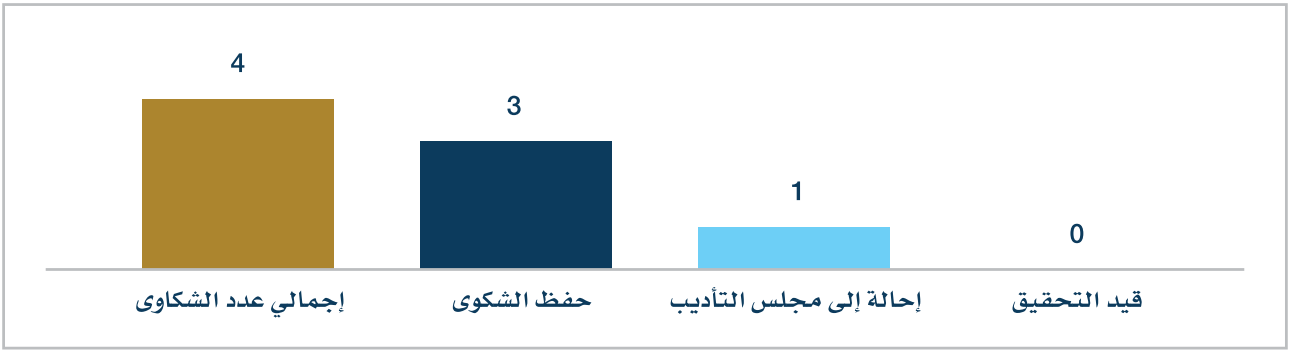

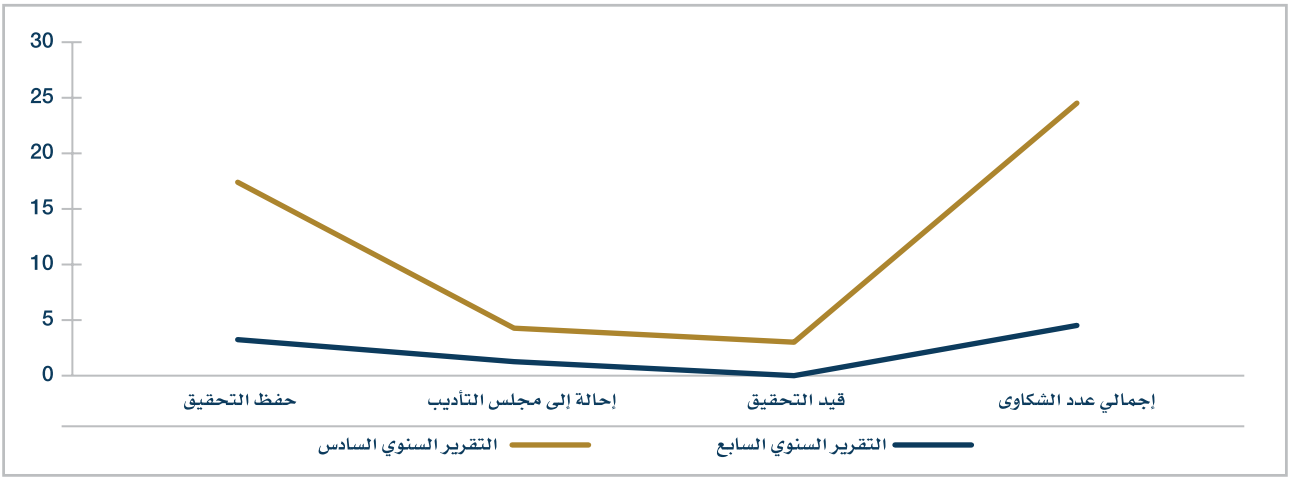

الفصل الثاني

المجال التنظيمي

نستعرض إنجازات الهيئة على الصعيد التنظيمي وفق محاور عدة: تنظيم الأسواق، وأنظمة الاستثمار الجماعي، والإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة، وكذلك الإجراءات المتعلقة بتوفيق الأوضاع الأشخاص المرخص لهم وفقاً للتعديلات التي تمت على اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، وكذلك الإنجازات المتحققة في مجالي حوكمة الشركات وأنشطة الاندماج والاستحواذ.

أ- تنظيم الأسواق:

قامت الهيئة على صعيد تنظيم أسواق المال خلال السنة المالية (2018/2017) بإتخاذ جملة إجراءات بعضها تشريعي وبعضها الأخر تنظيمي تنوع بدوره بين إجراءات خاصة بأنشطة التراخيص والتسجيل وأخرى خاصة بآليات التراخيص وثالثة متعلقة بأنشطة مراقبي الحسابات والتدقيق الشرعي والوظائف واجبة التسجيل، نستعرضها بالتفصيل كما يلي:

أولاً: الجانب التشريعي المتصل بمهام تنظيم الأسواق

تم خلال السنة المالية (2018/2017) إصدار العديد من القرارات ذات الصلة بمهام تنظيم الأسواق، كالقرار رقم (76) لسنة 2017 بشأن تمديد فترة الأحكام الانتقالية الخاصة بقيام مكاتب التدقيق التابعة لمراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بنشاط تقويم الأصول والمشار إليها في البند رقم (26) من الملحق رقم (3) (الأحكام الانتقالية) الواردة بقرار الهيئة رقم (72) لسنة 2015 لمدة ستة أشهر تنتهي بتاريخ 2017/11/30، والقرار رقم (113) لسنة 2017 بشأن تمديد الفترة للسماح للشركة الكويتية للمقاصة بالالتزام بالمادة 2-2-3 من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته والمنتهية في 2017/6/30 لغاية 2017/12/31 والقرار رقم (131) لسنة 2017 بشأن إضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016 والمتمثل برسم مقداره خمسة آلاف دينار كويتي عند ترخيص لتأسيس وتملك إدارة شركات غرضها مزاولة أي من أنشطة وكالة المقاصة المشار إليها وكذلك عند التجديد كل ثلاث سنوات، وكذلك القرار رقم (5) لسنة 2018 بشأن إضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016 والمتمثل برسم ألف دينار عند تقديم طلب ترخيص بورصة أوراق مالية، ومليون دينار عند ترخيصها و3% من مجمل عمولات التداول المختلفة في السوق تدفع سنوياً عند انتهاء السنة المالية، والقرار رقم (18) لسنة 2018 بشأن الموافقة المبدئية على تأسيس شركة تمارس أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

كما صدرت قرارات عدة تتصل بمهام تنظيم الأسواق تتعلق بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية، كالقرار رقم (78) لسنة 2017 بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته بشأن انتقال الترخيص الناتج عن عمليات الاندماج، والقرار رقم (95) لسنة 2017 بشأن إضافة ضوابط نشاط أمين الحفظ، وكذلك القرار رقم (1) لسنة 2018 بشان تعديل اللائحة التنفيذية فيما يخص إجراءات تنفيذ عمليات الاندماج.

ثانياً: الجوانب التنظيمية ذات الصلة بمهام تنظيم الأسواق

نستعرض هذه الجوانب وفق التالي:

- إجراءات تنظيمية خاصة بالإدراج والتداول:

في إطارٍ متصل بتنظيم الأسواق وتحديداً في مجال الإدراج، تجدر الإشارة إلى صدور قرارين (القرار م.م.هـ.2-16 لسنة 2017، والقرار م.م.هـ.3-11 لسنة 2017) بشأن رفض طلبات إدراج في السوقين الرئيسي والموازي على التوالي، وصدور (8) قرارات تعالج مسائل الانسحابات الاختيارية (6) منها من السوق الرئيسي لأسهم الشركات التالية (الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء، شركة اياس للتعليم الأكاديمي والتقني، شركة المواساة للرعاية الصحية، شركة الثمار الدولية القابضة، شركة نفائس القابضة، الشركة الكويتية للأغذية "الأمريكانا"، وشركتين من السوق الموازي هما شركتا (آفاق للخدمات التربوية، الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس)، إضافةً إلى صدور قرارٍ تنظيمي خاصٍ بإلغاء أسهم شركة (الدار الوطنية للعقارات) من البورصة ما لم تستكمل متطلباتٍ محددة خلال مهلة معينة، وقرارٍ آخر بشأن عدم إلغاء إدراج اسهم شركةٍ (مشرف للتجارة العامة والمقاولات)، كما صدر قرارٌ بشأن خطة إعادة هيكلة شركة (بيت الاستثمار الخليجي) من خلال إعادة سهمها للتداول في البورصة وحظر التعامل على أسهمها من قبل مجلس الإدارة وأعضاء جهازها التنفيذي وغيرهم من الأشخاص المطلعين، كما صدرت قراراتٌ أخرى بشأن مقترحات لتطوير اللائحة التنفيذية على صعيد حماية حقوق صغار المساهمين والمعترضين على قرار الشركة بالانسحاب الاختياري من بورصة الأوراق المالية (القرار م.م.هـ.9-33 لسنة 2017)، وقرارٌ آخر يتعلق بالتزام الشركات المدرجة بالبند (41) من الملحق رقم (3) من الأحكالم الانتقالية للقرار رقم (72) لسنة 2015 (القرار رقم 69 لسنة 2017).

أما على الجانب التنظيمي ذي الصلة بمهام التداول فقد صدرت قراراتٌ عدة، قد يكون من أبرزها: قرار اعتماد قواعد الشركة الكويتية لمقاصة المرحلة الانتقالية للمشروع آنف الذكر، وكذلك قرار الموافقة على اعتماد قواعد بورصة الكويت، وكذلك قرار إيقاف المشتقات المالية، إضافةً إلى القرار الخاص بإعتماد قواعد ثنائية اللغة (العربية/الإنجليزية) خاصة بالشركة الكويتية للمقاصة تتصل بمشروع نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية الأولى) وكذلك قرار الموافقة على تعديل قواعد التداول لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية في ظل تطبيق تلك المرحلة أيضاً. وكذلك القرار الخاص بالتعاون مع شركة ناسداك بشأن السوق خارج المنصة (OTC)، وكذلك قرار الموافقة على النسخة المعدلة والنهائية من اتفاقية العضوية (شركة مدرجة) وكذلك قرار اعتماد تعديلات مستند الضمانات المالية وكذلك الموافقة على قواعد التداول في نظام مابعد التداول (المرحلة الانتقالية الأولى)، وكذلك اعتماد عقد التداول الموحد والملحق به عقد التداول الالكتروني على أن يكون عقد التداول استرشادياً غير ملزم للأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية، وكذلك قرار اعتماد دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالتفويض في تداول الأوراق المالية والنماذج الخاصة بذلك، إضافة إلى مقترح رسم عمولات التداول المتعلقة بتنفيذ الصفقات ذات الطبيعة الخاصة لدى الشركة الكويتية للمقاصة وقرارٍ آخر بشان تقييد نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية لإحدى شركات الوساطة المالية، وتجدر الإشارة أخيراً إلى صدور قرارات عدة تناولت تعديلات في جوانب متصلة بالتداول ومنها على سبيل المثال التعديلات الخاصة بكلٍ من: (اتفاقية العضوية، بعض بنود مستند الرسوم والعمولات، السعر المرجعي عند توزيع أسهم المنحة المجانية أو غيرها من الإجراءات التي تنتج عنها استحقاقات الأسهم باستثناء حالة توزيع أرباح نقدية اعتيادية).

وفي إطارٍ متصل، تم العمل على تطبيق نظام الضمان المالي ومتابعة تنفيذه، والذي يشمل الضمانات المالية المقدمة من: (شركات الوساطة المالية، أمناء الحفظ، الشركة الكويتية للمقاصة).

وفي إطارٍ ذي صلة بمهام تنظيم الأسواق تجدر الإشارة إلى دراسة مقترحات خاصة بحماية حقوق صغار المساهمين والمعترضين على قرار الشركة بالانسحاب الاختياري وكيفية التعامل مع الأسهم المرهونة في شركة قررت جمعيتها العامة الانسحاب الاختياري، وكذلك دراسة مقترحاتٍ خاصة بتنظيم طلبات عدول الشركات عن قرار الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك قبل وبعد صدور قرار هيئة أسواق المال بالموافقة على الانسحاب الاختياري، إضافةً إلى متابعة التزام الشركات المدرجة بالشروط والضوابط التي تضعها الهيئة في مجال الادراج ورصد ما يقع من مخالفات والعمل على تلافيها أو طلب تحديد المسؤولية عنها إذا لزم الامر ومن أهمها العمل على تطبيق المواد والأحكام المتعلقة بالشركات التي تم إلغاؤها من

بورصة الكويت للأوراق المالية، ومتابعة التزام الشركات المدرجة بالبند (41) من الملحق رقم (3) من الأحكام الانتقالية للقرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وكذلك متابعة تطبيق قرار مجلس المفوضين رقم (73) لسنة 2016 بشأن إجراءات عمل تنفيذ البيع الجبري على الأوراق المالية إضافةً إلى متابعة تطبيق المادة 2-5-2 والمادة 2-6-2 2 من الكتاب الثاني عشر (قواعد الادراج) فيما يخص عدم التزام الشركات الكويتية المدرجة في بورصات خارج دولة الكويت والشركات الغير كويتية المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية بالحد الأقصى والأدنى من أسهم رأس المال التي ترغب في تداولها من خلال البورصة.

- إجراءات تنظيمية خاصة بأنشطة التراخيص والتسجيل:

سعياً لتوحيد آلية تبادل البيانات والتقارير الخاصة (داخلياً) عمدت الهيئة إلى إعداد قوائم ببياناتٍ مختلفة مصنفةً وفق فئات محددة تسهل إجراءات المتابعة كما يتم تحديثها وفق الحاجة، وتتضمن هذه القوائم: (المناصب والوظائف واجبة التسجيل "الخاصة بشركات الوساطة"، بيانات الأشخاص المرخص لهم "الشركات والبنوك")، إضافةً إلى قوائم أخرى تعرض على موقع الهيئة الالكتروني لجعلها في متناول المهتمين بأنشطة الأوراق المالية تسهيلاً لهم كالقوائم التالية:

- قائمة أنشطة الأوراق المالية المرخص لها.
- قائمة مراقبي الحسابات.
- قائمة مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.
- قائمة صناديق الاستثمار المحلية. (فيما يخص شهادات الترخيص)

وقد تم تحميل شهادات الترخيص والتسجيل لكافة القوائم آنفة الذكر، كما تجري وقت إعداد التقرير إجراءاتٌ مماثلة خاصة بالمناصب والوظائف واجبة التسجيل لكافة الأشخاص المرخص لهم في نظام التراخيص والتسجيل.

- الإجراءات الخاصة بمنح التراخيص وإلغائها وتجديدها:

في إطار متصل بمهام منح التراخيص، تم خلال السنة المالية (2018/2017) البت في خمسٍ وعشرين طلباً لشركاتٍ وبنوك عدة، تضمنت في معظمها منح الجهات الطالبة لها موافقاتٍ مبدئية لترخيص مزاولة أنشطة أوراق مالية بانتظار استكمال متطلبات الترخيص، في حين أصدر الترخيص اللازم لبعضها الأخر بعد استكمال المتطلبات المحددة، كما تمت الموافقة على تجديد الترخيص لأربع وعشرين شخصاً مرخصاً له لمزاولة أنشطة أوراقٍ مالية، كما تم أيضاً إصدار خمسة قراراتٍ لإلغاء أو وقف أو تقييد أو إعادة مزاولة ترخيص أنشطة الأوراق المالية.

وفي ذات الإطار تم إصدار التراخيص الخاصة بتأسيس أنظمة استثمار جماعي وتجديد التراخيص لبعضها وكذلك إلغاء تراخيص بعضها الأخر (تفاصيل ما تم في هذا المجال يمكن متابعته في جانب أخر من التقرير.)

أما بالنسبة لتحديث البيانات الخاصة بالأشخاص المرخص لهم فقد قامت الهيئة بدراسة نحو 634 طلباً منهم بهذا الشأن وأصدرت قراراتٍ خاصة بذلك.

- إجراءات تنظيمية خاصة بمتطلبات الترخيص لبعض الأنشطة:

شهدت السنة المالية (2018/2017) نشاطاً لافتاً على صعيد التراخيص المتعلقة بالعديد من الأنشطة ذات الصلة:

o أنشطة التقاص والتسوية:

على صعيد التراخيص الخاصة بأنشطة التقاص والتسوية، تم منح الشركة الكويتية للمقاصة ترخيصاً من الهيئة لمزاولة أنشطة وكالة مقاصة لكل من خدمة إيداع أوراق مالية وخدمة تسوية وتقاص وذلك وفقاً للقرار رقم (68) لسنة 2016 بشأن الترخيص للشركة الكويتية للمقاصة التي قامت بتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والصادر بتاريخ 30 يونيو 2016. وتم تزويد الهيئة بكتاب من الشركة بتاريخ 13 فبراير 2017 متضمناً خطة العمل والمدة الزمنية المقترحة للخطوات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لممارسة الأنشطة المتعلقة بإيداع الأوراق المالية ضمن نظام الحفظ المركزي وأنظمة تسوية الأوراق المالية من خلال شركات لها ذمة مالية مستقلة عنها ترخص من قبل الهيئة.

إلا وأنه نظراً لعدم اعتماد آلية انتقال الترخيص الصادر للشركة الكويتية للمقاصة للالتزام بالمادة الرابعة من القرار 68 آنف الذكر والتي نصت على: "على الشركة الكويتية للمقاصة الالتزام بالمادة (2-2-3) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته بموعد أقصاه 30 يونيو 2017"، حيث ستدخل هذه المادة حيز التنفيذ فور اعتمادها ولم يكن هناك متسعاً من الوقت للانتهاء من الإجراءات المنصوص عليها في الآلية المشار إليها قبل الموعد المحدد في 30 يونيو 2017. الأمر الذي تطلب إصدار القرار رقم 113 لسنة 2017 بشأن تمديد فترة السماح للشركة الكويتية للمقاصة بالالتزام بالمادة (2-2-3) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما الصادر بتاريخ 19 يوليو 2017، والقاضي بمنح الشركة مدة 6 أشهر تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2017 حتى تتمكن من استكمال الإجراءات اللازمة التي تم التوصل بختامها إلى إعتماد آلية مزاولة الأنشطة المتعلقة بإيداع الأوراق المالية ضمن نظام الحفظ المركزي وأنظمة تسوية الأوراق المالية من خلال شركات لها ذمة مالية مستقلة ترخص من قبل الهيئة حيث يتم فصل المهام بين الشركتين المؤسستين لتعمل كل منها بشكل مستقل عن الأخرى لمزاولة نشاط خدمة إيداع أوراق مالية ونشاط خدمة تسوية وتقاص كل على حدة وتتعامل كل شركة منهما مع الشركة الكويتية للمقاصة (الشركة الأم) التي ستقوم بتقديم الخدمات المساندة لكافة الشركات التابعة ومنها الخدمات القانونية والإدارية والمالية والدعم الفني، وعليه تم اعتماد واصدار آلية انتقال الترخيص الصادر للشركة الكويتية للمقاصة للالتزام بالمادة الرابعة من القرار 68 لسنة 2016 بشأن الترخيص للشركة الكويتية للمقاصة التي قامت بتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته) بتاريخ 16 أغسطس 2017.

وبناءً على الآلية سابقة الذكر، تم اصدار تعديل للترخيص الممنوح للشركة الكويتية للمقاصة ليكون (وكالة مقاصة لمزاولة نشاط تأسيس وتملك وإدارة شركات غرضها مزاولة نشاط خدمة إيداع الأوراق المالية أو نشاط خدمة التسوية والتقاص، أو نشاط أمين حفظ ومراقب استثمار، وذلك دون إخلال بحق الشركة كشركة قابضة في مزاولة الأنشطة المنصوص عليها بالمادة (246) من قانون الشركات) وعلى المقاصة الالتزام بذلك التعديل في عقد تأسيسها ونظامها الأساسي.

على أن يتم نقل الترخيص الممنوح للشركة الكويتية للمقاصة لمزاولة نشاط خدمة إيداع الأوراق المالية ونشاط خدمة التسوية والتقاص إلى الشركات الجديدة المملوكة من الشركة الكويتية للمقاصة من خلال منح كل شركة الترخيص الذي تتوافر فيها شروط منحه (كل شركة نشاط واحد فقط من الأنشطة المذكورة).

مع الإشارة في هذا الصعيد إلى إضافة رسوم ترخيص أو تجديد الترخيص في الآلية المشار إليها، لخدمة (تأسيس وتملك وإدارة شركات غرضها مزاولة أي من أنشطة وكالة المقاصة المشار إليها) وذلك وفقا للقرار (131) لسنة 2017 بشأن إضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2017.

- نشاط بورصة أوراق مالية:

عملت الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017) على إعداد دراسة خاصة بإمكانية إصدار رسوم ترخيص نشاط بورصة أوراق مالية وربط مقدار تلك الرسوم بنسبة من التداولات التي تتم وفقاً لما هو متبع في العديد من البورصات المالية، وقد توصلت بنتيجتها إلى إصدار قرارها رقم 5 لسنة 2018 الذي تضمن تحديداً لتلك الرسوم وإضافتها كبند يحمل الرقم (40) إلى المادة الأولى من القرار رقم (9) لسنة 2016، هذا وقد تراوحت تلك الرسوم كما أسلفنا بين ألف دينار كويتي عند تقديم طلب الترخيص ومليون دينار كويتي عند الترخيص ونسبة 3% من مجمل عمولات التداول المختلفة في السوق تدفع سنوياً عند انتهاء السنة المالية.

- نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية:

تم على صعيد التراخيص المتصلة بنشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في البورصة، وبعد إصدار القرار رقم (60) لسنة 2016 بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته بإضافة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية، تلقي الهيئة (11) طلباً لترخيص مزاولة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية، حيث قامت بدراسة تلك الطلبات ومناقشتها مع شركات الوساطة المسجلة المرخص لها والإجابة على استفساراتها وتحديد نواقص الترخيص ومتطلباته الإضافية مع الأخذ بعين الإعتبار تلك المتصلة بتطبيق نظام ما بعد التداول.

وبعد استيفاء شركات الوساطة المالية المسجلة المتطلبات العامة للترخيص تم تقييد دراسة الطلبات لنشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية نظراً لارتباط استكمال متطلبات الترخيص بالمرحلة الانتقالية الثانية (IPTM – 2) من مشروع نظام ما بعد التداول وصدور قواعد الشركة الكويتية للمقاصة وقواعد شركة بورصة الكويت بهذا الشأن.

وفي إطارٍ ذي صلة بمهام الوساطة المالية أيضاً، وتحديداً بشان متطلبات الكفاءة الخاصة بوظائف ممثلي أنشطة وسيط أوراق مالية، تقوم الهيئة بدراسة مقترح بإضافة المؤهلات العلمية والخبرات العملية الواجب توافرها في المرشحين لشغل الوظائف واجبة التسجيل التالية:

- ممثل نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية.
- ممثل نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.
- ممثل نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية.

- نشاط أمين الحفظ:

تم إصدار القرار رقم 95 لسنة 2017 بشأن إضافة ضوابط نشاط أمين الحفظ بعد أن سبق ذلك مراحل إعداد مطولة بدأت مع إعداد دراسة بشأن تلك الضوابط بدأ الإعداد لها منذ عام 2016 ومع الأخذ بعين الإعتبار التأثيرات المتبادلة لتلك الضوابط مع تطبيقات نظام مابعد التداول، ليتم بعدها اعداد مشروع مقترح لتعديل اللائحة التنفيذية لإضافة ضوابط أمين الحفظ على كل من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون)، والكتاب السادس (السياسات والإجراءات الداخلية للشخص المرخص له)، والكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، بعد نشر استطلاع للرأي بشأن هذا المشروع المقترح، وبعد رصد جميع الملاحظات الواردة نتيجة هذا الاستطلاع تم اعتماده.

- أنشطة كيانات مابعد التداول:

في مجال إصدار قواعد وضوابط نظام ما بعد التداول وتحديداً إصدار المتطلبات اللازمة لترخيص كيانات نظام ما بعد التداول (Market Development) لمزاولة أنشطتها، لدى الهيئة مشروعاً لوضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من (CCP, SSF, CSD) ولكافة الكيانات الناتجة من تطوير نظام ما بعد التداول وذلك بعد إعادة صياغة مفهوم وكالة المقاصة من المشاريع الحيوية التي تساعد على الارتقاء بسوق الأوراق المالية في دولة الكويت، وبصورةٍ أكثر تحديداً تتمثل مهام المشروع في التالي:

- مراجعة آلية الترخيص المعتمدة من الهيئة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات والمبادئ الدولية.
- وضع متطلبات الترخيص التفصيلية لأنشطة خدمة الوسيط المركزي، وخدمة التسوية والتقاص، وخدمة إيداع الأوراق المالية، ولكل نوع من أنواع أعضاء التقاص وأمناء الحفظ وفقاً لنظام ما بعد التداول (المرحلة النهائية).
- صياغة الاجراءات الواجب إتباعها من الهيئة لترخيص هذه الأنشطة.
- تدريب موظفي الإدارات المعنية في الهيئة على إجراءات التراخيص والرقابة الخاصة بهذا المشروع بما يتوافق ومتطلباته.

وقد تمت الاستعانة بخبير يمتلك المؤهلات والخبرات المطلوبة لأداء تلك المهام وقد تقدم بدراسة بهذا الشأن تعكف الهيئة حالياً على دراستها وبحث مخرجاتها النهائية لاسيما تلك التي الخاصة بمتطلبات الترخيص المقترحة لكيانات ما بعد التداول وابداء الملاحظات اللازمة بشأنها، والعمل على إجراء التعديلات اللازمة على اللائحة التنفيذية وفقاً لمخرجات الدراسة.

- متطلبات الترخيص وفقاً لنوع النشاط:

قامت الهيئة بإعداد تصورٍ كامل لمشروع الحصول على خدمات استشارية بهدف إصدار قواعد وضوابط التراخيص للأشخاص المرخص لهم وفقاً لنوع النشاط محل الترخيص وقد تم إعداد مستند طلب عرض (Request for Proposal) لهذا المشروع والذي يحتوي على تفاصيل المشروع والأمور المتوقع إنجازها من الجهة الاستشارية المزمع تنفيذها للمشروع، هذا وقد تم تضمين الجزء الأول من المشروع إلى مشروع إعداد ووضع تعليمات وقواعد ونماذج وبرامج العمل الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، كما تم تشكيل فريق عمل لهذا المشروع الذي من المنتظر أن يبدأ العمل به عند استكمال المرحلة الاولى من توجه إعداد ووضع تعليمات وقواعد ونماذج وبرامج العمل الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص والمزمع الانتهاء منها مع نهاية السنة المالية موضوع التقرير.

- إجراءات تنظيمية خاصة بآليات الترخيص لبعض الأنشطة:

- آلية انتقال الترخيص الناتج عن تنفيذ عمليات الاندماج:

استجابةً للاستفسارات المتعددة الواردة للهيئة، تمت دراسة إصدار آلية لانتقال الترخيص الناتج عن عمليات الاندماج، ونتيجةً لتلك الدراسة تم إعداد مشروع مقترح لإجراء التعديلات المطلوبة على بعض كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة ذات الصلة بهذا الموضوع، وتم إصدار القرار رقم (78) لسنة 2017 بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشان انتقال الترخيص الناتج عن عمليات الاندماج وذلك بتاريخ 12 يونيو 2017.

- آلية الترخيص لنشاط تقويم الأصول في ظل صدور اللائحة التنفيذية لقانون الشركات:

إستناداً لما تضمنته المادة (26) من الملحق رقم (3) (الأحكام الانتقالية) الواردة بقرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته الصادر بتاريخ 9 نوفمبر 2015 والتي نصت على:

"تقوم مكاتب التدقيق التابعة لمراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بنشاط تقويم الأصول وذلك لفترة انتقالية تنتهي في موعد أقصاه 30 نوفمبر 2016."

فقد ورد للهيئة عددا من طلبات الترخيص لمزاولة نشاط تقويم الأصول من مراقبي الحسابات المسجلين لديها. وحيث أن النموذج المعتمد لهذا النشاط والوارد في الملحق رقم (5) من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما لا يأخذ بالاعتبار الكيان القانوني لمراقبي الحسابات الذين يمارسون نشاطهم بموجب شهادة قيد في سجل مراقبي الحسابات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة من خلال مكتب مهني وليس كمكتب تدقيق ذو كيان قانوني منفصل. وعليه، فقد تم إصدار قرار من مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم م.م.هـ 1 – 43 لسنة 2016 بشأن:

- الموافقة على تمديد فترة الأحكام الانتقالية الخاصة بقيام مكاتب التدقيق التابعة لمراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بنشاط تقويم الأصول، والمشار إليها في المادة رقم (26) من الملحق رقم (3) (الأحكام الانتقالية) الواردة بقرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015 وذلك لمدة 6 أشهر تبدأ من تاريخ 30 نوفمبر 2016، وذلك بسبب عدم الترخيص لأي شخص لمزاولة نشاط تقويم الأصول.
- يكون التقدم بطلب مزاولة نشاط تقويم الأصول وفق النموذج الوارد في الملحق رقم (5) (نموذج طلب ترخيص أنشطة أوراق مالية) من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، متاحاً لجميع الأشخاص المستوفين لكافة متطلبات الترخيص المنصوص عليها في المادة (1-5) من الفصل الأول (أنشطة الأوراق المالية) من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، وعلى وجه الخصوص المتطلبات الواردة في الملحق رقم (1) (متطلب رأس المال والشكل القانوني للأشخاص المرخص لهم) من ذات الكتاب، وفي هذه الحالة تكون شركة برأس مال مئة ألف د.ك (دينار كويتي) وكيانها القانوني مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة، وبشرط أن يكون أحد الشركاء مراقب حسابات مقيد لدى الهيئة.

هذا، وقد تم إصدار القرار رقم (139) لسنة 2016 بشأن تمديد فترة الاحكام الانتقالية الخاصة بقيام مكاتب التدقيق التابعة لمراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بنشاط تقويم الأصول بتاريخ 29 ديسمبر 2016؛ والقاضي بتمديد الفترة الانتقالية المشار إليها بالنقطة الأولى من القرار السابق رقم م.م.هـ 1 – 43 لسنة 2016، وذلك لمدة 6 أشهر تبدأ من تاريخ 2016/11/30.

كما تم إصدار التعميم رقم (هـ.أ.م/ق.إ./2017/01) بشأن مزاولة نشاط تقويم الأصول بتاريخ 4 يناير 2017 والمتضمن ماورد في النقطة الثانية من القرار آنف الذكر ذاته.

وبعد انقضاء الفترة المحددة بالقرار رقم (139) لسنة 2016 المشار إليه أعلاه دون اصدار أي ترخيص لأي من المكاتب المتقدمة بنشاط تقويم الأصول، تم إصدار القرار رقم (76) لسنة 2017 بشأن تمديد فترة الاحكام الانتقالية الخاصة بقيام مكاتب التدقيق التابعة لمراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بنشاط تقويم الأصول بتاريخ 6 يونيو 2017؛ والقاضي بتمديد الفترة الانتقالية المشار إليها وذلك لمدة 6 أشهر تنتهي بتاريخ 30 نوفمبر 2017.

كما تم إصدار إعلان من الهيئة بتاريخ 4 ديسمبر/2017 بشأن انتهاء فترة الأحكام الانتقالية الخاصة بقيام مكاتب التدقيق التابعة لمراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بنشاط تقويم الأصول؛ على أن تكون الجهات المعتمدة من الهيئة للقيام بمزاولة نشاط تقويم الأصول هي كالتالي:

1. شركة بي دي أو للاستشارات الاقتصادية والإدارية والصناعية والكمبيوتر وفتح المعاهد التدريبية الأهلية.
2. شركة إرنست ويونغ للإستشارات.

- دراسة آلية تقديم سياسات وإجراءات الترخيص من قبل الأشخاص المرخص لهم

تم إجراء استقصاء رأي بشأن ألية تقديم السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المرخص لهم أو الأشخاص الراغبين بالحصول على ترخيص ممارسة أنشطة أوراق مالية وتم إرساله إلى الأطراف المعنية في دول الخليج بالإضافة إلى ٥ أطراف دولية. وبناءً عليه تم إعداد مقترح بشأن ألية تقديم السياسات والإجراءات للهيئة وبشأن وقت تقديم أي مستندات أو معلومات جديدة قد تطلبها.

- إجراءات تنظيمية خاصة بمراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الشرعي والوظائف واجبة التسجيل:

يمكن إيجاز أهم ماتم إنجازه على صعيد هذه الأنشطة بالتالي:

o الإجراءات الخاصة بنشاط مراقبي الحسابات:

بالنسبة للنشاط الخاص بمراقبي الحسابات لدى الهيئة، فقد تم إصدار ثلاثة قرارات خاصة بالموافقة على قيد مراقبي حسابات في السجل الخاص لمراقبي الحسابات لدى الهيئة نظراً لاستيفاء المتطلبات المنصوص عليها في الفصل الثالث من الكتاب الخامس من كتب اللائحة التنفيذية، كما تم التجديد لقيدين خاصين بمراقبي الحسابات، وتم أيضاً إلغاء أربع من قيود مراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة وذلك نظراً لعدم تقدمهم بطلب استئناف مزاولة النشاط وفقاً للمادة الثالثة في قرارات الإيقاف الخاصة بكلٍ منهم، وفي الإطار ذاته تم مراجعة ثلاثٍ وثلاثين تقريراً من التقارير السنوية المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المقيدين في السجل الخاص لدى الهيئة.

o الإجراءات الخاصة بنشاط التدقيق الشرعي:

أما بالنسبة لتسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في السجل الخاص لدى الهيئة فقد تمت دراسة ثماني طلباتٍ بهذا الشأن تبين استيفاء سبع منها للشروط والمتطلبات المحددة في الفصل الثالث من الكتاب الخامس من كتب اللائحة التنفيذية حيث تم اعتماد تلك الدراسات وصدرت قرارات الموافقة لتسجيل تلك المكاتب.

o الإجراءات الخاصة بالوظائف واجبة التسجيل:

قامت الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017) بإصدار (600) كتاباً متعلقاً بطلبات الترشح للمناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم وفقاً للنماذج الخاصة بالترشح للمناصب والوظائف وفقاً لتعليمات الكفاءة والنزاهة الواردة في الملحق رقم (10) من الكتاب الخامس من كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة.

وعلى صعيد هذه الوظائف أيضاً، تجدر الإشارة إلى تبني الهيئة مشروعاً للاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، والذي يتم بالتعاون مع معهد CISI Chartered Institute for Securities & Investment (CISI).

وقد تم تشكيل لجنة توجيهية وفريق عمل لتنفيذ هذا المشروع، حيث باشرا تنفيذ مهامهما سعياً لاعتماد آلية وضوابط تنفيذ تلك الاختبارات وقد تم التوصل إلى تحديد المتطلبات اللازمة من فريق العمل والجدول الزمني اللازم لذلك، كما تم إعداد استبيان للسلطات الرقابية فيما يخص الاختبارات التأهيلية وإعداد واعتماد الخطة التوعوية للمشروع، إضافةً إلى حصر تفاصيل جميع التعديلات التي تمت على اللائحة التنفيذية من بعد صدورها في نوفمبر 2015 حتى تاريخه وتزويد المعهد بالنسخة الإنجليزية منها. هذا وقد تم عقد اجتماعات مع ممثلي المعهد بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي للمعهد لمناقشة عدة مواضيع متعلقة بالمشروع وأفضل الممارسات بتطبيق مشروع الاختبارات التأهيلية.

وفي سياقٍ متصل بالوظائف واجبة التسجيل وتحديداً في مجال التعامل مع طلبات الإعفاء من التزامات الوظائف واجبة التسجيل، فإنه ووفقاً وفقاً للمادة 3-2-13 من الفصل الثالث للكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، فإنه للهيئة أن تعفي الشخص المرخص له من متطلبات الوظائف واجبة التسجيل الواردة في المادة 3-2-6 والمادة 3-2-8 من ذات الكتاب أو أن تفرض متطلبات إضافية، وذلك حسب نوع النشاط محل الترخيص. وعليه فقد قامت الهيئة بالبت بتلك الطلبات للأشخاص المرخص لهم، كما انها تقوم حالياً بدراسة ومراجعة تلك الطلبات للجهات المتقدمة بطلب ترخيص جديد.

ب- أنظمة الاستثمار الجماعي:

في إطار أنظمة الاستثمار الجماعي، تلقت الهيئة ستة طلبات لتأسيس صناديق استثمار محلية داخل دولة الكويت، منحت موافقتها لأحد تلك الصناديق (اكتتاب خاص) في حين أن الصناديق الخمسة المتبقية والتي تتراوح بين صندوقين (اكتتاب عام) وثلاثة صناديقٍ أخرى (اكتتاب خاص)، اثنان منها بصدد استكمال متطلبات الهيئة والصناديق الأخرى لاتزال قيد الدراسة وقت إعداد التقرير.

وعلى صعيد تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت فقد تلقت الهيئة (11) طلباً لذلك منحت موافقتها لتسعة طلباتٍ منها في حين لايزال الطلبان الآخران قيد الدراسة حين إعداد التقرير.

في إطار تصفية الصناديق الاستثمارية قامت الهيئة بدراسة أربع حالات لتصفية صناديق استثمارية والموافقة عليها كما قامت الهيئة أيضاً بإلغاء قيد سبع صناديق أخرى من سجل الصناديق لديها بعد انتهاء تصفيتها.

وفي إطارٍ متصل، قامت الهيئة بدراسة والموافقة على (54) طلباً لتعديل الأنظمة الأساسية للصناديق المحلية، كما أكملت دراسة (25) طلباً لتجديد تراخيص أنظمة استثمار جماعي محلي ووافقت عليها، وحضرت (142) جمعية لحملة وحدات الصناديق المحلية.

ومن ناحيةٍ أخرى، فقد قامت الهيئة بدراسة وإصدار مهل لأربعة عشر صندوقاً لرفع رأس مالها عن خمسة ملايين دينار كويتي.

كما أصدرت تعميمها رقم (14) لسنة 2017 بشأن التزام كافة مصفي الصناديق بأحكام جمعية حملة الوحدات المذكورة في الفصل الثاني من الكتاب الثالث عشر من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.

وأصدرت أيضاً تعميمها رقم (2) لسنة 2018 بشأن التزام كافة المدراء والمصفين للصناديق بالمدد المحددة للإعلان أو الإخطار من الكتاب الثالث عشر من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.

وعلى صعيد الصناديق الاستثمارية أيضاً، وفي مجال التعامل مع صناديق الاستثمار التي تنخفض رؤوس أموالها عن الحد الأدنى أصدرت الهيئة قرارها م.م.هـ.8-10 لسنة 2017 بشأن استمرار العمل وفق الآلية المتبعة والمعتمدة وفق قرار الهيئة م.م.هـ.3-24 لسنة 2014 مع التوصية بإجراء اللازم بالنسبة لتلك الصناديق سواءً بمنحها مهلة إضافية بعد المهلة الثالثة أو تصفية الصندوق أو عرضه على مديرٍ بديل أو اتخاذ أي قرارٍ آخر يصب في مصلحة حملة وحداته.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الإجمالية الخاصة ببعض إجراءات أنظمة الاستثمار الجماعي تشير إلى قيام الهيئة منذ بدء أعمالها وحتى نهاية السنة المالية موضوع التقرير بمنح (28) موافقة لتأسيس صناديق استثمار منها (19) صندوقاً اكتتاب عام و (9) اكتتاب خاص، وكذلك إلغاء وشطب (30) صندوقاً محلياً من سجل الهيئة وتعيين مدير بديل لـ(5) صناديق محلية، ومنح (39) موافقة لتسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت وابتداءً من السنة المالية (2017/2016) تم تعديل الأنظمة الأساسية لـ (92) صندوقاً استثمارياً، كما تم تجديد الترخيص لـ(43) صندوقاً، كما تم متابعة وحضور (275) جمعية لحملة وحدات الصناديق الاستثمارية واعتماد قرارات تلك الجمعيات وذلك ابتداءً من السنة المالية ذاتها (2017/2016).

ج. الدراسات وتنمية أسواق المال:

شهدت السنة المالية (2018/2017) نشاطاتٍ عدة في مجال تنمية أسواق المال تراوحت بين مشاريع بحثية وتقارير ومشاركات في فعاليات تتصل بقضايا تنمية الأسواق، ويمكن القول بأن ماتضمنته من أنشطة استهدفت بصورةٍ عامة تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والاقتصاد الكويتي كأحد المراكز المالية الرائدة في المنطقة. نوجز أهم أنشطة الهيئة ذات الصلة بتنمية الأسواق بالآتي:

- إصدار التقرير الأول بشأن تنافسية أسواق المال في دولة الكويت والذي تضمن رصداً لأهم التغيرات التي طرأت على أداء بورصة الكويت للأوراق المالية والمراكز المالية المجمعة للشركات المدرجة فيها وأهم الإجراءات المؤسسية التي قامت بها الشركات. كما تطرق التقرير أيضاً إلى أهم التغيرات التي حدثت على المراكز المالية المجمعة للشركات المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال والمدرجة في بورصة الكويت، إضافةً إلى التغيرات في إجمالي قيم صناديق الاستثمار، واعداد التراخيص الممنوحة لإصدار السندات والصكوك وقيمها، والموافقات التي تمت بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ. كما ناقش التقرير أثر التغيُّر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية للشركات المدرجة على إجمالي قيم التداول (كمقياس لنشاط الأوراق المالية). وأخيراً تم اقتراح عددٍ من المؤشرات القياسية التي وجب تتبعها عبر الوقت لمعرفة مدى التحسن أو التراجع في تنافسية أسواق المال عموماً وأنشطة الأوراق المالية على وجه الخصوص.

- العمل على تطوير وصيانة منظومة مؤشرات الرصد المبكر (Early Warning Indicators) والتي تهدف إلى تتبع حركة أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت. وقد شملت المنظومة عشرين مؤشراً، وصنفت تحت ثلاث فئات رئيسية، وهي:
  - المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي.
  - المؤشرات المرتبطة بالمراكز المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.
  - المؤشرات المرتبطة بنشاط بورصة الكويت الأوراق المالية.

  وتعتبر هذه المؤشرات ذات أهمية بالغة بالنسبة لمتخذي القرار والمستثمرين، إذ أنها تساعد على فهم وتقييم الوضع العام لنشاط الأوراق المالية والتوجهات المستقبلية له ما بين الانتعاش والركود، إضافة إلى قدرتها على تشخيص وتتبع المخاطر النظامية والمؤسسية التي قد تؤثر على تنافسية واستقرار أسواق المال.
- استحداث دليل استرشادي لتصنيف كفاءة الشركات المرخص لها من قبل الهيئة بمزاولة أنشطة الأوراق المالية استناداً إلى أهم المؤشرات المالية المستخلصة من الميزانيات العمومية وحساب احتمال مخاطر التعثر المالي لها بناءً على نماذج اقتصادية قياسية وذلك بهدف التأكد من سلامة الوضع المالي للأشخاص المرخص لهم بمزاولة أنشطة الأوراق المالية.
- إعداد تقارير دورية حول أداء سوق الكويت للأوراق المالية من حيث حركة المؤشرات الرئيسية والقيم السوقية للشركات المدرجة وكميات وقيم التداول وحركة أسعار أسهم الشركات، والتي من شأنها أن تساعد الهيئة في تقييم نشاط السوق ككل وتحديد مقدار التضخم أو التدني في أسعار الأوراق المالية. إضافةً إلى ذلك، متابعة ورصد التغيرات في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الأسواق العالمية والناشئة من حيث حركة مؤشراتها الرئيسية وكميات وقيم التداول فيها.
- المشاركة في مؤتمرات وفعاليات عدة تناولت موضوعات ذات صلة بتنمية الأسواق، كالمشاركة الاجتماع التشاوري الذي عقده مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بتاريخ 24 سبتمبر 2017 في بودروم- تركيا، بورقة علمية بعنوان:

  "Business Cycle and Early Warning Indicators An Application to the Financial Markets (A macro Perspective)"

  وكذلك المشاركة في الاجتماع السنوي السادس لمنتدى أسواق المال للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة التعاون الإسلامي (COMCEC) بتاريخ 31 أكتوبر 2017 في إسطنبول – تركيا، بورقة علمية بعنوان:

  "Market Infrastructure Development Initiative"

  إضافةً إلى تقديم ورشة عمل توعوية بعنوان:"تاريخ الأزمات المالية في العالم"وذلك في برنامج هيئة أسواق المال الرابع لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج 2017-2018.

د. الإجراءات التنظيمية الخاصة بالشركات الخاضعة لإشراف الهيئة:

تواصل هيئة أسواق المال جهودها المستمرة الداعمة لتعزيز ثقة المتعاملين في الأوراق المالية خاصةً بعد الارتقاء بتصنيف السوق إلى مصاف الأسواق الناشئة، والذي يعكس مؤشراتٍ إيجابية عن واقع هذه الأنشطة بصورةٍ خاصة والبيئة الاستثمارية على وجه العموم، هذا وقد شهدت السنة المالية الماضية تحقيق الهيئة إنجازات عدة على صعيد الإجراءات التنظيمية ذات الصلة بالشركات الخاضعة لإشرافها من موافقات خاصة بإصدار أدوات دين وموافقات أخرى خاصة بزيادة أو تخفيض رؤوس أموال الشركات أو الطلبات الخاصة بشراء أو بيع أسهم الخزينة أو نشرات الاكتتاب، وبصورةٍ أكثر تفصيلاً يمكن تناول الإنجازات التي شهدتها تلك المهام بالآتي:

- زيادة رأس المال:

منحت الهيئة موافقتها على زيادة رأس المال لـ (25) شركة، منها شركة واحدة مرخصة وغير مدرجة، أما الشركات الأربع والعشرون المتبقية فقد توزعت بين عشرين شركة مدرجة وغير مرخصة وأربع شركات مدرجة ومرخصة وفق الآتي:

أولاً- الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على زيادة رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	121,184,434.400	133,303,877.800	%10	أسهم منحة
2	شركة جياد القابضة (شركة زيما القابضة سابقاً)	10,000,000	35,000,000	%250	زيادة نقدية
3	شركة كي جي ال لوجستيك	66,675,114	70,008,869.700	%5	أسهم منحة
4	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	26,427,301.340	27,748,666.300	%5	أسهم منحة
5	شركة المعادن والصناعات التحويلية	8,255,650	10,000,000	%21.1	أسهم منحة
6	شركة سند القابضة	12,000,000	43,730,000	حساب دائنين 181%+ زيادة نقدية 83.3%	تحويل دين وزيادة نقدية
7	شركة أجيال العقارية الترفيهية	17,640,000	18,522,000	%5	أسهم منحة
8	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	22,010,625	23,111,156.200	%5	اسهم منحة
9	شركة حيات للاتصالات	9,250,000	10,000,000	%8.3	زيادة نقدية
10	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	10,000,000	13,175,000	%31.75	زيادة نقدية
11	الشركة العالمية للمدن العقارية	10,000,000	39,000,000	%290	زيادة نقدية
12	شركة أسيكو للصناعات	30,240,371.400	31,752,390	%5	أسهم منحة
13	بيت التمويل الكويتي	576,569,355.600	634,226,291.100	%10	أسهم منحة
14	شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية	56,899,944.400	59,744,941.600	%5	أسهم منحة
15	شركة المباني	93,669,494.300	98,352,969.300	%5	أسهم منحة
16	شركة إعادة التأمين الكويتية	16,200,000	17,820,000	%10	أسهم منحة
17	شركة هيومن سوفت القابضة	12,223,680	20,780,256	%70	أسهم منحة
18	البنك الأهلي المتحد	187,095,800.300	196,450,590.300	%5	أسهم منحة
19	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	133,302,877.800	153,298,309.400	%15	أسهم منحة
20	شركة مشاريع الكويت القابضة	147,357,270.300	154,725,133.800	%5	أسهم منحة

م	اسم الشركة	رأس المال الشركة (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل	22,818,747	23,959,684.300	%5	أسهم منحة
2	بنك بوبيان	227,473,486	238,847,160.300	%5	أسهم منحة
3	بنك الكويت الوطني	591,744,751.800	621,331,989.300	%5	أسهم منحة
4	بنك برقان	215,182,711.500	225,941,847.00	%5	أسهم منحة

ثانياً- الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت موافقة على زيادة رأس مالها:

- تخفيض رأس المال:

في حين منحت ست شركات موافقة على تخفيض رأس مالها، كان من بينها شركة واحدة مرخصة وغير مدرجة وشركة أخرى غير مدرجة وغير مرخصة،أما الموافقات المتبقية فقد توزعت بين ثلاث موافقات لشركات مدرجة ومرخصة كالآتي:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك)
1	شركة المال للاستثمار	66,954,351	31,024,591
2	شركة اسيا كابيتال الاستثمارية	80,000,000	65,729,215
3	شركة الأمان للاستثمار	19,648,284	15,000,000

وشركة وحيدة مدرجة وغير مرخصة:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك)
1	شركة دانة الصفاة الغذائية	28,875,000	14,875,000

- نشرات الاكتتاب:

كما تم منح (13) شركة موافقة على نشرة الاكتتاب، كان من بينها شركتان مرخصتان وغير مدرجتان، وشركة ذات غرض خاص وهي شركة (المركز يو اس ريلتي انفستمنت 7) والتي منحت موافقة على نشرة اكتتاب خاص لتسويق أوراق مالية أجنبية – اسهم عادية، أما شركة (مجموعة البركة المصرفية) وهي شركة مساهمة بحرينية مدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، كما أنها مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، فقد منحت الموافقة على إصدار نشرة اكتتاب تسويق صكوك صادرة عن مجموعة البركة المصرفية.

أما الموافقات التسع الأخرى المتبقية فقد توزعت بين موافقتين لجهتين مدرجتين ومرخصتين كالآتي:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	بنك الكويت الوطني	نشرة اكتتاب اصدار وتسويق سندات بالدولار الأمريكي
2	شركة المركز المالي الكويتي	نشرة اكتتاب زيادة راس مال

وسبع موافقاتٍ لشركات مدرجة وغير مرخصة كانت كالتالي:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	شركة أجوان الخليج العقارية	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
2	شركة المجموعة البترولية المستقلة	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
3	شركة جياد القابضة (شركة زيما القابضة سابقاً)	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
4	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
5	شركة أجوان الخليج العقارية	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
6	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال
7	شركة مينا العقارية	نشرة اكتتاب زيادة رأس مال

- (شراء/ بيع) اسهم الخزينة:

أما على صعيد طلبات الشركات الخاصة بالموافقة على (شراء/ بيع) أسهم الخزينة لديها، والتي عادة ماتمتد صلاحيتها لستة شهور إعتباراً من تاريخ الموافقة ولاتتجاوز نسبة الشراء أو البيع فيها 10% من رأس مال الشركة، فقد منحت الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017) (112) موافقة خاصة ببيع وشراء أسهم الخزينة لدى الشركات، موافقتان منها لشركتين غير مدرجتين، و(110) موافقات لشركات مدرجة منها خمس موافقات لبيع الأسهم فقط للشركات التالية:

م	الشركة	تاريخ الموافقة
1	شركة المجموعة التعليمية القابضة	2017/4/10
2	شركة دانة الصفاة الغذائية	2017/4/18
3	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	2017/10/9
4	شركة بيان للاستثمار	2017/12/5
5	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	2018/2/5

و (105) موافقات خاصة بشراء/ بيع أسهم الخزينة تم منحها للشركات التالية:

م	الشركة	تاريخ الموافقة
1	شركة كي جي ال لوجستيك	2017/4/10
2	شركة مشاريع الكويت القابضة	2017/4/12
3	شركة مجموعة أسس القابضة	2017/4/19
4	الشركة الاهلية للتامين	2017/4/19
5	شركة سنام العقارية	2017/4/25
6	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	2017/5/1
7	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2017/5/9
8	شركة التخصيص القابضة	2017/5/9
9	الشركة الكويتية للمنتزهات	2017/5/21
10	شركة المزايا القابضة	2017/5/24
11	شركة التمدين العقارية	2017/5/24
12	شركة الاستثمارات الوطنية	2017/5/24
13	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2017/5/25
14	شركة التمدين الاستثمارية	2017/6/1
15	شركة السينما الكويتية الوطنية	2017/6/1
16	شركة إعادة التأمين الكويتية	2017/6/1
17	شركة هيومن سوفت القابضة	2017/6/5
18	شركة انوفست القابضة	2017/6/6
19	شركة الصالحية العقارية	2017/6/7
20	شركة بيان للاستثمار	2017/6/11
21	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	2017/6/11
22	الشركة الوطنية الدولية القابضة	2017/6/11
23	مجموعة الخليج للتأمين	2017/6/14
24	شركة نقل وتجارة المواشي	2017/6/22
25	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2017/7/5
26	الشركة الوطنية للتنظيف	2017/7/5
27	الشركة الأولى للاستثمار	2017/7/6
28	شركة الشعيبة الصناعية	2017/7/6
29	الشركة التجارية العقارية	2017/7/10
30	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2017/7/10
31	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2017/7/10
32	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	2017/7/12
33	شركة أسيكو للصناعات	2017/7/16
34	شركة الاتصالات الكويتية	2017/7/16
35	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2017/7/19
36	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2017/7/20
37	شركة ميزان القابضة	2017/7/31

م	الشركة	تاريخ الموافقة
38	شركة مجموعة عربي القابضة	2017/7/31
39	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2017/8/1
40	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	2017/8/3
41	شركة المباني	2017/8/3
42	شركة الصناعات الوطنية	2017/8/10
43	شركة الاستشارات المالية الدولية	2017/8/10
44	شركة أصول للاستثمار	2017/8/10
45	شركة المركز المالي الكويتي	2017/8/20
46	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2017/8/21
47	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	2017/8/22
48	شركة التسهيلات التجارية	2017/8/27
49	شركة مراكز التجارة العقارية	2017/9/10
50	الشركة الوطنية العقارية	2017/9/12
51	شركة الأمان للاستثمار	2017/9/18
52	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	2017/9/24
53	شركة كامكو للاستثمار	2017/9/28
54	شركة كي جي ال لوجستيك	2017/10/2
55	شركة مشاريع الكويت القابضة	2017/10/15
56	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	2017/10/15
57	الشركة الأهلية للتأمين	2017/10/19
58	شركة نور للاستثمار المالي	2017/10/23
59	شركة الارجان العالمية العقارية	2017/10/23
60	شركة التخصيص القابضة	2017/10/31
61	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2017/11/8
62	شركة الاستثمارات الوطنية	2017/11/14
63	شركة التمدين العقارية	2017/11/15
64	شركة دانة الصفاة الغذائية	2017/11/19
65	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2017/11/22
66	شركة إعادة التأمين الكويتية	2017/11/23
67	شركة السينما الكويتية الوطنية	2017/11/23
68	شركة التمدين الاستثمارية	2017/11/26
69	شركة الصالحية العقارية	2017/12/3
70	شركة هيومن سوفت القابضة	2017/12/5
71	شركة نقل وتجارة المواشي	2017/12/10
72	الشركة الوطنية الدولية القابضة	2017/12/11
73	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2017/12/13
74	شركة وربة للتأمين	2017/12/14
75	شركة مجموعة الخليج للتأمين	2017/12/18

م	الشركة	تاريخ الموافقة
76	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	2017/12/18
77	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2017/12/18
78	الشركة التجارية العقارية	2017/12/21
79	الشركة الوطنية للتنظيف	2017/12/26
80	الشركة الأولى للاستثمار	2017/12/28
81	شركة المزايا القابضة	2018/1/3
82	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2018/1/3
83	شركة أسيكو للصناعات	2018/1/4
84	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	2018/1/4
85	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2018/1/15
86	شركة مجموعة عربي القابضة	2018/1/16
87	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	2018/1/17
88	شركة الشعيبة الصناعية	2018/1/17
89	شركة اسمنت الكويت	2018/1/23
90	شركة أصول للاستثمار	2018/1/25
91	شركة الصناعات الوطنية	2018/2/4
92	شركة المباني	2018/2/4
93	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2018/2/5
94	شركة المجموعة التعليمية القابضة	2018/2/6
95	شركة ميزان القابضة	2018/2/13
96	شركة التسهيلات التجارية	2018/2/15
97	شركة إنجازات للتنمية العقارية	2018/2/15
98	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2018/2/15
99	شركة الاستشارات المالية الدولية	2018/2/19
100	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2018/2/19
101	شركة المركز المالي الكويتي	2018/2/19
102	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	2018/2/28
103	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	2018/3/20
104	شركة كامكو للاستثمار	2018/3/27
105	الشركة الوطنية العقارية	2018/3/28

- الموافقات الخاصة بإصدار أدوات الدين:

بلغت القيمة الاسمية لأدوات الدين التي منحت الهيئة الموافقات على إصدارها خلال السنة المالية الماضية نحو 764,8 مليون دينار كويتي تراوحت بين سندات دين وصكوك دائمة، تتوزع وفق الآتي:

الجهة المصدرة	نوع الورقة المالية	القيمة الاسمية (د.ك)
NBK SPC Limited	سندات دين	226,785,000
ABG Sukuk Limited	صكوك دائمة	151,190,000
شركة مشاريع الكويت القابضة	سندات دين	100,000,000
البنك الأهلي الكويتي	سندات دين	226,785,000
شركة العقارات المتحدة	سندات دين	60,000,000

لتبلغ بذلك القيمة الإجمالية التراكمية لأدوات الدين (سندات /صكوك) منذ تأسيس الهيئة ولنهاية السنة المالية (2018/2017) نحو 4,569,144,000 د.ك (أربعة مليارات وخمسمائة وتسعة وستون مليوناً ومائة وأربعة وأربعون ألف دينار كويتي).

هـ. توفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم وفقاً لتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة:

قامت الهيئة بإعداد تصور وخطة عمل للتأكد من استيفاء الأشخاص المرخص لهم لمتطلبات الترخيص الجديدة وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، كماتم تحديدالأشخاص المرخص لهم الذين لم يستوفوا شروط ومتطلبات الترخيص وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في اللائحة التنفيذية الجديدة، وتم التعامل معهم وفق الإجراءات اللازمة، وتجدر الإشارة إلى أن أبرز تعديلات اللائحة ذات الصلة بمتطلبات الترخيص تتضمن مايلي:

- تزويد الهيئة بالسياسات والإجراءات الخاصة بأنظمة الاحتفاظ بالسجلات وفقاً لمعايير أنظمة الاحتفاظ بالسجلات الواردة بالقرار رقم (64) لسنة 2017 بشأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته الصادر بتاريخ 04 مايو 2017.
- تزويد الهيئة بالسياسات والإجراءات الخاصة بنشاط أمين الحفظ وفقاً للقرار رقم (95) لسنة 2017 بشأن إضافة ضوابط نشاط أمين الحفظ الصادر بتاريخ 22 يونيو 2017.

و. حوكمة الشركات:

تسعى الهيئة إلى إرساء المبادئ السليمة للحوكمة، وذلك من خلال متابعة وضع الشركات المعنية بتطبيق الحوكمة، وكذلك نشر ثقافة حوكمة الشركات بشتى الوسائل التوعوية المتاحة، وفي ضوء ذلك فقد قامت الهيئة خلال فبراير 2018 بعقد ورشة عمل في كلية القانون الكويتية العالمية ايماناً بأهمية خلق جيلٍ واعٍ ومدركٍ لدور الحوكمة.

وفي مجال حرص الهيئة على المشاركة في المحافل المهنية ذات العلاقة بممارسات الحوكمة الرشيدة، فقد تم إعداد ورقة عمل بعنوان "دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فاعلية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد"، وذلك في ضوء مؤتمر مجلس الأمة الكويتي "الحوكمة الإطار التشريعي والمالي" في اكتوبر 2017، حيث أن ممارسات الحوكمة السليمة أصبحت حاجة ماسة وملحة سواء على مستوى المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص بشتى أنواعها.

وفي إطار جهود الهيئة المستمرة في متابعة تطبيقات الحوكمة فقد تم استلام تقارير الحوكمة المطلوبة من الشركات الخاضعة للكتاب الخامس عشر للسنة الثانية واستكمال متطلباتها عن طريق النظام المعتمد لدى الهيئة إلكترونياً (eGovernance) عبر بوابة الهيئة الالكترونية ابتداءً من 30 يونيو 2017 ليتم بعدها دراسة هذه التقارير والتعامل معها وتحليل نتائجها.

حيث تم استلام (197) تقريراً خلال المهلة القانونية من إجمالي (198) شركة معنية بتطبيق تلك التعليمات، أي بمعدل التزام بلغت نسبته 99%.

وجاء ترتيب الشركات العشر الأولى والتي كانت الأسبق إلتزاماً بتقديم تقريرها من ناحية، ومستوفية للبيانات المطلوبة من ناحية أخرى، وفق التالي:

- شركة الصالحية العقارية.
- شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي.
- شركة المزايا القابضة
- شركة دبي الأولى للتطوير العقاري.
- شركة العقارات المتحدة.
- مجموعة الصناعات الوطنية القابضة.
- شركة بيان للاستثمار.
- شركة بيت الاستثمار العالمي.
- شركة مجموعة عربي القابضة.
- مجموعة الخليج للتأمين.

والجدير بالذكر بأنه في عام 2017 تم استلام تقارير الحوكمة التي يتم تلاوتها من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة في الجمعية العامة، حيث تم دراستها وتحليلها نتائجها.

واستمراراً للجهود المبذولة من قبل هيئة أسواق المال نحو توفير نظام إشرافي ورقابي داعم لبيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة ومواكبة أفضل الممارسات الدولية، وانطلاقاً من قناعة هيئة أسواق المال بأهمية المشاركة الفاعلة للأقلية بانتخاب أعضاء مجالس إدارات الشركات، وحيث أن عملية التصويت تعد إحدى الركائز الأساسية في مشاركة المساهمين في الجمعية العامة، فقد قامت الهيئة بعمل استطلاع للرأي حول نظام التصويت التراكمي من خلال استبيان تم إعداده بهذا الخصوص وإطلاقه على موقع الهيئة الالكتروني وذلك في يناير 2018، وحيث أن أحد محاور مؤتمر الهيئة الثالث المنعقد في مارس 2018 هو التصويت التراكمي، فقد تم عرض أهم نتائج تحليل استطلاع الرأي في المؤتمر.

وفي ضوء تفعيل البنود المتعلقة بحوكمة الشركات الواردة في مذكرة التفاهم لتنسيق التعاون بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال التي تم توقيعها في شهر نوفمبر من عام 2017، ومما تضمنته بأن يقدم المرشح إقراراً إضافياً وفقا للنموذج المعتمد لدى الهيئة للعضو المستقل يقر فيه بأنه تتوافر فيه شروط الاستقلالية المنصوص عليها في الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، فقد قامت الهيئة بإعداد "نموذج إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل" وموافاة وزارة التجارة والصناعة به.

z. الاندماج والاستحواذ:

قامت الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017) على صعيد الإجراءات التنظيمية والتشريعية ذات الصلة بأنشطة الاندماج والاستحواذ بإصدار إجراءات تنفيذ عمليات الاستحواذ العكسي بموجب القرار رقم (99) لسنة 2017 الصادر في 22 يونيو 2017، كما أصدرت أحكاماً إضافية للاستحواذ الإلزامي وتنظيم آلية التقدم بطلب الإعفاء من أحكام الاستحواذ الإلزامي وذلك بموجب القرار رقم (148) لسنة 2017 الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2017. كما تم العمل على تعديل الملحق رقم (1) "إجراءات تنفيذ عمليات الاندماج" من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) بما يتوافق مع التغييرات الواردة في البند (رابعاً) "الاندماج والاستحواذ" من القسم السادس (بنود عامة) من مذكرة تفاهم بشأن تنسيق التعاون بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال المؤرخة 21 نوفمبر 2017، بموجب القرار رقم (1) لسنة 2018.

كما أن قراراتٍ أخرى خاصة بأنشطة الاندماج والاستحواذ لاتزال قيد الإصدار، كتلك الخاصة بأحكام عرض الشراء الجزئي وإجراءات تنفيذه، وتلك المتعلقة بتعديل الكتابين الأول (التعريفات) والتاسع (الاندماج والاستحواذ) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما فيما يخص نطاق تطبيق أحكام الاستحواذ على الشركات ذات الادراج المشترك.

إضافةً إلى أن مقترحات خاصة بتنظيم عرض شراء لنسبة تزيد عن 5% ولا تزيد عن 30% من أسهم شركة مدرجة من المتوقع تضمينها في خطة تطوير عمل السوق- المرحلة الثالثة (Market Development 3) من قبل شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

وفي إطارٍ متصل بهذه النوعية من الأنشطة، قامت الهيئة بالمشاركة في فعاليات متعددة وإعداد الردود لاستفسارات وردتها من جهاتٍ عدة، كتنظيم الحلقة النقاشية بين أعضاء النيابة العامة وممثلي الغرف الرقابية والقانونية في هيئة أسواق المال خلال الفترة 29-2017/10/31، والمشاركة في خطة العمل المقترحة لمؤشر حماية المستثمرين الأقلية المقدمة من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

أما على صعيد الردود على الاستفسارات المتصلة بأنشطة الاندماج والاستحواذ والتي تلقتها الهيئة من جهاتٍ عدة، يمكن الإشارة إلى استبيان تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية الخاص بمؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية المقدم من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وكذلك استبيان البنك الدولي فيما يخص حماية حقوق الأقلية، وكذلك الاستبيان الذي تم تقديمه إلى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) تحت عنوان "قواعد الأيسكو لتطبيق معايير البرنامج الرقابي على الأسواق الثانوية والأسواق الأخرى".

إضافة إلى الأسئلة البرلمانية بشأن توطين الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والحفاظ على أموال المستثمرين خاصة صغارهم. وتلك المتعلقة بتسجيل المخالفات على الشركات المدرجة وخبرات وسنوات عمل الموظفين المختصين.

أما على صعيد عمليات الاستحواذ المنفذة خلال السنة المالية الماضية فكانت كالتالي:

م	عملية الاندماج أو الاستحواذ	إجمالي قيمة الصفقة (د.ك)
1	عملية الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة بوبيان للبتروكيماويات (بوبيان ب)على جميع أسهم شركة المجموعة التعليمية القابضة (تعليمية).	18,988,103.596
2	عملية الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات على جميع أسهم شركة المدار للتمويل والاستثمار (مدار).	398,954.948
	الإجمالي	19,387,058.54

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي عمليات الاستحواذ والاندماج قد بلغت منذ عام 2012 (21) عملية تجاوزت قيمتها مليار و194 مليون دينار كويتي تتوزع بين (2) عملية اندماج بطريق الضم و (19) عملية استحواذ تتوزع بدورها بين (16) عملية استحواذ الزامي و(2) عملية استحواذ اختياري و(1) عملية استحواذ منافس، تفاصيل عمليات الاستحواذ والاندماج المنفذة منذ عام 2012 يتضمنها الجدول التالي:

م	السنة	نوع عملية الاستحواذ أو الاندماج	عددها	قيمة الصفقات
1	2012	استحواذ إلزامي	4	719,024,999
2	2013	استحواذ إلزامي	3	584,643.44
3	2014	استحواذ إلزامي	3	7,274,269
		استحواذ إختياري	1	1,413,480
4	2015	استحواذ إلزامي	1	18,379,827
		استحواذ إختياري	1	128,860,518
		اندماج بطريق الضم	1	6,404,237.70
5	2016	استحواذ إلزامي	3	285,725,816
		اندماج بطريق الضم	1	7,315,000
		استحواذ منافس	1	90,256
6	2017	استحواذ إلزامي	2	19,387,059
الإجمالي		–	21	1,194,460,105

الفصل الثالث

المجال الرقابي

تتنوع المهام الرقابية للهيئة بين رقابة مكتبية ومهام تفتيشية ميدانية، وأخرى تتصل بعمليات متابعة الأسواق، وثالثة تتعلق بمهام الإفصاح والشفافية، كما أن مهاماً رقابيةً أخرى تتصل بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أ. الإجراءات التفتيشية والرقابة المكتبية:

دراسة البيانات المالية المرحلية للأشخاص المرخص لهم بما في ذلك الشركات المرخص لها مدرجة وغير مدرجة، ودراسة البيانات المالية السنوية لشركات مرخص لها مدرجة وغير مدرجة، وكذلك لشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمار، ومتابعة مؤشرات السيولة لدى شركات الوساطة والأشخاص المرخص لهم، و رصد المخالفات بشأن عدم الالتزام بمواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما والتعاميم الصادرة عن الهيئة، تمثل بمجملها أبرز آليات الهيئة لتنفيذ مهامها ذات الصلة بالرقابة المكتبية التي تعد بدورها إحدى الأدوات الرقابية لديها.

هذا، ويمكن القول بأن السنة المالية (2018/2017) تنقسم على صعيد دراسة البيانات المالية السنوية والمرحلية إلى مرحلتين، قبل صدور التعميمين (6) و(8) في ابريل من عام 2017 وبعدهما، حيث تضمن هذان التعميمان مراعاة عدم عرض مسودة البيانات المالية المرحلية المراجعة أو السنوية المدققة على الهيئة لاعتمادها وذلك إعتباراً من الأول من يونيو لعام 2017 حيث توقفت الهيئة إعتباراً من ذلك التاريخ عن إصدار كتاب بما يفيد إحاطتها علماً بالبيانات المالية على أن يقوم الأشخاص المرخص لهم بإرسال البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة وتقرير مراقب الحسابات إلى هيئة أسواق المال خلال المدة المحددة والتي لاتتجاوز (45) يوماً بعد انتهاء الفترة الخاصة بالبيانات المالية المرحلية و (90) يوماً تعقب انتهاء السنة المالية موضوع البيانات المالية السنوية.

وبالنتيجة، فقد قامت الهيئة قبل صدور التعميمين آنفي الذكر، بدراسة البيانات المرحلية لـ(29) شركة مرخص لها ومدرجة، كما قامت بعد صدورهما بدراسة تلك البيانات لنحو (54) من الشركات المدرجة والمرخص لها، ليبلغ بذلك عدد البيانات المالية المرحلية التي تمت دراستها خلال السنة المالية (2018/2017) للشركات المرخص لها ومدرجة نحو (83) بياناً مالياً مرحلياً.

أما على صعيد البيانات المالية السنوية، فقد قامت الهيئة قبل صدور التعميمين بدراسة تلك النوعية من البيانات المالية لـ(46) جهة تراوحت بين (5) شركات مرخص لها ومدرجة و (12) شركة مرخص لها وغير مدرجة و(8) شركات وساطة مالية و(21) صندوقاً استثمارياً، وبعد صدورهما قامت بدراسة البيانات المالية السنوية لـ(90) جهة تراوحت بين (8) شركات مرخص لها ومدرجة و (14) شركات مرخص لها وغير مدرجة و (68) صندوقاً استثمارياً.

وفي إطار متصل، قامت الهيئة خلال السنة المالية الماضية بإعداد دراسة تتضمن الوضع الحالي لشركات الوساطة وكذلك دراسة مؤشرات السيولة تمهيداً لإصدار تعميم بهذا الشأن للأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في البورصة.

وعلى صعيد آخر، قامت بعد التنسيق مع بنك الكويت المركزي بمخاطبة (49) شركة مرخص لها بضرورة حصولها على موافقة بنك الكويت المركزي على محفظة التسهيلات الإئتمانية قبل الإفصاح عن بياناتها المالية في البورصة منها (26) شركة مدرجة و(23) شركة غير مدرجة.

وفي إطار رقابي متصل بأعمال الجمعيات العامة للشركات المرخص لها و الشركات المدرجة في البورصة أصدرت الهيئة خلال السنة المالية الماضية (200) كتاب موافقة على بنود أعمال تلك الجمعيات، إلا أنه وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى إصدار الهيئة لتعميم رقم (7) لسنة 2017 والذي تضمن توجيهاً لكافة الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم بعدم ضرورة عرض جدول أعمال الجمعية العامة العادية أو غير العادية لديهم بغرض استيفاء موافقة الهيئة عليه إعتباراً من تاريخ الأول من يونيو لعام 2017 كما ستتوقف الهيئة بدورها عن إصدار كتاب يفيد موافقتها على ذاك الجدول، وعلى أن تستمر هذه الشركات في إخطار الهيئة بجدول أعمال الجمعية وميعاد ومكان الاجتماع – مع إرفاق كافة المستندات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية – قبل تاريخ عقد الجمعية بعشرة أيام عمل على الأقل، كما تستمر في موافاة الهيئة بنسخة مصدقة من محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية – حسب الأحوال – وشهادة التأشير بالسجل التجاري بما يكون قد طرأ على عقد الشركة من تعديل، وذلك خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ عقد الاجتماع.

مع مراعاة استيفاء موافقة الهيئة المسبقة – وغيرها من الجهات الرقابية الأخرى – على البنود التي تعرض على الجمعية العامة وأوجب قانون الشركات ولائحته التنفيذية وقانون الهيئة ولائحته التنفيذية ضرورة استيفاء موافقة الهيئة المسبقة عليها قبل عرضها على الجمعية.

هذا وقد قامت الهيئة بدراسة (60) جدول أعمال لشركاتٍ مرخصٍ لها وشركاتٍ مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، كما تم التنبيه على (16) شركة مدرجة غير مرخص لها بشان تعيين مراقب الحسابات لمدة تزيد عن أربع سنوات، وفي إطار توعوي متصل بمهام الرقابة المكتبية تم تنظيم ورش عمل توعوية للموظفين المعنيين بتلك المهام بهدف إطلاعهم على التعديلات الجديدة للمعيارين التاسع والخامس عشر من معايير المحاسبة الدولية.

أما على صعيد مهام التفتيش الميداني على الأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة كأداةٍ رقابية أخرى لدى الهيئة، تستهدف النظر في مدى التزامهم بالتشريعات النافذة من جهة، وكذلك تحليل ودراسة المخاطر التي قد يواجهها الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة والخاضعين لرقابتها عبر تحليل البيانات المالية الخاصة بهم ودراسة نسب المؤشرات المالية الدالة على تلك المخاطر، وذلك للمساهمة في الحد منها، وكذلك مراجعة وتقييم تقارير نظم الرقابة الداخلية الخاصة بهم من جهةٍ ثانية، وتتنوع عمليات التفتيش الميداني ما بين التفتيش الميداني الشامل والتفتيش الميداني محدد الغرض، إذ يتمثل التفتيش الميداني الشامل بذاك التفتيش الشامل لفحص كافة أنشطة الشخص الخاضع لرقابة الهيئة بلا استثناء ما عدا أنشطة الائتمان والتمويل، وعادةً ما يكون هذا النوع من التفتيش ضمن خطة معتمدة مسبقاً من الهيئة.

أما التفتيش الميداني محدد الغرض فهو التفتيش الذي يسلط الضوء على بعض أنشطة الشخص الخاضع لرقابة الهيئة دون غيرها من الأنشطة، وعادةً ما يكون هذا النوع من التفتيش تفتيشاً مفاجئاً، أو بناءً على القرارات الصادرة عن مجلس المفوضين أو مجلس التأديب، كما قد يكون بناءً على خطة معدة ومعتمدة مسبقاً من قبل الهيئة للنظر في مدى التزام الشخص المرخص له والخاضع لرقابة الهيئة بمعالجة الملاحظات المرصودة عليه من قبل فرق التفتيش الميداني وكذلك الالتزام بأحكام التشريعات النافذة في الوقت ذاته.

خلال السنة المالية (2018/2017) و إضافةً إلى رصد الملاحظات الخاصة ببعض الأشخاص المرخص لهم وكذلك بعض الأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة وإجراء اللازم بشأنها، تم العمل على تحديث دليل التفتيش الميداني وتطوير آلية تصنيف شركات الاستثمار واستحداث آليات لتصنيف كلٍ من شركات الاستثمار وشركات الوساطة المالية وكذلك مراقبي الحسابات والمدققين الشرعيين. كما تم العمل على إعداد خطة عمل الرقابة الميدانية للسنة المالية (2018/2017) واعتمادها، وكذلك الحال بالنسبة لإعداد واعتماد خطة الرقابة الميدانية للسنة المالية (2019/2018)، وتم أيضاً على صعيد هذه النوعية من المهام الرقابية القيام بإجراء سبع عشرة مهمة تفتيش شامل على شركات مختلفة من بينها شركة بورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة. إضافة إلى خمس مهام تفتيشٍ مماثلة على صناديق مدارة من قبل شركات.

أما على صعيد التفتيش الميداني محدد الغرض فقد قامت الهيئة بعشرين مهمة تفتيش محددة الغرض على شركات مختلفة، كما قامت بسبعة عشرة مهمة تفتيشٍ مماثل على صناديق مدارة من قبل شركاتٍ عدة، وتشير مقارنة البيانات ذات الصلة بمهام الرقابة الميدانية خلال السنة المالية (2018/2017) مع سابقتها إلى الآتي:

م	الموضوع	عدد المهام خلال السنة المالية (2017/2016)	عدد المهام خلال السنة المالية (2018/2017)
1	التفتيش الميداني الشامل	11	17
2	التفتيش الميداني محدد الغرض	32	20
3	التفتيش الميداني الشامل على الصناديق	13	5
4	التفتيش الميداني محدد الغرض على الصناديق	-	17
5	رصد الملاحظات الغير جسيمة على الأشخاص المرخص لهم والخاضعين لرقابة الهيئة	14	25
6	مراجعة وتقييم تقارير نظم الرقابة الداخلية	3	72
7	إحالة للجهات الرقابية المختصة	-	5

ب. الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق:

تشمل الإجراءات الرقابية ذات الصلة بمتابعة عمليات الأسواق، عمليات الرقابة التي تباشرها الهيئة على عمليات التداول على الأوراق المالية في بورصة الأوراق المالية، وكذلك على أعمال إدارة أموال العملاء وأصولهم لدى الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار بالإضافة إلى الأعمال التشغيلية المرتبطة بعمليات تداول الأوراق المالية لدى كل من البورصة ووكالة المقاصة، وذلك بهدف التأكد من سلامة الممارسات في هذا المجال واتفاقها مع أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما واللوائح والتعليمات والأنظمة والقواعد المعتمدة، وكذلك المشاركة في مسؤولية تحقيق أعلى المستويات الرقابية.

كما تندرج عملية إعداد وإصدار القواعد والضوابط الرقابية اللازمة لتطوير البيئة الرقابية سعياً لتحقيق أهداف هيئة أسواق المال المنصوص عليها في القانون سالف الذكر في إطار هذه النوعية من المهام الرقابية.

وبصورةٍ عامة، يمكن القول بأن السنة المالية (2018/2017) حفلت بإنجازات عدة على صعيد المهام الرقابية المتعلقة بعمليات الأسواق سواءً ما تعلق منها بالرقابة على التداول أو في الرقابة على عمليات الأسواق دون إغفال ما اتصل منها بجوانب فنية وتنظيمية وتشريعية، ويمكن إيجاز أبرز ما تحقق بالآتي:

- إعداد دراسة فنية مفصلة على خلفية كتاب شركة بورصة الكويت للأوراق المالية الخاص بالمقترح حول أثر تطبيق نظام الضمان المالي ومتابعة تنفيذ وتسوية الالتزامات المترتبة على القرارات المعمول بها في البورصة.
- إجراء التعديلات التشريعية على بعض كتب اللائحة التنفيذية (للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما) ذات الصلة بالمهام الرقابية المتعلقة بعمليات الأسواق كتعديلات الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) لاسيما التعديل المتعلق باستثناء يجيز تعامل المحافظ الاستثمارية التي تكون ذات طبيعة خاصة وهي الوصية والوقف والثلث لدى مدراء المحافظ الاستثمارية، وكذلك تعديلات الملحق العاشر للكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) بشأن قواعد التنفيذ على الأوراق المالية، وكذلك تعديلات الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) المتعلقة بموضوع "مراجعة وتحديث السجلات"، إضافةً إلى إعداد وإصدار معايير محددة لأنظمة الاحتفاظ بالسجلات التي يتوجب على الشخص المرخص له تطبيقها واتخاذها تنفيذاً لأحكام الفصل السادس من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من كتب اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.

وثمة مبادراتٍ عدة لدى الهيئة في إطار الرقابة على عمليات الأسواق بعضها لايزال قيد التنفيذ كمبادرة تقديم مقترح حول إعداد ضوابط وقواعد لفتح حسابات التداول لدى وكالة المقاصة (الشركة الكويتية للمقاصة)، وذلك بهدف تنظيم تلك الحسابات وتقنينها، وكذلك المبادرة الهادفة لتطوير آلية الرقابة على الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار وذلك من خلال استحداث تقرير رقابي دوري بخصوص التداولات التي تتم من قبل ممثلي نشاط مدير محفظة الاستثمار لدى شخص مرخص له آخر، وكذلك المبادرة المتعلقة بتقديم الدراسة الخاصة بالإطار العام للضوابط والالتزامات الأساسية التي يجب أن تتوافر في الشخص المرخص له الذي يزاول نشاط وسيط مسجل ووسيط مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية، في حين أن مبادرة تطوير التنبيهات الآلية التي يوفرها نظام الرقابة الآلي من خلال تفعيل حق الهيئة في إضافة تنبيهات جديدة للنظام واتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال تحديد التنبيهات بما يعكس الاحتياجات الإضافية التي تتوافق مع طبيعة التداولات المنفذة في بورصة الأوراق المالية، فقد نفذت بصورةٍ جزئية.

في الوقت الذي أخذت فيه مبادراتٌ أخرى في إطار الرقابة على عمليات الأسواق طريقها للتنفيذ كالمبادرة بتنظيم ورشة عمل نقاشية تضم ممثلي الهيئة وجهاز نيابة أسواق المال وذلك للنقاش المباشر حول التحديات في مجال رصد وإثبات المخالفات في التداول، والتواصل مع معهد الكويت للدراسات القضائية في هذا الخصوص.

والمبادرة الخاصة بتقديم دراسةٍ فنية بشأن عدم جواز الجمع بين ممثل نشاط مدير نظام استثمار جماعي وممثل نشاط مدير محفظة الاستثمار الذي يدير المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية الخاصة بالعملاء التي تكون بإدارة الشخص المرخص له، وكذلك الدراسة الهادفة لتقييم وقياس فعالية القرارات الخاصة بإخضاع المخالفين لمزيد من الرقابة ومتابعة تصويب المخالفة، وكذلك المبادرة لإبرام اتفاقية "مذكرة تفاهم" فيما بين هيئة أسواق المال ومعهد الكويت للدراسات القضائية بشأن التعاون المشترك لتبادل الخبرات في مجال

التدريب والتأهيل،إضافةً إلى المبادرة المتعلقة بتوجيه شركة بورصة الكويت للأوراق المالية لتطبيق الالتزامات الواجبة عليها والمتعلقة بقرار مدير السوق رقم (33) لسنة 1999 بشأن تداولات شركات الوساطة المالية في البورصة.

كما تندرج في الإطار ذاته توجهات تطوير آلية التقارير الواردة من الشركة الكويتية للمقاصة المتعلقة بمستند الضمانات المالية، وبما يسهم في رفع جودة الرصد الرقابي والمتابعة الدورية لعمليات الأسواق، إضافةً إلى توجيه الشركة ذاتها لتطبيق الالتزام الوارد في قواعد التسوية والتقاص (Rule Book) والخاص بمعالجة أوضاع حسابات تداول المؤسسات الفردية القائمة.

وفي الجانب التوعوي المتصل بمتابعة عمليات الأسواق تجدر الإشارة إلى فعالياتٍ عدة، كورقة العمل المقدمة في ورشة عمل" سلوكيات التداول المخالفة" المنعقدة في مقر هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة وبمشاركة جميع الهيئات الرقابية في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافةً إلى ورش عدة تناولت الموضوع ذاته تم تقديمها لطلبة جامعة الكويت وطلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وذلك ضمن برنامج الهيئة التوعوي لطلبة الجامعات والذي تضمن دورات تدريبية خاصة بجرائم تداول الأسهم وأنظمة الرقابة عليها إضافة إلى دورات أخرى مخصصة لجهات النيابة العامة بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

أما بالنسبة للإحصائيات الخاصة بمتابعة الأسواق خلال السنة المالية الماضية (2018/2017) فتشير إلى (52) مخالفة تم رصدها وإحالتها للجهات القانونية في الهيئة لإجراء اللازم بشأنهاً مقارنة بـ(138) مخالفة خلال السنة المالية (2017/2016)، وقد توزعت تلك المخالفات بين (6) مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته وتحديداً المادتين (122,118) منه، ومخالفتين لقرارات الهيئة أو السوق، أما المخالفات المتبقية فقد توزعت بين كتب عدة من كتب اللائحة التنفذية وبعض ملاحقها، بعضها شمل مخالفة لأحكام القانون واللائحة معاً، كما تضمن بعضها الآخر مخالفات لأكثر من كتابٍ من كتب اللائحة التنفيذية في الوقت ذاته، وفق الآتي:

نوع المخالفة	عدد المخالفات
الحالات المخالفة لأحكام الفصل الخامس (قواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية) – الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم)	13
الحالات المخالفة لأحكام الفصل الثالث (الاحتيال والتلاعب في البورصة) – الكتاب الرابع عشر (سلوكيات السوق)	8 *
الحالات المخالفة لأحكام الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون.	3 **
الحالات المخالفة لأحكام الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل)	21
الحالات المخالفة لأحكام الملحق رقم 11 (التفويض في تداول الأوراق المالية) من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية)	1

(*) العدد يشمل مخالفة تضمنت وقائعها مخالفة أحكام القانون واللائحة التنفيذية.

(**) العدد يشمل مخالفة تضمنت وقائعها مخالفة أحكام أكثر من كتاب من كتب اللائحة التنفيذية.

وتجدر الإشارة أخيراً، إلى قيام الهيئة خلال السنة المالية الماضية بالرد على (44) استفسارٍ خارجي متعلق بمتابعة عمليات الأسواق، كما أبدت الرأي الفني حول القضايا والبلاغات والشكاوى ذات الصلة بعمليات الأسواق والتي وردتها من النيابة العامة (نحو 9 حالات) وكذلك إبداء الرأي الفني بشأن مايردها من شكاوى وبلاغات ذات صلة بالموضوع ذاته، وكذلك إعداد تقريرٍ سنوي حول التزام مراقب حسابات الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار وفقاً لما تضمنه الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، إضافة إلى إبداء الرأي بشأن مشروع قانون إعادة تأهيل وتصفية المنشآت التجارية الوارد من وزارة التجارة والصناعة إضافة إلى تزويد البيانات الخاصة باستبيانات متعلقة بعمليات الأسواق لمنظمة الأيسكو.

ج. الإفصاح والشفافية:

"تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية"، تمثل إحدى أهم أهداف الهيئة وفقاً لما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

وقد توزعت إنجازات الهيئة في مجال الإفصاح والشفافية للسنة المالية (2018/2017) وفقاً لطبيعة الإفصاح إلى ثلاثة جوانب رئيسية، الإفصاح الجوهري، والإفصاح عن المصالح، وأخيراً إفصاح الأشخاص المطلعين، وفق التالي:

في مجال الإفصاح الجوهري تم الآتي:

- رصد ومتابعة ومراجعة (6328) إعلاناً في بورصة الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية (2018/2017) مقارنةً بـ (7410) إعلاناً في سوق الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية (2017/2016).
- من خلال متابعة الإعلانات اليومية في بورصة الكويت للأوراق المالية تم رصد (38) حالة تستوجب إعادة الإفصاح خلال السنة المالية (2018/2017) مقارنة بـ (43) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017 حيث تمت متابعة الشركات ذات العلاقة بتلك الإعلانات تنفيذاً لما تضمنه الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- من خلال المتابعات اليومية للصحف ووسائل الإعلام المتعددة تم خلال السنة المالية (2018/2017) رصد (135) حالة عن معلومات جوهرية تستدعي تعقيباً من الشركة المدرجة المعنية بها مقابل (151) حالة في السنة المالية السابقة لها وقد تمت متابعة تلك الشركات للتعقيب عن المعلومات الجوهرية التي تم رصدها ولم تبادر تلك الشركات بالإعلان عنها في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- إحالة (22) حالة للتحقيق خلال السنة المالية (2018/2017) مقارنةً بـ (29) حالة في السنة المالية السابقة لها، وذلك لوجود شبهة مخالفة لأحكام الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
- تطبيقاً للمادة رقم (4-5) من الفصل الرابع من الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية بشأن نشاط التداول غير الاعتيادي، تم متابعة قيام كل من شركة بورصة الكويت والشركات المدرجة بواجباتها تجاه (151) حالة تداول غير اعتيادي في بورصة الكويت للأوراق المالية خلال السنة المالية (2018/2017) مقارنةً بـ(222) حالة في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017.
- متابعة عملية إيقاف تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية بصفة مؤقتة في الحالات المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وإعادة بعضها للتداول وذلك لـ(8) حالات خلال السنة المالية (2018/2017) مقارنة بعدد (15) حالة في السنة المالية السابقة لها (2017/2016).
- إدراج ملاحظات تتعلق بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية لـ (20) من الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية ضمن مهام التفتيش الميداني للتأكد من عدم وجود مخالفاتٍ بشأنها مقابل (4) ملاحظات للسنة المالية (2017/2016).

أما على صعيد الإفصاح عن المصالح، فيمكننا إيجاز أهم ماتم إنجازه بالآتي:

- استلام ومراجعة (711) كتاب إفصاح عن المصالح من أشخاص اعتباريين وطبيعيين (وفقاً لمتطلبات الفصل الثاني من الكتاب العاشر "الإفصاح والشفافية"من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة) وذلك خلال السنة المالية (2018/2017).
- استلام (5) استفسارات من الشركات خاصة بأحكام الإفصاح عن المصالح خلال السنة المالية (2018/2017) مقارنةً بـ (6) استفسارات خلال السنة المالية السابقة لها.
- إحالة (13) شبهة مخالفة تتعلق بالإفصاح عن المصالح للتحقيق خلال السنة المالية (2018/2017)، وذلك مقارنة بـ(25) شبهة مخالفة في السنة المالية (2017/2016)، كما تم إبداء الرأي بشأن (8) حالات تتضمن تبريرات ودوافع للمخالفين بشأن مخالفاتهم خلال السنة المالية (2018/2017) مقابل (5) حالات في سابقتها، كما تمت دراسة ثلاث شكاوى للبت في صحتها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

- استلام (35) افصاحاً للشخص المسيطر عن السنة المالية (2018/2017) مقارنــة بـ(104) افصاحاً عن السنة المالية 2017/2016 تتصل بأحكام المادة رقم (3-6) من الفصل الثالث الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة بشأن نسبة البيع أو الشراء المسموح بها للمسيطر على أسهم شركة مدرجة.
- تم رصد وتحويل (3) حالات للبت بشأن انطباق أحكام عرض الإستحواذ الإلزامي عليها وذلك عن السنة المالية (2018/2017)، مقارنة بـ(4) حالة عن السنة المالية (2017/2016) تم احالتها إلى الجهة المختصة لبحثها واتخاذ المناسب بشأنها، قد ينطبق عليها أحكام المادة رقم (3-5) من الفصل الثالث للكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.
- إبداء الرأي الفني بشأن (16) حالات مرصودة خلال مهام التفتيش الميداني تتعلق بالإفصاحات الخاصة بالشركات للسنة المالية (2018/2017). مقابل (8) حالات في السنة المالية (2017/2016).
- استلام ومتابعة نماذج التصاريح الخاصة بـ(11) موظفاً جديداً من موظفي الهيئة عما يمتلكونه وأولادهم القصر من الأوراق المالية، إضافةً إلى مراجعة العديد من طلبات بيع أوراق مالية مقدمة من موظفي الهيئة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وكذلك متابعة التزام موظفي هيئة أسواق المال بالتصريح السنوي عن التغيرات التي تطرأ على ملكياتهم واستلام ومراجعة النماذج الخاصة بذلك والمستندات المؤيدة لها وفقاً لنظام الإفصاح الالكتروني للتصريح.

أما على صعيد إفصاحات الأشخاص المطلعين، فقد تم إنجاز مايلي:

- استلام (419) كتاب تحديث لقوائم الأشخاص المطلعين من الشركات المدرجة عن السنة المالية (2018/2017) وفقاً للمادة (3-1-2)، مقارنة بـ(414) قائمة تحديث عن السنة المالية (2017/2016).
- استلام (317) إفصاحاً وفقاً للمادة (3-6-1) من الفصل الثالث من الكتاب العاشر من كتب اللائحة التنفيذية بشأن نموذج "إفصاح الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة بعد التعامل في الأوراق المالية للشركة المدرجة أو الشركة "الأم" وذلك خلال السنة المالية (2018/2017) مقارنة بـ(312) إفصاحاً وفقاً لذات النموذج خلال السنة المالية (2017/2016)، وكذلك استلام ومراجعة عدد (121) إفصاحاً وفقاً لنموذج "الإفصاح عن الأسهم المدرجة في البورصة والمملوكة من قبل الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة والأبناء القصر المشمولين بولايته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر " من الأشخاص المطلعين لدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للسنة المالية (2017/2016) وفقاً لمقتضيات المادة (3-6-1) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة مقارنة بـ (250) إفصاحاً للسنة المالية (2017/2016).
- خلال السنة المالية (2018/2017) تمت الإجابة على (39) استفساراً وطلباً متعلقاً بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين تخص الشركات المدرجة مقارنة بـ(72) استفساراً مماثلاً خلال السنة المالية (2017/2016).
- إحالة (14) شبهة مخالفة تتعلق بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين لدى الشركات المدرجة خلال السنة المالية (2018/2017) مقارنة بـ(6) حالات مماثلة خلال السنة المالية (2017/2016).

وأخيراً، وفي مجال الإفصاح، تجدر الإشارة إلى إجراءات أخرى تم العمل على إنجازها خلال السنة المالية (2018/2017)، كالانتهاء من إنشاء قاعدة بيانات تشمل الأشخاص المطلعين في الشركات المدرجة وموظفي كلٍ من شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، واستكمال بيانات الاستبيانات ذات الصلة بالإفصاح كاستبيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشر حماية صغار المستثمرين للأعوام (2019,2018,2017) ومراجعة تقرير البنك الدولي بهذا الشأن وكذلك استبيان المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال "أيسكو" (ISIM)، كما قامت الهيئة أيضاً بالتعليق على تقرير المنظمة ذاتها بشأن متطلبات الشفافية ذات الصلة بالسندات.

وفي إطارٍ متصل بقضايا الإفصاح تم التنسيق مع شركة البورصة بشأن إعادة صياغة نماذج الإعلان عن نتائج البيانات المالية للشركات المدرجة، كما تم إجراء اللازم بشأن النماذج الخاصة بالإفصاح وفقاً لنظام XBRL، وكذلك المساهمة في النموذج المقترح لجمع بيانات المستجدات والتطورات في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،كما تم القيام بأنشطة توعوية عدة تتصل بقضايا الإفصاح، كما يجري العمل على تطوير نظام الكشف عن الشائعات والأخبار المتداولة عبر الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي.

د. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

قامت الهيئة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإصدار تعاميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بهذا الشأن، كما قامت بالرد على استفساراتهم، كما تم في الإطار ذاته إعداد التقارير الخاصة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل (2016-2019)، والمشاركة في أعمال فريق عمل التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك في أعمال الفريق الفني المنبثق عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تجدر الإشارة إلى إحالة 5 حالات إشتباه بعمليات غسل أموال إلى الجهات الرقابية المختصة.

وتجدر الإشارة إلى قيام الهيئة بإجراء اللازم بشأن مخالفتين متعلقتين بعدم التزام الأشخاص المرخص لهم بالمواد المنصوص عليها في الكتاب السادس عشر من كتب اللائحة التنفيذية بشأن " مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

الفصل الرابع

المجال التوعوي

تولي هيئة أسواق المال "التوعية" كثيراً من اهتمامها وذلك انطلاقا من قناعتها الأكيدة بأن نجاح أي من توجهاتها في شتى مفاصل عملها، تشريعية كانت أم تنظيمية ورقابية لابد من مواكبتها بتوعية ملائمة تعكس مزايا تلك التوجهات ومتطلباتها وآليات تنفيذها وتقدم الإيضاح اللازم بشأنها، الأمر الذي جعل من التوعية أحد الأهداف الرئيسية للهيئة وفقاً لقانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته، وتحديداً في مادته الثالثة التي حددت تلك الأهداف، حيث نصت الفقرة السابعة منها على " توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته" كما يمكن للتوعية أن تسهم في تحقيق أهداف أخرى بصورةٍ غير مباشرة كتوفير حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية وتقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في تلك الأنشطة، لذا كان طبيعياً أن تمثل الاستراتيجية التوعوية إحدى الأركان الرئيسية للاستراتيجيات المتعاقبة للهيئة والتي تعمل على ترجمتها خططاً توعوية سنوية.

تنوعت الأنشطة التوعوية للسنة المالية (2018/2017) بين فعالياتٍ عدة، بعضها خارجياً استهدف شريحة الجهات المرخص لها وتلك ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية إضافةً إلى المستثمرين والمهتمين بتلك الأنشطة، في حين استهدف بعضها الآخر شرائح مجتمعية مختلفة لاسيما في المجال التعليمي بمراحله المختلفة بدءاً بالمتوسطة وانتهاءً بالتعليم الجامعي، أما بعضها الآخر فكان داخلياً استهدف موظفي الهيئة وقد تراوحت تلك الأنشطة والفعاليات بين ورش عمل توعوية وإعلانات وبيانات صحفية،وإصدارات توعوية وتقارير مختلفة وكذلك الفعاليات التي تندرج في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، إضافة إلى تنظيم ثالث المؤتمرات السنوية للهيئة.

من ناحيةٍ أخرى، تجدر الإشارة إلى المشاركة في إعداد الخطة التوعوية الخاصة بمشروع الوظائف واجبة التسجيل وهي قيد الدراسة من اللجنة المشرفة على المشروع تمهيداً لاعتمادها من الجهات المعنية بالهيئة، كما تم أيضاً المشاركة في إعداد أنشطة توعوية خاصة بمشروع نظام ما بعد التداول، بعضها قيد التنفيذ حالياً، وبعضها الآخر من المنتظر تنفيذه خلال الفترة القادمة.

أولاً: ورش العمل التوعوية

شهدت السنة المالية (2018/2017) تنفيذ (143) ورشة عمل توعوية تنوعت وفق الآتي:

- (118) ورشة عمل تندرج في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية (سنتناولها بالتفصيل في سياق حديثنا عن هذا المشروع).
- (14) ورشة عمل خارجية تستهدف شرائح منظومة أسواق المال والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية.
- (11) ورشة عمل داخلية بعضها استهدف موظفي الهيئة بصورةٍ عامة، أما بعضها الآخر فاستهدف الموظفين المعنيين بمشاريع الهيئة الخاصة بتطوير السوق.

• ورش العمل الخارجية (14 ورشة عمل):

وقد استهدفت تلك الورش الجهات المرخص لها وجهات منظومة أسواق المال إضافةً للمستثمرين والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية، وقد نفذت الهيئة خلال السنة المالية الماضية أربع عشرة ورشة توعوية تضمنها برامج توعوية عدة وفق الآتي :

- (3 ورش عمل توعوية) تضمنها البرنامج التدريبي التوعوي الخاص بتطوير البنية التحتية لنظام مابعد التداول والذي استمر لثلاثة أسابيع (4-20 فبراير من عام 2018)، وقد استهدف إيضاح الصورة المستقبلية لكلٍ من (هيكل نظام مابعد التداول، البنية التحتية للهيكل النهائي المستهدف لكيانات البنية التحتية لسوق المال الكويتي، العضوية، إجراءات الترخيص، التطبيق والإجراءات الانتقالية، وقدكانت هذه الورش كالتالي:

- ورشة عمل خاصة بالشركة الكويتية للمقاصة: أقيمت بتاريخ 6 فبراير 2018 وقد حضرها (28 شخصاً من الشركة) بما فيهم الرئيس التنفيذي وكبار التنفيذيين ومدراء الإدارات والموظفين المعنيين بموضوعها.
- ورشة عمل خاصة بشركات الوساطة، وقد أقيمت الورشة بتاريخ 13 فبراير 2018 وحضرها نحو (60 موظفاً) يمثلون (12) شركة وساطة.
- ورشة عمل خاصة بالبنوك وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم المعنيين بمشروع تطوير السوق: أقيمت بتاريخ 20 فبراير 2018 وقد حضرها نحو (80) شخصاً يمثلون تلك الجهات.

- (11 ورشة عمل توعوية) تندرج في إطار البرنامجين التدريبيين اللذين تم تنفيذهما خلال شهر مايو في أعقاب المؤتمر السنوي الثاني للهيئة المنفذ أواخر السنة المالية السابقة (2017/2016) والذي خصص لموضوع " تطوير أسواق المال في دولة الكويت" حيث كان موضوعا هذين البرنامجين محورين رئيسيين للمؤتمر المذكور وهما كالتالي:
  - البرنامج الخاص بمشروع" نظام ما بعد التداول" (9-11 مايو 2017) (ثلاث ورش):

برنامج توعوي تضمن ثلاث ورش عمل، نفذه فريق جاهزية السوق وقد ضم إضافةً إلى ممثلي الهيئة ممثلين عن شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، وقد خصص لمناقشة موضوع تطبيق المرحلة الأولى من نظام ما بعد التداول.

وقد تم تنفيذ فعاليات هذا البرنامج على مدار ثلاثة أيام (9-11 مايو 2017) في قاعة خالد الخرافي في مبنى – شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، وقد تناولت فعاليات اليوم الأول بحث موضوع " تطبيق المرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول" من خلال محورين رئيسيين: أولهما هدف إلى تقديم نبذة عن المرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول وأهدافها، أما ثانيهما فتناول تفاصيل تغييرات المرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول، أما فعاليات اليومين التاليين فقد كانت بتنظيم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية والشركة الكويتية للمقاصة وبمشاركة الهيئة واقتصر حضورها على الشركات المدرجة حيث تركزت نقاشاتها على موضوع استحقاقات الأسهم (الإجراءات المؤسسية) وتأثيرها على الشركات المدرجة.

  - البرنامج التوعوي الخاص بـ "نظام الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة الـXBRL " / 14-24 مايو 2017، (ثماني ورش):

تضمن هذا البرنامج الذي تولى تقديمه فريق عمل مشروع نظام الإفصاح الالكتروني لدى الهيئة ثماني ورش عمل توعوية يومية امتدت كلٌ منها لساعتين وتناولت هذا الموضوع عبر محورين رئيسيين: الأول خصص لاستعراض بيئة الأعمال الحالية لعمليات الإفصاح والمعوقات التي تواجهها، كما تضمن تعريفاً للغة الـXBRL ومزاياها ومدلولاتها، بالإضافةً إلى المستهدفات الرئيسية للمشروع ونطاق وآليات تطبيقه وكذلك مزاياه وفوائده العديدة بالنسبة لبيئة الأعمال و السوق المالي الكويتي على وجه العموم،أما ثاني محاور هذا البرنامج فقد تمثل في عرض بوابة النظام الإلكترونية بهدف استعراض مختلف خصائصها ووظائفها وما تتضمنه من متطلبات الإفصاح وكذلك آليات تسجيل مستخدميه وفقاً لصلاحيات كلٍ منهم.

هذا، وقد توزعت فعاليات البرنامج وفقاً للفئات المستهدفة به على مدار أسبوعين متتاليين: الأسبوع الأول تضمن خمسة ورش عمل توعوية خصصت للشركات المدرجة والمرخصة قدمت أربعٌ منها باللغة العربية وواحدة باللغة الإنجليزية، أما الأسبوع الثاني من البرنامج فقد تضمن ثلاث ورش عمل، خصصت إحداها لصناديق الاستثمار ومراقبي الحسابات المقيدين في سجلات الهيئة في الوقت الذي كانت الورشتين الأخيرتين بدعوة عامة لعموم المعنيين والمهتمين بموضوع أنشطة الأوراق المالية، قدمت الأولى باللغة العربية والثانية بالإنجليزية.

- ورش عمل توعوية داخلية (11 ورشة عمل):

كانت هذه الورش على النحو التالي:

- ورشة عمل واحدة : تناولت موضوع " المنهج الحديث للمشرع والقضاء الكويتي في جرائم أسواق المال والشركات وخصوصية التحري فيها باستخدام المحاسبة الجنائية"، وقد تم تنفيذها في الثلاثين من يناير من عام 2018 قامت الهيئة بتنفيذ ورشة عمل توعوية داخلية في مقرها خصصت لموظفي بعض إدارات الهيئة ذات الصلة بموضوعات محوريها، واستضافت المحاضرين: السيد الدكتور حسين بوعركي أستاذ القانون الجنائي للأعمال التجارية وأسواق المال في كلية الحقوق بجامعة الكويت والبروفيسور الدكتور أوليفيه ديسيما أستاذ القانون الجنائي بجامعة بوردو الفرنسية، وقد تناولت موضوعها عبر محورين رئيسيين:

الأول: تضمن نظرة على منهج المشرع الكويتي في تنظيم جرائم أسواق المال، وقراءة لمبادئ محكمة أسواق المال الكويتية مقارنة بالقضاء الفرنسي.

الثاني: وقد تضمن استعراضاً للجرائم الاثني عشر المستحدثة في قانون الشركات، ليتناول بالتفصيل الجرائم الأربعة البارزة منها والأكثر أهمية، ثم انتقل للحديث عن طبيعة التحري المالي وتختتم الورشة ببحث مفهوم وأهمية المحاسبة الجنائية وأثرها.

- (10) ورش عمل توعوية تندرج في إطار البرنامج التوعوي الخاص بتطوير البنية التحتية لنظام مابعد التداول:

تم تنفيذ هذا البرنامج على مدار ثلاثة أسابيع (4-20 فبراير من عام 2018)، وقد تضمن عشر ورش عمل داخلية استهدفت نحو (146 موظفاً) من موظفي إدارات الهيئة المعنية بالمشروع إضافةً إلى رؤساء القطاعات ومدراء الإدارات المعنية، هدفت للتعريف بطبيعة المشروع وتطورات مراحل تنفيذه إضافة إلى متطلبات الترخيص للخدمات ذات الصلة بنظام ما بعد التداول.

ثانياً: الإعلانات والبيانات الصحفية والرسائل التوعوية

اقتصرت الأنشطة الخاصة في هذا الإطار على البيانات والإعلانات التوعوية المتعلقة بالإعلان عن افتتاح فعاليات توعوية مختلفة أو اختتامها واستعراض أهم ما تم مناقشته فيها سواءً ما تعلق منها بورش العمل التوعوية أو البرامج التدريبية التوعوية المختلفة، أوالمؤتمرات السنوية أو مشاركة الهيئة في بعض الفعاليات الدولية (نحو 8 بيانات صحفية) كما تم خلال السنة المالية الماضية إعداد وبث العديد من الرسائل والنصائح التوعوية على بعض وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما تويتر، إضافةً إلى بث مختلف أخبار الهيئة وقراراتها.

ثالثاً: الإصدارات التوعوية

شهدت السنة المالية (2018/2017) إصدار العديد من المطبوعات التوعوية، كما تم إرجاء إصدار بعضها الآخر نظراً للتوجه لإصدار مجلة خاصة بالهيئة يمثل الجانب التوعوي ركنها الرئيسي، الأمر الذي يجعل منها منصةً توعوية شاملة تعرض فيها مختلف النتاجات التوعوية وهذا ما دفع لإرجاء أو العدول عن إصدار مطبوعات توعوية عدة بصورة مبدئية بانتظار إصدار المجلة، وبالمحصلة فقد كانت الإصدارات التوعوية كالتالي:

- نشرة توعوية بعنوان (تطبيق المرحلة الانتقالية الأولى لنظام مابعد التداول):

صدرت هذه المطبوعة في يوليو من عام 2017، وقد تناولت المطبوعة شرحاً لأهداف المرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول لاسيما تلك المتعلقة بمعالجة مخاطر عمليات منظومة ما بعد التداول، وتهيئة البنية التحتية لتطوير أسواق المال، إضافةً إلى السعي للتوافق مع بعض المعايير الدولية المطبقة والتي تساعد بدورها في تحقيق هدف استراتيجي آخر يتمثل في امتلاك مقومات الارتقاء بسوق المال إلى مستوى الأسواق الناشئة، الأمر الذي تحقق لاحقاً، وكذلك تهيئة السوق لتطبيق المراحل التالية من هذا المشروع، والمساعدة في الوقت ذاته على توفير البيئة المناسبة لعمل صانع السوق، كما تناولت بالتفصيل أهم تغييرات تلك المرحلة والآثار

المتوقع ترتبها على كلٍ منها، كتطبيق دورة التسوية الجديدة وأثرها على المتداولين (تداول الأسهم، تحويل النقد خارج حساب المتداول، حق حضور الجمعية العامة)،مفهوم الضمانات المالية لمواجهة مخاطر الإخفاقات، تغيير آلية تحديد مواعيد استحقاقات الأسهم كالتواريخ الخاصة بكلٍ من : "حيازة السهم، تداول السهم دون الاستحقاق، الاستحقاق، التوزيع، إعلانات استحقاقات الأسهم"، إضافة إلى تغيير حجم حركة الوحدات السعرية وكذلك تغيير الحدود السعرية، واستحداث آلية الإغلاق العشوائي، وإتاحة خاصية رفض الالتزام بالصفقة لأمناء الحفظ، وأخيراً توفير النظم اللازمة لعمل صانع السوق.

- نشرة توعوية بعنوان (مشروع تطوير السوق- المرحلة الثانية):

نشرة توعوية تم إعدادها من قبل فريق جاهزية السوق بالتعاون مع مكتب التوعية، خصصت لإيضاح المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق، وهو مشروع (نظام ما بعد التداول) سابقاً قبل تحوله لمشروعٍ شامل لتطوير السوق باعتبار مسماه الجديد أكثر تعبيراً عن حجم التغييرات المفصلية التي يتضمنها المشروع، أُعدت النشرة خلال شهر فبراير من عام 2018، ومن المنتظر طباعتها وتوزيعها خلال السنة المالية المقبلة.

تضمنت هذه النشرة عرضاً لأهم التغييرات التي تتضمنها، كتقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق (أول، رئيسي، مزادات) وكذلك استبدال المؤشرات الحالية بثلاثة مؤشرات وزنية جديدة، إضافةً إلى إتاحة جلسة الشراء الإجباري للوسطاء لتغطية إخفاقات الأسهم الفعلية أو المتوقعة، وكذلك تطبيق فواصل التداول لتنظيم حركة الأسهم والمؤشرات، وإتاحة التأكيد المتأخر لصفقات أمين الحفظ التي سبق رفض التزامها، إضافةً إلى تطوير آلية الصفقات الخاصة واستحداث منصة التداول للشركات غير المدرجة وأخيراً تحديث خدمة التحويل الالكتروني للأرباح النقدية لتمكين التحويلات بين البنوك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة تأتي استكمالاً لعملية التطوير التي تم إنجازها في المرحلة الأولى وتمهيداً للمراحل التالية من المشروع، وقد بدأت اختباراتها في منتصف ديسمبر من عام 2017، ومن المنتظر أن تعقبها المرحلتين الثالثة والرابعة من المشروع.

- نشرة توعوية خاصة بفعاليات المؤتمر السنوي الثالث (أسواق المال والاستدامة المؤسسية):

نشرة توعوية تم إعدادها خلال شهر مارس من عام 2018 تناولت تغطية موضوعات محاور المؤتمر السنوي الثالث للهيئة، فتناولت أولاً موضوع ترقية بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة من قبل FTSE RUSSELL ومؤشرات ودلائل تلك الترقية وكذلك انعكاساتها الإيجابية لا على واقع أنشطة الأوراق المالية فحسب بل على الواقع الاستثماري والاقتصادي على وجه العموم خاصةً وأنها وضعت الكويت على خارطة الاستثمار العالمي باعتبارها شهادةً دولية بكفاءة البورصة المحلية.

أما الجزء الثاني من تلك النشرة فقد خصص لموضوع ثاني محاور المؤتمر والذي تناول موضوع " التصويت التراكمي وحماية حقوق الأقلية" بدءاً باستعراض آلية التصويت المعمول بها محلياً وصولاً لبيان الفوارق بين آليتي التصويت العادي والتراكمي.

أما ثالث وآخر أجزاء تلك المطبوعة فخصص لموضوع ثالث محاور المؤتمر "الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI وترتباتها المستقبلية الإيجابية على الأسواق المحلية" حيث عرضت تلك الاختبارات باعتبارها استحقاقاً قانونياً، كما قدمت تعريفاً بمعهد CISI لتختتم باستعراض أهداف المشروع وآلية تنفيذه.

- مجلة هيئة أسواق المال:

بدأت مراحل الإعداد الأولى لمجلة هيئة أسواق المال من خلال اجتماعات عدة تم فيها تبادل كثيرٍ من الأفكار والمقترحات حول تحرير المجلة وإصدارها ومسؤولياتها، وتم التوصل إلى جعل المجلة توعوية متخصصة في قضايا الاقتصاد عموماً وفي مجال أنشطة الأوراق المالية وتغطية أخبار الهيئة بصورة خاصة، بهدف التوعية المالية والاستثمارية والقانونية بمختلف الجوانب ذات الصلة بتلك الأنشطة، كما تم الاتفاق على جعل المجلة دورية فصلية بإصدارين ورقي و إلكتروني.

ومن المنتظر أن إصدار العدد الأول من المجلة خلال السنة المالية القادمة بعد الانتهاء من البروفات الأولية واعتماد موضوعاتها بصورةٍ نهائية.

رابعاً: التقارير التوعوية

تم على صعيد التقارير إعداد وإصدار التقرير السنوي السادس للهيئة، إضافةً إلى إعداد نحو 9 تقارير مختلفة تناولت قضايا مختلفة.

- التقرير السنوي للهيئة: صدر التقرير السادس في يوليو من عام 2017 وتضمن أبرز إنجازات الهيئة للسنة المالية (2017/2016) موزعة وفق مجالات عملها (التشريعية، التنظيمية، الرقابية، التوعوية، التعاون العربي والدولي المشترك) إضافة إلى إنجازاتها على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلي وبياناتها المالية الخاصة بتلك السنة، ليختم بعرضٍ لأهم رؤاها وتوجهاتها المستقبلية.
- التقارير الموجزة: ومن أهم هذه التقارير، تقرير إنجازات الهيئة للأعوام الماضية (2010-2017) والذي تم تزويد وكالة الأنباء الكويتية " كونا" به متضمناً إنجازات الهيئة منذ تأسيسها في عام 2010 وصولاً للربع الأخير من عام 2017، بدأ التقرير بتقديم تعريفٍ للهيئة ونبذةٍ عن تأسيسها وأهدافها، ليستعرض بعدها أبرز إنجازاتها وفق تصنيف محدد، تناول في فصله الأول: إنجازات الهيئة المتحققة وتلك قيد التحقيق، وخصص الفصل الثاني لإنجازات الهيئة ذات الصلة ببيئة عملها الداخلية، أما الفصل الثالث فخصص لإنجازات الهيئة في إطار مهامها الرئيسية، كما خصص فصلٌ مستقل لعرض التغيرات التي حدثت على البورصة بعد إنشاء الهيئة لاسيما مشروع خصخصتها والمبادرات المتعلقة بمواجهة تحدياتها، أما آخر فصول التقرير فخصص لعرض أبرز التوجهات المستقبلية للهيئة.

وكالة الأنباء الكويتية "كونا" خصصت للتقرير أحد الفصول الثلاثة لتقريرها الاقتصادي للنصف الأول من عام 2017 كما عرضته على موقعها الالكتروني.

وتجدر الإشارة على هذا الصعيد أيضا إلى إعداد تقارير خاصة بورش العمل والبرامج التوعوية (ورش عمل المستثمرين، مراحل مشروع التعاون مع إنجاز، ورش العمل الجامعية، البرامج التوعوية الخاصة بمشروعي: نظام الإفصاح الالكتروني ونظام ما بعد التداول، إضافةً إلى التقارير المتعلقة بالمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية).

خامساً: المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية (118 ورشة عمل)

استكملت خلال السنة المالية (2018/2017) مهام تنفيذ فعاليات وأنشطة البرنامج سواءً في المجال التعليمي التربوي أو الجامعي، حيث تم تنفيذ نحو 118 ورشة عمل تراوحت بين (112) ورشة عمل في الميدان التربوي بمرحلتيه المتوسطة والثانوي المنفذ بالتعاون مع جمعية إنجاز و (6) محاضرات جامعية في كليات مختلفة، تفاصيل هذه الأنشطة نستعرضها وفق الآتي:

- في المجال التعليمي المتوسط والثانوي: تم في هذا الإطار تنفيذ المرحلتين: الثانية والثالثة من برنامج التعاون المشترك مع جمعية إنجاز الكويتية بعد تنفيذ أولى مراحل هذا البرنامج خلال الربع الأول من عام 2017، حيث تم متابعة تنفيذ البرامج المعتمدة المتمثلة في برنامج "قراراتي المالية" للمرحلة المتوسطة الهادف لتزويد الطلبة في المرحلة المتوسطة بمفاهيم مالية واستثمارية مبسطة كالائتمان والادخار والميزانية، وبرنامج "التمويل الشخصي" للمرحلة الثانوية الهادف لإكساب طلبة تلك المرحلة الدراسية حداً من الخبرة المالية تساعدهم على التخطيط لوضع أهداف مالية بعيدة المدى وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم المالية بحكمة،نوجز أهم ما تم تنفيذه من فعاليات في هاتين المرحلتين بالآتي:
  - o المرحلة الثانية:

    تم تنفيذ هذه المرحلة خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام 2017 استهدفت تأهيل نحو (413) طالباً في المرحلتين من خلال (84) ورشة عمل نفذها (17) متطوعاً في (12) مدرسة، توزعت وفق البرنامجين المعتمدين كالآتي: تأهيل نحو 226 طالباً في (5) مدارس من خلال (44) ورشة عمل نفذها (9) مدربين متطوعين من الهيئة في برنامج (قراراتي المالية) المخصص لمرحلة التعليم المتوسطة. وكذلك تأهيل (187) طالباً في (7) مدارس من خلال (40) ورشة عمل نفذها (8) مدربين متطوعين في برنامج "التمويل الشخصي" المخصص للمرحلة الثانوية.

بيانات خاصة بالمرحلة الثانية من برنامج التعاون مع جمعية إنجاز					
برنامج "قراراتي المالية" – المرحلة المتوسطة					
المدرسة	تاريخ بدء البرنامج	تاريخ انتهاء البرنامج	عدد الورش	عدد المتطوعين	عدد الطلبة
طارق سيد رجب	2017/11/7	2017/12/5	15	3	71
ليلى القرشية	2017/11/5	2017/12/3	10	2	28
الدعية	2017/11/7	2017/12/5	10	2	50
سيف الدولة	2017/11/7	2017/12/5	5	1	22
أسماء بنت أبي بكر	2017/11/8	2017/11/29	4	1	29
المجموع			44	9	226
برنامج" التمويل الشخصي – المرحلة الثانوية					
المدرسة	تاريخ بدء البرنامج	تاريخ انتهاء البرنامج	عدد الورش	عدد المتطوعين	عدد الطلبة
العصماء بنت الحارث	2017/10/31	2017/12/5	5	1	23
المدرسة البريطانية	2017/11/7	2017/12/5	5	1	24
الشامية	2017/11/8	2017/12/6	5	1	20
قرطبة	2017/11/7	2017/12/7	5	1	25
يوسف بن عيسى	2017/11/7	2017/12/7	5	1	31
عيسى الحمد	2017/11/6	2017/12/6	10	2	45
أحمد الرومي	2017/11/1	2017/11/29	5	1	19
المجموع			40	8	187
إجمالي المرحلة الثانية			84	17	413

- المرحلة الثالثة:

انطلقت فعاليات هذه المرحلة في الثاني عشر من شهر فبراير من عام 2018 وامتدت حتى أواخر مارس، وتم فيها تأهيل نحو (128) طالباً من خلال (28) جلسة عمل نفذها (6) متطوعين في (6) مدارس، هذا، وقد اقتصر تنفيذ برنامج (قراراتي المالية) المخصص للمرحلة المتوسطة على مدرسة واحدة فقط تم فيها تأهيل (11 طالباً) من خلال (5) ورش عمل نفذها متطوعُ وحيد.

بيانات خاصة بالمرحلة الثالثة من برنامج التعاون مع جمعية إنجاز					
برنامج "قراراتي المالية" – المرحلة المتوسطة					
المدرسة	تاريخ بدء البرنامج	تاريخ انتهاء البرنامج	عدد الورش	عدد المتطوعين	عدد الطلبة
نورث ويست	2018/2/15	2018/3/22	5	1	11

أما برنامج (التمويل الشخصي) المخصص للمرحلة الثانوية، فقد شهد تنفيذ (23) ورشة عمل لتأهيل (117) طالباً في (5) مدارس من خلال (5) مدربين متطوعين.

بيانات خاصة بالمرحلة الثالثة من برنامج التعاون مع جمعية إنجاز					
برنامج" التمويل الشخصي- المرحلة الثانوية					
المدرسة	تاريخ بدء البرنامج	تاريخ انتهاء البرنامج	عدد الورش	عدد المتطوعين	عدد الطلبة
فاطمة الهاشمية	2018/2/14	2018/3/4	4	1	19
شريفة العوضي	2018/2/13	2018/3/20	4	1	15
جاسم الخرافي	2018/2/18	2018/3/25	5	1	32
قرطبة	2018/2/12	2018/3/27	5	1	26
صباح الأحمد	2018/2/13	2018/3/13	5	1	25
المجموع			23	5	117
إجمالي المرحلة الثالثة			28	6	128

مشاركة موظفي الهيئة في تأهيل طلاب المرحلة الثانوية.

إجمالي ما تم تنفيذه من برامج المشروع الوطني لتعزيز الثقافة في الميدان التعليمي التربوي المالية خلال السنة المالية (2018/2017) يوجزه الجدول التالي:

البيان	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
عدد المتطوعين	17	6	23
عدد المدارس	12	6	18
عدد الطلبة	413	128	541
عدد ورش العمل	84	28	112

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات النهائية المتعلقة بمخرجات هذا المشروع حتى نهاية مرحلته الثالثة تشير إلى تأهيل نحو (800) طالباً وفق التالي:

البرنامج	المرحلة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المدربين	عدد ورش العمل
برنامج قراراتي المالية "المرحلة المتوسطة"	الأولى	6	142	6	36
	الثانية	5	226	9	44
	الثالثة	1	11	1	5
	إجمالي المرحلة المتوسطة	12	379	16	85
برنامج التمويل الشخصي "المرحلة الثانوية"	الأولى	5	117	5	25
	الثانية	7	187	8	40
	الثالثة	5	117	5	23
	إجمالي المرحلة الثانوية	17	421	18	88
الإجمالي		29	800	34	173

في المجال التعليمي الجامعي:

تابعت الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017) تنفيذ فعاليات برنامجها الوطني على الصعيد الجامعي، حيث قامت بتنفيذ العديد من المحاضرات في كليات وتخصصات متعددة، يوجزها الجدول التالي:

م	الموضوع	المكان	التاريخ
1	سلوكيات التداول المخالفة	كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت	2017/11/8
2	سلوكيات التداول المخالفة	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	2017/11/28
3	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب		2018/3/13
4	التنظيم القانوني في هيئة أسواق المال	كلية القانون الكويتية العالمية (Kilaw)	2017/11/22
5	حوكمة الشركات		2018/2/14
6	الجرائم والعقوبات الخاصة بقانون اسواق المال		2018/2/21

نتناول هذه المحاضرات بشيءٍ من التفصيل وفق التالي:

- **محاضرة "سلوكيات التداول المخالفة" في جامعة الكويت:**

"سلوكيات التداول المخالفة" كان موضوع المحاضرة التوعوية الجامعية التي نظمتها الهيئة بالتعاون مع كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت بتاريخ 8 نوفمبر 2017، والتي ألقاها السيد سليمان حمد الموسى مدير إدارة متابعة عمليات الأسواق، وقد استهدفت تلك المحاضرة التوعية بتلك السلوكيات بهدف تجنب ارتكابها، الأمر الذي من شأنه الارتقاء بمقومات والعدالة والمساواة في التداولات بين كافة المستثمرين وينعكس إيجاباً على أداء السوق ككل، هذا وقد حظيت المحاضرة باهتمام بالغ من طلبة الكلية و تركت أصداءً إيجابية للغاية لديهم.

جانب من محاضرة «سلوكيات التداول المخالفة» في كلية العلوم الإدارية.

- **المحاضرات التوعوية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا:**

تم خلال السنة المالية الماضية تنفيذ محاضرتين توعويتين في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الأولى: كانت بتاريخ 28 نوفمبر 2017، ألقاها السيد سليمان حمد الموسى مدير إدارة متابعة عمليات الأسواق، وقد تناولت موضوع "سلوكيات التداول المخالفة"، عبر محاور عدة كان أبرزها (التداول أثناء حيازة المعلومات الداخلية أو استغلالها أو إفشائها لأشخاصٍ آخرين غير مطلعين عليها، التعاملات التي تشكل تلاعباً أو احتيالاً في التداول، الممارسات غير المشروعة في التداول)، وقد استحوذت على اهتمامٍ كبير من طلبة الجامعة وكثيرٍ من محاضريها.

جانب من ورشة العمل الخاصة بـ «سلوكيات التداول المخالفة» في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

أما الثانية فقد كانت بتاريخ 13 مارس 2018 وقد تناولت موضوع "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، قدمها السيد طارق الجطيلي مدير دائرة مكافحة غسل الأموال والذي استعرض موضوعها عبر محاور عدة من أبرزها (تعريف جريمة غسل الأموال وتاريخها وأهميتها، مراحلها ومؤشراتها، أساليبها وأضرارها وآثارها، تعريف جريمة تمويل الإرهاب ومراحلها، الفرق بين جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قوائم الإرهاب وأنواعها، القانون رقم 106 لسنة 2013، أمثلة واقعية).

- **المحاضرات التوعوية في كلية القانون الكويتية العالمية:**

شهدت كلية القانون الكويتية العالمية (kilaw) قيام هيئة أسواق المال بتنظيم ثلاث محاضرات توعوية خلال السنة المالية (2018/2017)، الأولى منهما كانت بتاريخ 22 نوفمبر 2017 وتناولت التنظيم القانوني في هيئة أسواق المال، والثانية بتاريخ 14 فبراير 2018 وتناولت موضوع حوكمة الشركات، أما الثالثة والأخيرة فكانت بتاريخ 21 فبراير 2018 وتناولت موضوع الجرائم والعقوبات في قانون الهيئة، تفاصيل هذه المحاضرات نوجزها كما يلي:

1. محاضرة " التنظيم القانوني في هيئة أسواق المال":

استعرضت المحاضرة آلية التنظيم القانوني عبر جزأين رئيسيين، الأول منهما قدمه الدكتور/ طارق عبد الرزاق العدساني – مدير إدارة القضايا والتحكيم وذلك من خلال محاور عدة (إنشاء هيئة أسواق المال، الطبيعة القانونية، استقلالية هيئة أسواق المال وأهدافها، اختصاصات الهيئة وصلاحياتها".

أما المحور الثاني فقدمه الدكتور/ إبراهيم يعقوب الثويني – مدير إدارة التحقيق، وتناول فيه المحاور التالية (نطاق تطبيق القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، التزامات الشخص المرخص له ومن يخضع لأحكام قانون الهيئة، أدوات رصد وضبط المخالفات والجرائم، الضبط القضائي، التحقيق الإداري في المخالفات والجرائم، المساءلة التأديبية والجنائية).

ورشة التنظيم القانوني في كلية القانون الكويتية العالمية.

ورشة التنظيم القانوني في كلية القانون الكويتية العالمية.

2. محاضرة "حوكمة الشركات":

تناولت هذه المحاضرة المنفذة في 14 فبراير 2018 كما أسلفنا، موضوع حوكمة الشركات عبر محاور عدة بدءاً بتحديد مفهوم الحوكمة وتطور تعليماتها وصولاً لنطاق ومنهجية تطبيقها، كما قدمت شرحاً مستفيضاً لقواعد حوكمة الشركات لتختتم بعرض أهم المتطلبات الرقابية الخاصة بموضوع الحوكمة والتحديات التي تواجه عملية تطبيقها، وقد قام بتقديمها كلٌ من السيدة ابتهال الشمالي مدير دائرة الحوكمة والسيد أحمد ناجي الاختصاصي في إدارة تمويل و حوكمة الشركات.

محاضرة «حوكمة الشركات» في كلية القانون الكويتية العالمية (kilaw).

3. محاضرة "الجرائم والعقوبات الخاصة بقانون هيئة أسواق المال":

"الجرائم والعقوبات الخاصة بقانون هيئة أسواق المال" كان موضوع المحاضرة التوعوية الجامعية للهيئة في كلية القانون الكويتية العالمية بتاريخ 21 فبراير 2018 قدمها السيد نواف أحمد السليم الاختصاصي في إدارة التحقيق حيث استعرض موضوع الورشة عبر محاور عدة (الاختصاصات والإجراءات، الجرائم والعقوبات، الجرائم المرتبطة بقانون هيئة أسواق المال).

وجانب آخر من محاضرة «الجرائم والعقوبات الخاصة بقانون الهيئة» في كلية القانون الكويتية العالمية (kilaw) أيضاً.

سادساً: المؤتمر السنوي الثالث للهيئة

تأكيداً لتوجه الهيئة لعقد مؤتمر سنوي في الربع الأول من كل عام، والتزاماً بما تعهدت الهيئة بتنفيذه منذ مؤتمرها الأول في مارس من عام 2016، تم تنظيم ثالث المؤتمرات السنوية للهيئة بعنوان "أسواق المال والاستدامة المؤسسية" يوم الخميس في 22 مارس 2018 في قاعة الشيخ جابر العلي الكائنة في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، وامتدت فعالياته ليوم واحد، وقد عقد بحضور عددٍ من الشخصيات الرسمية والاقتصادية وكذلك الكثير من المهتمين والمعنيين بالشأن الاقتصادي عموماً، وبأنشطة الأوراق المالية لاسيما موضوعات محاور المؤتمر بوجهٍ خاص، إضافةً إلى ممثلي الكثير من الشركات المرخص لها والجهات المرخص لها من قبل الهيئة.

هذا، وقد حظي المؤتمر بمشاركة نخبةٍ مميزة من الخبراء المحليين والإقليميين والعالميين، كان أبرزهم محلياً السيد/ عبد الله سعود الحميضي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت وأمين الصندوق الفخري، والسيد/ أحمد مشاري الفارس – الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية لدى وزارة التجارة والصناعة، والسيد/ فيصل عبد اللطيف الحمد الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار، والسيد/ خالد عبد الرزاق الخالد الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت – رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة.، والسيد د./ فايز عبد الله الكندري المستشار القانوني ممثلاً عن اتحاد مصارف الكويت، والسيد/ خالد عبد الله السعيد عضو مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية أما المشاركة الإقليمية فقد تمثلت بمشاركة السيد/ فهد بن محمد بن حمدان مدير إدارة حوكمة الشركات في هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية وكذلك السيد/ محمد بن براك البراك ممثلاً لوحدة الجمعيات العامة وعضوية مجالس الإدارة لدى هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.

أما دولياً فقد كانت هناك مشاركة مميزة للسيد/ غاري راينهود رئيس إقليم الشرق الأوسط وإفريقيا في FTSE RUSSELL والسيد/ كيفين مور مدير تنمية الأعمال الدولية في معهد CISI.

وقد شهد المؤتمر حضور كبار مسؤولي هيئة أسواق المال ممثلين بالسيد/ مشعل مساعد العصيمي نائب رئيس مجلس المفوضين– المدير التنفيذي بالإنابة، وبعض السادة المفوضين ورؤساء القطاعات والمدراء المعنيين فيها، إضافةً إلى مشاركة ممثلين عن فرق عمل تقنية من المعنيين بالقضايا التي تبحثها محاور المؤتمر، كالسيد/ عبد الرحمن يوسف الفيلكاوي رئيس فريق جاهزية السوق و عضو فريق مشروع تطوير السوق في هيئة أسواق المال، والسيدة/ زهراء رياض الموسى رئيس فريق عمل مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل.

- فعاليات المؤتمر:

افتتحت فعاليات المؤتمر في تمام الساعة التاسعة والنصف ليعقب الافتتاح مباشرةً كلمةً لنائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال – المدير التنفيذي بالإنابة السيد/ مشعل مساعد العصيمي رحب فيها بالحضور وبالنخبة من الكفاءات والخبرات الاقتصادية المشاركة، وانتقل بعدها للإشارة إلى أن انعقاد المؤتمر يعقب مرحلة حافلة بالعديد من الإنجازات الاستثنائية للهيئة تندرج في إطار توجهاتها الاستراتيجية الهادفة للتوصل إلى إرساء بيئة استثمارية جاذبة تمتلك الكفاءة التشريعية والتنظيمية المطلوبة والمتوافقة مع المعايير الدولية والتي كان من أبرزها الانضمام لعضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والارتقاء بتصنيف البورصة المحلية إلى سوقٍ ناشئة، والتي رآها السيد العصيمي نتاج تكامل جهود وتعاون الجهات المشاركة في منظومة أسواق المال ككل منوهاً إلى الفلسفةٍ الخاصة التي تنتهجها الهيئة في آليات عملها والتي ترى في دورها شريكاً مطوراً لارقيباً مشرفاً.

كما أكد العصيمي أهمية موضوعات محاوره الثلاث وتكامل أدوارها في إطار تمكين أسواق المال من أداء الدور المنوط بها على صعيد تحقيق الاستدامة المؤسسية كإحدى مقومات التنمية المستدامة، بدءاً بالانعكاسات المتوقعة لترقية البورصة إلى مصاف الأسواق الناشئة على الواقع الاقتصادي المحلي بمجمله وصولاً إلى بحث دور التصويت التراكمي في حماية حقوق الأقلية في الجمعيات العامة للشركات وانتهاءً بمشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل وتأثيراتها المستقبلية الإيجابية على الأسواق المحلية.

وقبل ختام كلمته، أشار العصيمي إلى أبرز التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للهيئة، والهادفة لتحقيق مستهدفاتٍ عدة، لعل أبرزها: تعزيز كفاءة وتنافسية أسواق المال وتعزيز الثقة فيها وتمكينها من امتلاك مقومات الاستقرار المطلوبة، وكذلك تعزيز آليات ومقومات حماية المستثمرين وصولاً لتعزيز دور أسواق المال في تحقيق التنمية المستدامة.

فعاليات المؤتمر التي أعقبت الكلمة الافتتاحية، توزعت على جلساتٍ ثلاث، وتم التركيز فيها على ثلاثة محاور رئيسية، يمكن إيجاز أهم ما تضمنته بالآتي:

- الجلسة الأولى:

تناولت هذه الجلسة موضوع "تأثير ترقية السوق الكويتي لمصاف الأسواق الناشئة من قبل FTSE RUSSELL، وقد أدار نقاشاتها السيد/ عبد الرحمن يوسف الفيلكاوي، وقد تضمنت مشاركة للسيد/ غاري راينهود تناول فيها آلية تصنيف الأسواق وفقاً لمؤشرات FTSE RUSSELL، تلتها جلسة نقاشية موسعة حول الانعكاسات الإيجابية المنتظرة لتلك الترقية على واقع أنشطة الأوراق المالية بصورةٍ خاصة وعلى الواقع الاستثماري والاقتصادي على وجه العموم، وقد شارك فيها كلٌ من السيد/ خالد عبد الرزاق الخالد الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت ورئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة، والسيد/ فيصل عبد اللطيف الحمد الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار.

ويمكن إيجاز ما خلصت إليه نقاشات هذه الجلسة إلى اعتبار إصلاح منظومة التسوية والتقاص إحدى أهم مقومات الترقية، وأن عملية تطوير السوق مستمرة ولن تتوقف في حدود الترقية المتحققة ولا ترتبط بتصنيفات معينة، وأن الفائدة الأبرز من تلك الترقية التي تم التوصل إليها نتاج استراتيجية متكاملة تكمن في وضع سوق المال وشركاته المدرجة على خارطة الاستثمار العالمي، وأن زيادة الشفافية والتواصل الفاعل مع المساهمين وتعميق مستويات الوعي بعض الاستحقاقات على الشركات المدرجة لزيادة سيولتها التي تمثل بدورها الأساس الرئيسي لتقسيم السوق إلى مستوياتٍ عدة وهي بمجملها أدواتٌ مساعدة لزيادة جاذبية السوق للاستثمارات الخارجية.

- الجلسة الثانية:

ثاني جلسات المؤتمر أدار نقاشاتها السيد/ خالد يوسف الصقر مدير مكتب التوعية في هيئة أسواق المال، وقد تناولت موضوع "التصويت التراكمي وحماية حقوق الأقلية" وتضمنت مشاركة إقليمية ومحلية، إذ تمثلت المشاركة الإقليمية بالسيدين/ فهد بن محمد بن حمدان ومحمد بن براك البراك اللذين قدما عرضاً لتجربة المملكة العربية السعودية على صعيد تطبيق التصويت التراكمي والتي طبقت بصورةٍ متدرجة وعلى مدار سنواتٍ عدة (2006-2016) ويمكن إيجاز أبرز النتائج التي توصلا إليها وأن أبرز نتائج تطبيق التصويت التراكمي في المملكة يتمثل في ارتفاع عدد الأسهم الحاضرة لاجتماعات الجمعية المتضمنة انتخاب أعضاء مجالس الإدارة، وكذلك تنوع الخبرات في مجالس إدارات الشركات،كما أن إلزام الشركات المدرجة باستخدام التصويت الآلي في جمعيات المساهمين من شأنه تعزيز حقوق الأقلية وتفعيل أثر أصواتهم في صناعة قرارات الشركة، وأن إجراءات المملكة على صعيد حماية حقوق الأقلية أسهمت في تقدم ترتيبها من المرتبة الثالثة والستين إلى المرتبة العاشرة دولياً وفق مؤشرٍ لهذه الغاية، وأن نقص الخبرة في فهم آلية احتساب الأصوات والحاجة المحتملة لتعديل الأنظمة الأساسية لبعض الشركات مثلا أبرز معوقات تطبيق آلية التصويت وأن للجهود التوعوية أثراً في تجاوز الكثير من تلك المعوقات.

أما المشاركة المحلية فكانت على التوالي: للسيد/ عبد الله سعود الحميضي ثم السيد/ أحمد مشاري الفارس ثم مشاركة للدكتور/ فايز عبد الله الكندري ولتختتم بمشاركة السيد/ خالد عبد الله السعيد، وقد خلصت نقاشات هذه الجلسة إلى آراءٍ متعددة بشأن التصويت التراكمي بعضها يرى في آلية التصويت هذه عملية فنية دقيقة يحتاج تقييمها لمختصين فنيين وأنها عملية يكتنفها كثيرٌ من النواقص والعيوب، وأنها قد تخلق حالةً من عدم التجانس المطلوب بين أعضاء مجلس الإدارة، وأنها بالمحصلة لن تسهم بصورةٍ فاعلة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وأن مبادئ الحوكمة وكذلك تطوير التشريعات الراهنة كفيلان بحماية حقوق الأقلية، في حين رأت آراءٌ أخرى أن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة وهكذا الحال بالنسبة للتعديلات التشريعية ذات الصلة بقوانين الشركات ومنها التصويت التراكمي الذي يمثل الملاذ الآمن لحماية حقوق الأقلية، وأن إجراءاتٍ كهذه تندرج في إطار تحسين بيئة الأعمال المحلية، وربما يكون من الأجدى اعتماد آلية التصويت التراكمي وجعلها إلزامية بصورةٍ متدرجة تتضمن مهلة للشركات لتعديل تشريعاتها.

هذا، وقد أعقب نقاشات هذه الجلسة عرضٌ قدمه السيد مدير مكتب التوعية لنتائج استطلاعاتٍ للرأي بشأن التصويت التراكمي سبق لهيئة أسواق المال إجراؤها مؤخراً تمهيداً لبحث مخرجاتها في المؤتمر، والتي كان من أبرزها موافقة نحو 64% من المشاركين في الاستبيان على جعله إلزامياً ونسبة مماثلة ترى أن سوق المال المحلي مهيأ حاليا لتطبيقه ونسبة مقاربة أيضاً

تفضله على نظام التصويت العادي، وأن 75% يرونه إحدى الأدوات الفعالة لحماية حقوق صغار المساهمين، و65% منهم يرون في وسائل الاتصال الحديثة أداةً مساعدة لتطبيقه وبنسبةً مماثلة منهم تراه إحدى الأدوات الجاذبة لرؤوس الأموال للاستثمار في الشركات وكذلك الاستثمار المؤسسي و نحو 72% منهم يرونه يشكل قيمةً مضافة لسوق المال المحلي و70% منهم يؤكدون أثره على عملية اتخاذ القرارات في الشركات العائلية ونحو 64% يرونه مؤثراً في كفاءة اتخاذ القرارات في الشركات المملوكة للدولة، وبالمقابل فإن 52% يرون أن هناك عوائق تواجه الشركات المحلية لتطبيقه وأن 42% يرون أثره سلبياً على مصالح كبار المساهمين.

- الجلسة الثالثة:

استكملت فعاليات المؤتمر عبر آخر جلساته التي استعرضت موضوع مشروع هيئة أسواق المال بشأن الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI، وقد تضمنت مشاركتين للسيد/ كيفين مور مدير تنمية الأعمال الدولية في معهد CISI تناول فيها أهمية وضع معايير مهنية عالمية ومدى تأثيرها على أسواق المال، والسيدة/ زهراء رياض الموسى التي تناولت فيها موضوع الاختبارات التأهيلية باعتبارها ارتقاءً بالكفاءة والمهنية، ورأت أن ثمة ارتباطٌ وثيق بين هذا المشروع والاستدامة المؤسسية كإحدى أدوات تحقيق التنمية المستدامة.

ورأت أن موضوع المحور الثالث من محاور المؤتمر يتناول تحديداً تنمية العنصر البشري كنقطة انطلاق لاستدامة مؤسسية حقيقية تؤسس لتنمية مستدامة ومن هنا تأتي أهمية مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل.

فالارتقاء بالكفاءة المهنية والعلمية لشاغلي تلك الوظائف من المنتظر أن يفضي إلى نتائج إيجابية في اتجاهاتٍ عدة ووفق مختلف المستويات: الشخصية والمؤسسية وبيئة أنشطة الأوراق المالية والبيئة الاستثمارية والاقتصادية على وجه العموم.

إذا أن المشروع يستهدف تأهيل شاغلي الوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة والتأكد من توافر القدرات الفنية والمهنية المطلوبة لديهم وحصولهم على شهاداتٍ معتمدة بعد اجتيازهم اختبارات رقابية وفنية يتم العمل حالياً على الإعداد لها، وأن هذا المشروع يمثل استحقاقاً قانونياً على الهيئة يتم الإعداد لتنفيذه بالتعاون مع أفضل المؤسسات العالمية الرائدة المتخصصة بموضوع الاختبارات التأهيلية وهو معهد CISI، وأن التطبيق سيكون تدريجياً وعلى مراحل تسبقه عملية تحضير وإعداد مبسطة ووفق إجراءات ميسرة.

جانب من بعض فعاليات المؤتمر السنوي الثالث.

جانب من بعض فعاليات المؤتمر السنوي الثالث.

وبختام هذه الجلسة اختتمت فعاليات المؤتمر الذي رافقت فعالياته أنشطة متعددة، كان من أهمها إعداد مطبوعة توعوية خاصة بموضوعات محاوره الثلاث، إضافةً إلى بث رسائل توعوية على وسائل التواصل الاجتماعي مباشرةً أثناء انعقاده، كما حظي المؤتمر بمتابعة إعلامية جيدة عبر العديد من القنوات التلفزيونية المحلية والعربية كتلفزيون دولة الكويت وقناة الراي وقناة CNBC عربية إضافةً إلى بعض القنوات العالمية كقناة يورو نيوز، كما حظي المؤتمر بتغطية شاملة عبر مختلف الصحف المحلية.

العلاقات العامة والإعلام:

تتنوع إنجازات الهيئة ذات الصلة بمهام العلاقات العامة والإعلام بين بث المواد الإعلامية والخبرية والتوعوية المتصلة بأعمال ومهام الهيئة عبر وسائط متعددة، وبين مهام الترجمة لمختلف مايصدر عن الهيئة ومتابعةٍ لبوابة الهيئة وشاشاتها الداخلية وموقعها الالكتروني وكذلك إجراء اللازم بشأن أنشطة الهيئة وفعالياتها المختلفة من مؤتمرات وورش وعمل وسوى ذلك من أنشطةٍ مماثلة، وكذلك إخراج كافة المطبوعات التوعوية وتوزيعها وكذلك الحال بالنسبة للتقرير السنوي.

فعلى صعيد بث الإعلامي تتعدد وسائط وأدوات هذا البث بين الموقع الالكتروني للهيئة والتطبيق الخاص بالهيئة على الهواتف الذكية باللغتين العربية والإنجليزية حيث تم العمل على بث ماتصدره الهيئة من قرارات وتعليمات وإعلانات وبلاغات نيابية وقرارات مجلس التأديب وبيانات صحفية وبيانات خاصة بورش العمل التوعوية على هاتين الأداتين كما تم تحديث مايبث عليهما بصورةٍ مستمرة مع مراجعة النسخ الجديدة المتعلقة بتطبيقات الهواتف الذكية وإجراء الاختبارات الخاصة بها، كما تم أيضاً إعداد ركن جديد خاص بالمنظمات الدولية على الموقع الالكتروني للهيئة.

وبصورةٍ مماثلة تم نشر مختلف القرارات الصادرة عن الهيئة في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) إضافةً إلى الإعلانات وقرارات التأديب التي يستوجب نشرها وفقاً لتعليمات الهيئة رقم 1 لسنة 2014، كما تم العمل على إعداد البيانات الصحفية الخاصة بأنشطة الهيئة وأخبارها ونشرها عبر وكالة الأنباء الكويتية"كونا".

على صعيد وسائل التواصل الاجتماعي تم إدارة حساب الهيئة على تويتر ونشر رسائل خاصة بأخبار الهيئة وفعالياتها المختلفة وكذلك ماتصدره من قرارات وتعليمات عبر ربطه مباشرة بموقعها الالكتروني، إضافةً إلى إدارة حساب الهيئة على يوتيوب وبث فيديوهات عدة خلاله.

في مجال الترجمة، تمت أعمال الترجمة لكل مايصدر عن الهيئة من قراراتٍ وإعلانات وتعاميم وبيانات صحفية ونشرها على موقع الهيئة وتطبيقات الهواتف الذكية، كماتم أيضاً ترجمة ما أبرمته الهيئة من مشاريع اتفاقيات وعقود ومذكرات تفاهم وبعض المستندات الخاصة بالهيئة إضافةً إلى ترجمة التقارير الخاصة بتنفيذ بعض برامج المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، وفي الإطار ذاته تمت ترجمة سياستي الخصوصية والاستخدام الخاصتين بالبوابة الداخلية لدول مجلس التعاون، إضافةً إلى ترجمة تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة وترجمة بعض الإصدارات التوعوية كالنشرة التوعوية الخاصة بالمرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول.

وعلى صعيد بوابة الهيئة الداخلية تمت متابعة وتحديث الأخبار المتعلقة بفعاليات وأنشطة الهيئة الداخلية والخارجية، وكذلك إعداد وتصميم فيديوهات خاصة ببعض فعاليات الهيئة وتصميم ونشر المواد الإعلامية على الشاشات الداخلية.

في إطار آخر ذي صلة بمهام العلاقات العامة والإعلام تم تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات الصحفية والمحاضرات المختلفة والحلقات النقاشية (مؤتمرات صحفية بمناسبات مختلفة كترقية البورصة، وتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة والصناعة وتوقيع اتفاقية تقديم خدمات استشارية بين الهيئة وشركة المجموعة الثلاثية، حلقة نقاشية حول منظومة الرقابة الشرعية للأشخاص المرخص لهم، محاضرة لمنتسبي البرنامج التدريبي الرابع لحديثي التخرج، محاضرة للمعهد الدبلوماسي الكويتي، تنظيم ورش العمل التوعوية الدورية والمؤتمرات السنوية).

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً تم تنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات الداخلية لموظفي الهيئة بمناسبات مختلفة، مثل:

احتفالات الهيئة الخاصة بالأعياد الوطنية.

وحفل الاستقبال الخاص بعيد الفطر.

الفصل الخامس

مجال التعاون العربي والدولي المشترك

يمكن القول بأن نتاج سنواتٍ عدة من جهود الهيئة في مجال التعاون الدولي أتت ثمارها خلال السنة المالية الماضية متمثلةً في تحقيق إنجازاتٍ عدة، لعل أبرزها الارتقاء بتصنيف سوق المال المحلي إلى سوقٍ ناشئة والانضمام إلى عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) إذ أتت جهود التواصل الدولي مكملة لجملة الاستحقاقات التشريعية والتنظيمية التي تم تحقيقها استجابة لمتطلبات تحقيق الإنجازات آلآنفة الذكر.

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون المشترك عربياً وإقليمياً ودولياً يمثل أحد أهم اختصاصات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال كما تضمنه البند الحادي عشر من المادة الرابعة من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته والذي نص على:" التعاون مع الهيئات الرقابية والمؤسسات الأجنبية المثيلة فيما يتصل بالتنظيم والتنسيق والمشاركة بالأنشطة المشتركة"، كما يمثل في الوقت ذاته إحدى آليات الهيئة لتحقيق توجهاتها ذات الصلة بالتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

جهود الهيئة في هذا الإطار تنوعت بين تواصل وتنسيق مع جهات إقليمية ودولية لأهدافٍ شتى وتبادلٍ للبيانات والمعلومات وتوقيع مذكرات تفاهم والمشاركة في فعاليات وأنشطةٍ دولية مختلفة بعضها كان داخل الكويت، نعرض لأبرز الإنجازات المتحققة في إطار نشاط الهيئة على الصعيد الخارجي الإقليمي والدولي كما يلي:

أ. التواصل والتنسيق مع جهات دولية لغايات متعددة:

شهدت السنة المالية السابقة كما سابقاتها جهوداً مكثفة من الهيئة للتواصل والتنسيق مع جهات دولية وإقليمية عدة سعياً لتحقيق أهدافٍ عدة، نوجز أبرز توجهات التواصل تلك بالآتي:

- التواصل والاجتماع مع جهات عالمية ومحلية مختلفة (شركات، منظمات، وكالات تصنيف عالمية، سفارات الخ...) لتحديث البيانات وتبادل المعلومات وآخر التطورات لدى الهيئة مثل (HSBC & BNP Paribas & State Street Bank, KDIPA, S&P Global Ratings IMF، وفد من خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين).
- التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار العمل لتنفيذ مشروع نافذة التدريب الإلكترونية المشتركة.
- التنسيق مع البنك الدولي لإعداد العرض النهائي المتعلق ببرنامج تطوير وبناء الكفاءات "Capacity Building Program" ويتمثل هدف البرنامج في تعزيز القدرات الفنية للهيئة من خلال حلقات العمل التي تركز على المسؤوليات التنظيمية الأساسية للهيئة لتحسين قدرة هيئة السوق المالية على حماية المستثمرين والحفاظ على أسواق عادلة ومنظمة وفعالة.
- التنسيق مع مؤسسة التصنيف الدولية FTSE RUSSELL في إطار العمل على ترقية تصنيف سوق المال المحلي من سوق مبتدئ الى سوق ناشئ، وهو ماتحقق بتاريخ 29 سبتمبر 2017.
- التنسيق مع اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط AMERC بشأن تقرير الفترة (يوليو – سبتمبر 2017).
- التواصل مع جهاتٍ دولية عدة بشأن مرحلة التدريب الخارجي للدفعة الثالثة من برنامج الهيئة لحديثي التخرج قبل التوصل لاختيار جامعة Harvard.
- التنسيق مع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC) للعمل على تقرير Market Infrastructure Development Report والذي تم تقديمه في أكتوبر.
- التنسيق مع البنك الدولي وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر KDIPA في إطار الإعداد للتقرير الوطني الرسمي الرابع بشأن رصد جوانب تحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت لعام 2018.

ب. **المشاركة في فعاليات خارجية:**

الفعالية	التاريخ
حضور الاجتماع التشاوري المغلق لرؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية	6 أبريل 2017
حضور الاجتماع المشترك الأول للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) ورؤساء الأسواق (البورصات) بدول مجلس التعاون والذي عقد على هامش الاجتماع السادس عشر لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس والذي عقد في مملكة البحرين	27 ابريل 2017
المشاركة في الاجتماع السنوي الـ 42 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الايسكو) في جمهورية جامايكا	17 – 18 مايو 2017
المشاركة في فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو)، والاجتماع السنوي لمؤتمر الأيسكو للنمو والأسواق الناشئة (GEM) في كولمبو–سيريلانكا	20 – 21 سبتمبر 2017
الاجتماع السنوي السادس لمنتدى اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC) في الجمهورية التركية	30 أكتوبر 2017
حضور (Kuwait Direct Investment Promotion Authority) - (Kuwait Investment Outreach Roadshow) & (Financial Times) – في لندن – المملكة المتحدة.	8 ديسمبر 2017
حضور IOSCO/ AMERC 40th Meeting and Conference في الرباط – المغرب وعرض الفيلم الوثائقي الذي تم إعداده بمناسبة المؤتمر.	23 – 24 يناير 2018

الفعالية	التاريخ
المشاركة في المؤتمر السنوي 13th Annual World Exchange Congress 2017 في سلطنة عُمان	27-28 فبراير 2018
المشاركة في مؤتمر The 14th Annual One on One conference في دبي – الإمارات العربية المتحدة.	5 – 6 مارس 2018
المشاركة في ورشة عمل بعنوان "CIBAFI Technical Workshop on Liquidity Management Tools for Islamic Financial Institutions (IFIs)" في داكا – بنغلادش	21- 22 مارس 2018
المشاركة في فعاليات المؤتمر العالمي للمستثمرين الأجانب HSBC MENA Investor Forum في نيويورك – الولايات المتحدة الأميركية	26 – 27 مارس 2018
حضور الاجتماع الثاني عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في بيروت – لبنان	28 مارس 2018

ج. **المشاركة في فعاليات دولية نظمت داخل دولة الكويت:**

كان للهيئة خلال السنة المالية الماضية مشاركات عدة في فعاليات دولية نظمت محلياً كان أبرزها:

الفعالية	التاريخ
المشاركة في أعمال الدورة الثالثة للجنة الوزارية الكويتية الهندية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.	18 – 20 سبتمبر 2017
مشاركة الهيئة كمتحدث في ملتقى الكويت للاستثمار – غرفة تجارة وصناعة الكويت – هيئة تشجيع الاستثمار المباشر KDIPA	21 مارس 2018

د. توقيع مذكرات تفاهم مع جهات محلية ودولية:

إضافةً لمذكرات التفاهم المحلية التي وقعتها الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 مع جهاتٍ محلية عدة لتنسيق الأعمال والجهود المشتركة كتلك الموقعة مع وزارة التجارة والصناعة في نوفمبر من عام 2017، ومعهد الكويت للدراسات القضائية في يناير من عام 2018 وبنك الكويت المركزي في يناير 2018 أيضاً، فإن تلك السنة المالية شهدت أيضاً توقيع مذكرتي تفاهم مع جهتين دوليتين في مايو من عام 2017: الأولى مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والثانية مع مجلس جنوب إفريقيا للخدمات المالية.

هـ. التواصل مع جهات محلية ومنظمات دولية لاستكمال بيانات متعلقة بالاستبيانات:

ما قامت به الهيئة من جهود في إطار استكمال بيانات خاصة بالاستبيانات التي أجرتها جهات محلية وأخرى دولية خلال السنة المالية الماضية نعرضه كالتالي:

الجهة	الاستبيان
مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	· IFSB Working paper on issues arising from Changes in Capital
مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	· Requirements of Takaful undertakings On the Implementation of the IFSB Standards 2017
مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	· IFSB Draft Working Paper on Recovery and Insolvency Issues for Institutions Offering Islamic Financial Services · IFSB Membership Expectations Survey 2018
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)	Financial Literacy Initiatives Review
IMF – World Bank هيئة تشجيع الاستثمار المباشر KDIPA	· Doing Business 2017 · Doing Business 2018 • تقرير ممارسة أنشطة الأعمال واقتراح تشكيل "فريق تنسيق ومتابعة شؤون الاستبيانات الدولية ذات العلاقة بدور الهيئة الرقابي والتنظيمي"
صندوق النقد الدولي	IMF Article IV Consultation Questionnaire for CMA
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO	· MMoU Monitoring Group Survey Questionnaire · GEMS Data Sharing Platform · IOSCO Standards Implementation Monitoring (ISIM) Program on Secondary and Other Market Principles
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	OECD Survey of Corporate Governance Frameworks in (the Middle East & North Africa (MENA
اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	استبيان تسعير الشركات عند إدراجها وإشكاليات الشطب الاختياري والإجباري للشركات المدرجة
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية AAOIFI	المشاركة في رسم مستقبل المعايير الشرعية ونشاط أيوفي الشرعي

و. تبادل المعلومات مع جهات إقليمية وعربية ودولية:

شهدت السنة المالية (2018/2017) قيام الهيئة بتبادل المعلومات والبيانات والردود المتعلقة باستفساراتٍ متبادلة لأغراض مختلفة مع جهاتٍ عدة، إقليمية وعربية ودولية، كتلك المتبادلة مع هيئاتٍ مماثلة، كتبادل تلك البيانات مع الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، وكذلك مع الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، و هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، و هيئة مالطا للخدمات المالية MFSA، وهيئة رقابة السلوك المالي في المملكة المتحدة FCA ومفوضية الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC، وهيئة الأوراق المالية الأردنية، وكذلك هيئة الأوراق المالية والسلع في دبي– الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأسواق المالية اللبنانية، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة أسواق المال التركية.

إضافةً إلى تبادل البيانات مع جهاتٍ رقابية أخرى كبنك البحرين المركزي، وكذلك مع منظمات إقليمية ودولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

أما طبيعة البيانات فقد تنوعت بين أغرض تنظيمية ورقابية مختلفة كتوجهات إدراج الشركات العائلية في أسواق المال، إضافةً إلى بيانات خاصة بإدراج الشركات وشطبها، وأخرى خاصة بمتطلبات الترخيص لبعض الأنشطة وآلية إدارة المحافظ المالية والخاصة إضافةً إلى استفسارات خاصة بالرسوم المترتبة على بعض أنشطة الأوراق المالية، كما استهدفت بعض البيانات المتبادلة معلوماتٍ متعلقة بجوانب تدريبية ورقابية مختلفة.

الباب السادس

إنجازات الهيئة على صعيد تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلي

هيئة أسواق المال

مقدمة

تبنت الهيئة مبدأ التطوير المستمر لبيئة أعمالها إيمانا منها بضرورة مواكبة التطورات ذات الصلة بتلك البيئة من ناحية، والقيام بالمهام الأساسية المنوطة بها على الوجه الأكمل من ناحية ثانية، هذا وقد شهدت السنة المالية الماضية تنفيذ توجهاتٍ شتى، بعضها على صعيد تحسين بيئة العمل الإدارية عبر سياساتٍ متكاملة تضمن تحقيق جودة الأداء وسرعة إنجاز المهام والأعمال واختصاراً للوقت والجهد، وأخرى استهدفت الارتقاء بكفاءة الموظفين وتطوير قدراتهم من خلال برامج تدريبية وتأهيلية ودورات تخصيصية و تبادلاً للخبرات مع جهاتٍ مماثلة، أما بعضها الثالث فاستهدف تطوير السياسات واللوائح المالية لمواكبة التطورات ذات الصلة بالقضايا المالية والتواءم مع نمو حجم الأنشطة مع مواكبة التطورات التقنية سواءً تعلقت بأمن المعلومات أو البرامج والتطبيقات.

نستعرض كافة الإنجازات ذات الصلة ببيئة العمل داخل الهيئة بشيءٍ من التفصيل وفق الفصول الرئيسية التالية:

الفصل الأول – المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية.

الفصل الثاني – تنظيم الشؤون المالية والخزانة.

الفصل الثالث – التنظيم والتحديث التقني.

الفصل الرابع – تطوير الأداء وإدارة المخاطر.

الفصل الخامس – التخطيط الاستراتيجي.

الفصل الأول

المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية

تعتمد الهيئة قواعدوسياساتٍ متكاملة بهدف تنظيم الإجراءات الإدارية الخاصة بالموظفين طيلة فترة عملهم، وتحرص بصورة دورية على تحديثها وتعديلها وفق متطلبات العمل، وقد شهدت السنة المالية (2018/2017) اتخاذ إجراءاتٍ شتى على هذا الصعيد، حيث تم نشر لوائح الموارد البشرية وتوعية الموظفين بحقوقهم وواجباتهم عن طريق بوابة الهيئة الداخلية، كما تم العمل على تطوير النظم واللوائح المكملة لدليل سياسات واجراءات الموارد البشرية، وكذلك تطوير الهيكل التنظيمي بما يتماشى مع الخطط التنموية وتوجهات الهيئة وبما يساعد على تطوير الأداء داخل الهيئة وتحسين بيئة العمل الإدارية بما يسهم في التنفيذ الفعّال للمهام وممارسة الصلاحيات، فضلا عن سلاسة اتخاذ القرار وسرعة إنجاز الأعمال مع الحرص على تبسيط وتحديث الإجراءات الخاصة بخدمات الموظفين بما يكفل تحقيق الجودة واختصار الوقت والجهد والاستفادة المثلى من وسائل تقنية المعلومات. بما في ذلك نظام الإفصاح الخاص بممتلكاتهم وكذلك نظام التأمين الجماعي لهم ولعائلاتهم، إضافةً إلى ربط نظام الموارد البشرية بنظام التأمينات الاجتماعية لضمان تحديث بيانات العاملين على قاعدة بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وفي إطارٍ متصل بسعي الهيئة الدائم للارتقاء بكفاءة موظفيها وتأهيلهم وتمكينهم من امتلاك مقومات أداء مهامهم على الوجه الأكمل، قامت خلال السنة المالية الماضية بدراسة البرامج والاحتياجات التدريبية استناداً لطبيعة مهام الوظائف المختلفة واحتياجات العمل والمسؤوليات الوظيفية المترتبة، مع الأخذ بعين الإعتبار حاجة الوحدات التنظيمية لتطوير خبرات موظفيها في مجالات محددة لتعزيز الكفاءة والإنتاجية، كما تمت دراسة ومتابعة وتقييم محتوى الدورات التدريبية ومدى توافقه مع الاحتياجات التدريبية لموظفي الهيئة وكذلك مع خطة تطوير موظفي الهيئة بالإضافة إلى آليات وسبل استبدال البرامج ببرامج أخرى في حال عدم توافقها مع المهام الوظيفية للمرشح او انتفاء حاجة الوحدة التنظيمية لهذا النوع من التدريب، لتعقب ذلك ذلك عملية تقييم شاملة ودقيقة لمدى كفاءة الجهات التدريبية التي يتم التعامل معها وفق المعطيات المتاحة وبما يحقق اختيار افضل وأكفأ المؤسسات التدريبية المحلية والعالمية، لتتوصل نتيجة ذلك إلى تحديد مجموعة من البرامج التدريبية والدورات التخصصية المطلوبة ومجالاتها، لتشهد السنة المالية الماضية تنفيذ نحو 100 برنامج تدريبي خارجي 80% منها كانت برامج فنية متخصصة و20% استهدفت تنمية وتطوير المهارات الإدارية والقيادية، إضافةً إلى تنفيذ نحو (520) ساعة تدريبية من خلال الدورات التأهيلية وبرنامج حديثي التخرج في العديد من الموضوعات الفنية المتخصصة والإدارية والقيادية.

هذا، وقد تراوحت تلك البرامج التدريبية بين برامج محلية (نحو 25 برنامجاً) تم تنفيذها بالتعاون مع جهاتٍ تدريبية معتمدة كمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ومركز صندوق النقد الدولي، وشركة ارنست اند يونغ، وكذلك الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، إضافةً إلى مركز الكويت للتحكيم التجاري – غرفة تجارة وصناعة الكويت، وبرامج خارجية تم تنفيذها في أعرق الجامعات والجهات التدريبية المرموقة، شارك فيها نحو (141) موظفاً، كما شارك نحو (73) موظفاً من موظفي الهيئة في العديد من المؤتمرات وورش العمل المحلية والخارجية استهدفت التعريف بآخر المستجدات والتطورات في المجالات الرقابية والفنية المتخصصة.

أما على صعيد التدريب التأهيلي، فقد نظمت الهيئة (22) برنامجاً تأهيلياً وبرامج شهادات مهنية بلغ عدد ساعاتها التدريبية (306) ساعة، شارك فيها ما يقارب (304) موظفاً من مختلف قطاعات الهيئة في تخصصات عمل مختلفة لاسيما مهام الرقابة المالية والتطوير المؤسسي والمعايير المحاسبية وأسس الخدمات المالية والتمويل الإسلامي والجرائم المالية وكيفية تفاديها، بالإضافة الى البرامج السلوكية والإدارية. وبرامج الشهادات المهنية كمحاسب اداري معتمد ومحاسب مالي دولي معتمد، وشهادة الزمالة المهنية – المراقب والمدقق الشرعي.

وفي إطار تعزيز التبادل العلمي والثقافي استضافت الهيئة مجموعة من المتخصصين في مجالاتٍ عدة،خاصةً في مجالات تطوير الأداء والتخطيط الاستراتيجي،وكذلك المجالات الرقابية وذلك في إطار مجموعة البرامج التي يتم تقديمها بالتعاون مع جهات عالمية وعربية مرموقة.

وفي سياقٍ متصل، وعلى صعيد برامج الهيئة لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج، والتي تندرج في إطار قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية، قامت الهيئة بإتخاذ إجراءاتها اللازمة لتنفيذ رابع برامجها بدءاً بالإعلان عن البرنامج واستقبال الطلبات وفرزها وبالتالي

التنسيق لإجراء المقابلات الشخصية للمتقدمين ومن ثم اختيار اعلى عشرين متقدماً من المتقدمين المستوفين لشروط القبول بعد اجتيازهم للمقابلات الشخصية، هذا ومن المنتظر أن يستمر هذا البرنامج الذي بدأ أولى فعالياته (مرحلة التدريب النظري) في ديسمبر من عام 2017 حتى ابريل من عام 2018، وتجدر الإشارة إلى أن مرحلة التدريب النظري تتضمن خضوع المتدربين لنحو 19 برنامجاً تدريبياً مكثفاً في عدة مجالات منها المحاسبة والرقابة المالية والجوانب القانونية و المهارات السلوكية والإدارية اللازمة ويتم تقديم تلك البرامج بالتعاون مع جهات تدريبية معتمدة بالإضافة الى مشاركة متخصصين من موظفي الهيئة في تقديم بعض تلك البرامج التخصصية. كما تتضمن أيضاً تقييماً للمتدربين خلال هذه المرحلة.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى قيام الهيئة بتوظيف (11) متدرباً من متدربي ثالث تلك البرامج والذي اختتمت فعالياته خلال مطلع السنة المالية الماضية (أبريل 2017).

وفي إطار متصل بالمجال التدريبي تجدر الإشارة إلى تبني الهيئة مشروعاً لتطبيق بوابة تدريب ألكترونية مشتركة بين الجهات المنظمة لأسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بهدف تكامل البنى التحتية لتلك الجهات من خلال بناء منصة إلكترونية تراعي أعلى معايير أمن المعلومات، وتساعد على تحقيق أهداف عدة أهمها: تبادل الخبرات والبرامج التدريبية من خلال نشرها على بوابة التدريب الإلكترونية وفق آلية ملائمة، وتسهيل آليات استقبال طلبات التسجيل في البرامج التدريبية، وتوفير قاعدة بيانات معرفية تحتوي على جميع المواد العلمية للبرامج التدريبية المشتركة وتيسير الوصول إليها،إضافةً إلى البيانات والإحصائيات الخاصة بأنشطة منتسبي الجهات المعنية.

أما تنفيذ المشروع فيمر بمراحل ثلاث، الأولى منها تتضمن تسجيل كلٍ من مسؤولي التدريب و منتسبي الجهات في البوابة وكذلك تفعيل الصلاحيات الخاصة بمسؤولي التدريب لإعداد ونشر البرامج التدريبية، إضافةً إلى تفعيل الصلاحيات العامة لمنتسبي الجهات لاستعراض البرامج التدريبية.

أما ثاني مراحله فمن المنتظر أن يتم فيها إضافة خدمة التسجيل في البرامج التدريبية المنشورة آلياً عن طريق البوابة، أما ثالث وآخر مراحل المشروع فتتضمن تفعيل القاعدة المعرفية والتي سيتم جمع محتواها تدريجياً من خلال البيانات التي يتم إدخالها من قبل مسؤولي التدريب، مع إتاحة إمكانية الاشتراك بالنشرات الشهرية (Newsletters)، إضافة إلى إمكانية البحث واسترجاع المواد التدريبية من قاعدة البيانات المعرفية والقدرة على إنشاء تقارير ديناميكية تبين الإحصائيات والمعلومات التاريخية حول أنشطة المستخدمين ومحتوى البرامج التدريبية.

هذا، وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى والثانية وجاري استكمال المرحلة الثالثة من المشروع.

الفصل الثاني

مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة

تحرص هيئة أسواق المال على إدارة عملياتها المالية ومباشرة وتنفيذ إجراءاتها وفقاً للقواعد والسياسات والنظم المعتمدة بما في ذلك بطبيعة الحال إدارة توظيف واستثمار إحتياطياتها النقدية، وإعداد ميزانيتها السنوية ومباشرة الإجراءات المالية لتنفيذها إيراداً ومصروفاً وإعداد التقارير والبيانات المالية المتعلقة بها متضمنةً الحساب الختامي،إضافةً إلى تطبيق منظومة المشتريات والمناقصات والعقود لتوفير احتياجاتها من مواد أو خدمات أو استشارات أو تنفيذ أعمال ومقاولات، وبصورة أكثر تفصيلاً يمكن تناول ماتم إنجازه على هذا الصعيد خلال السنة المالية الماضية بالآتي:

على صعيد الإجراءات المتصلة بالميزانية تم تطوير اللائحة المالية للهيئة سعياً لمواكبة التطور في بيئة أعمالها ولتتناسب مع اتساع حجم أنشطتها وتغطية كافة احتياجاتها التنظيمية المالية، كما تم تطوير الهيكل المالي للميزانية والهيكل المالي للمحاسبة، حيث تم إضافة وحذف ودمج بعض البنود والأنواع بما يخدم توسع نشاط الهيئة ويعكس مستجدات القرارات الصادرة ذات العلاقة ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك في إطار الحرص على تجاوز ملاحظات وزارة المالية على الهيئة، كما تم إنجاز المرحلة الأولى من تطوير نظام الميزانية الآلي لإعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية وفق آلية تسمح بتتبع الميزانية وإجراء التعديلات والمناقلات بين بنودها بسهولة ويسر، كما تم إعداد مشروع الميزانية السنوية للهيئة للسنة المالية 2019/2018 واعتماده ورفعه إلى مجلس الوزراء.

كما تم في إطار تلبية متطلبات الجهات الرقابية على الهيئة إعداد تقارير ربع سنوية جديدة وتقارير متابعة تنفيذ الميزانية للسنة المالية (2018/2017)، وفي إطارٍ متصل بمجال الأرشفة الالكترونية للمستندات ذات الصلة بالميزانية والفواتير وطلبات الشراء تمت أرشفة نحو (5423) مستنداً.

في مجال المشتريات والخدمات فإضافة إلى المهام الدورية المتعلقة بتأمين احتياجات الهيئة من مشتريات أو خدمات أو تنفيذ أعمال، تمت مراجعة كافة نماذج تسجيل الموردين والتأكد من توافر كافة المستندات المطلوبة المحدثة،إضافةً إلى تعديل وتطوير نموذج تقييم الموردين، كماتم أيضاً تحديث النماذج الخاصة بصرف الفواتير واعتماد العقود وتجديدها إضافةً إلى تحديث دليل السياسات والإجراءات التنفيذية للمشتريات والعقود والمخازن.

وفي إطارٍ متصل تم التنسيق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتحديث البيانات المالية لموظفي الهيئة المسجلين لدى التأمينات الاجتماعية المستقيلين والحاليين لإنجاز عملية الربط الالي بين الهيئة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية،وكذلك تسوية العلاوة الخاصة لموظفي الهيئة منذ إنشائها وسداد قيمة اشتراكات التأمين التكميلي وصندوق الزيادة عن العلاوة الخاصة لحصة رب العمل للمؤسسة العامة للتأمينات، كما تم العمل على تعديل وتحديث نظام الرواتب الآلي ليتوافق ومتطلبات النظام الآلي للمؤسسة المذكورة، كما تم العمل على تطوير آلية اعداد التدفقات النقدية المتوقعة تحريا للدقة في تقدير احتياجات الهيئة المالية، وكذلك العمل على متابعة سندات الصرف والتحويلات البنكية والشيكات من السلطة المختصة ومتابعة تنفيذها لدى البنوك المعنية.

أما على صعيد إدارة وتنظيم ومباشرة إجراءات استثمار الاحتياطيات النقدية للهيئة وفوائضها المالية بما يحقق اعلى العوائد وبأقل مخاطر والعمل على تدبير السيولة المالية اللازمة لمواجهة احتياجات الهيئة وذلك وفق القواعد والسياسات المعتمدة، تم تعديل وتحديث دليل سياسة استثمار الفوائض المالية وتم أيضاً إعداد التقارير الشهرية والربع سنوية المتعلقة باستثمار تلك الفوائض.

على صعيد المهام المحاسبية تم تشغيل نظام إصدار الشيكات الالكتروني من خلال النظام المالي إضافة إلى تطوير إجراءات حفظ وتسليم والغاء الشيكات وحفظ الشيكات الملغية وكذلك تطوير سندات القبض، ومتابعة كافة عقود الهيئة والدفعات الخاصة بها وتبويبها لسهولة الاستجابة لطلبات الجهات الرقابية، وكذلك تطوير آلية حفظ النسخ الورقية للقيود المحاسبية والمستندات الداعمة لضمان سهولة الرجوع إليها.

وفي الإطار ذاته تم اتخاذ إجراءات عدة لتفعيل إجراءات الرقابية الداخلية في مجال المهام المحاسبية كإعداد القيد المحاسبي وعملية الترحيل إلى الأستاذ العام، وكذلك قيد الموردين وبياناتهم في النظام المالي، إضافةً إلى اعداد التسويات البنكية وصرف الدفعات المستحقة على الهيئة، واستلام الإيرادات واعداد سندات القبض واعداد القيود المحاسبية الخاصة بها.

ومن ناحيةٍ أخرى، فقد تم العمل على جرد محتويات الخزنة وتسجيل كافة محتوياتها حفاظا على أصول وحقوق الهيئة كما تم أيضاً تطوير وتعديل دليل الحسابات بما يتوافق ومتطلبات الأعمال والمعايير الدولية لإصدار التقارير المالية، وكذلك تفعيل نظام الاستحقاق والتأجيل من خلال النظام المالي وربط ذاك النظام بنظام الموارد البشرية لضمان توافق مخرجات النظامين.

على صعيد المخازن تم العمل على فرز وتصنيف مواد المخازن وإنجاز كشوف المواد الصادرة والواردة وكذلك تشغيل نظام المخازن بما يضمن توافق كافة عمليات الاستلام والتسليم والتقارير والنماذج المستخدمة وفق الضوابط المعتمدة المنظمة للإجراءات التنفيذية للمشتريات والعقود والمخازن.

الفصل الثالث

التنظيم والتحديث التقني

تواصل الهيئة جهودها لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة لاسيما تلك المتعلقة بجرائم الانترنت والاحتيال الالكتروني والتي شهدت نمواً غير مسبوق العام الماضي، الأمر الذي جعل من أمن المعلومات وضمان سريتها وحمايتها من الوصول إليها بطريقة غير مصرح بها أو من مخاطر التلاعب بها أو فقدانها سواءً كان متعمداً أم لم يكن، مسؤولية حيوية بالغة الأهمية.

هذا، وقد اعتمدت الهيئة سياسات وإجراءات فعالة لحماية كافة المعلومات الحساسة والمهمة، كما تم العمل على تعزيز هذه السياسات والإجراءات ببنية تحتية متطورة تعمل على حماية أمن المعلومات والتحسين المستمر للخدمات الرقابية المقدمة سواء للشركات أو للأفراد.

كما عملت الهيئة على زيادة الوعي الأمني لدى العاملين لديها وتوعيتهم بقواعد أمن المعلومات بالتوازي مع الضوابط الأمنية لضمان نجاح التغيير في الثقافة الأمنية والسلوك العام فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات الحساسة والتعامل معها ضمن الأعمال اليومية بصورتيها الورقية والإلكترونية.

وقد ركزت هيئة أسواق المال على تطبيق معايير أمن المعلومات بصورة مستدامة وذلك من خلال فريق عملٍ من الأفراد المؤهلين وذوي المعرفة اللازمة للحفاظ على سرية المعلومات والأنظمة الأساسية على أعلى مستوى، إضافة إلى إجراء اختبارات للشبكة الداخلية للهيئة بصورة دورية على مدار السنة للتأكد من سلامتها وأمنها واجتيازها المعايير القياسية ومعالجة الثغرات التي تكشف عنها التقارير الأمنية.

وعلى صعيد آخر، قامت هيئة أسواق المال بتنفيذ عدة مشاريع وبرامج و أنشطة ساهمت في تطوير بيئة الأعمال لديها، يمكن إدراجها بصورةٍ عامة في مجالي : أمن المعلومات والبرامج والتطبيقات، نوجز أبرزها وفق الآتي:

أولاً: في مجال أمن المعلومات:

تم تنفيذ المشاريع والأنشطة التالية:

- نظام حماية الأجهزة المحمولة – Mobile Device Management (MDM)

قامت الهيئة بتركيب نظام حماية الأجهزة المحمولة والذي يختص بحماية بيانات الهيئة على الهواتف المحمولة لموظفيها، كما يوفر قناة آمنة لربط الجهاز المحمول بأنظمة الهيئة لتسهيل عمل الموظفين اليومي.

- نظام حماية الوصول لنقاط الشبكة – NAC Solution

تم تركيب وتشغيل نظام حماية الوصول لنقاط الشبكة والذي يوفر معايير أمنية قياسية لكافة منافذ الشبكة الخاصة بالهيئة، و يتفقد المعايير الخاصة بالأجهزة المرتبطة بتلك الشبكة، كما يمكنه حجب الاتصال مباشرة على أي جهاز في حال عدم اجتيازه هذه المعايير.

- نظام كشف التهديدات المتقدمة – FireEye (0day threat attack)

يعتبر نظام كشف التهديدات المتقدمة من أهم أنظمة الدفاع عن أمن المعلومات في الهيئة، حيث يقوم هذا النظام بحماية الهيئة من التهديدات المتقدمة والتي لم يتم رصدها من قبل شركات مكافحة الفيروسات والبرامج الخبيثة، وذلك من خلال تحليل الملفات الواردة الى شبكة الهيئة واختبارها للتأكد من خلو ها من أي تهديدات محتملة.

- نظام محاكاة الخداع البريدي – PhishMe

يساعد نظام محاكاة الخداع البريدي على تطبيق الحملات التوعوية في مجال أمن المعلومات، حيث يمكن فريق أمن المعلومات من ارسال رسائل توعوية وكذلك رسائل محاكاة الخداع البريدي لقياس مستوى وعي الموظفين في مجال أمن المعلومات.

وفي إطار أمن المعلومات أيضاً، وتحديداً على الصعيد التوعية به قامت الهيئة بإعداد خطة متكاملة متضمنةً جداول زمنية وآليات نشر الوعي بأمن المعلومات بين موظفيها.

- استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث Business Continuity

وفي الإطار ذاته أيضا وسعياً لضمان استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث قامت الهيئة بإعداد سياسة استمرارية الاعمال لديها، كما تم إعداد تقرير تحليل أثر الاعمال وكذلك تقرير تقييم المخاطر، على أن يتم استكمال المنظومة خلال عام ٢٠١٨.

كما تم أيضاً تحديث دليل سياسات وإجراءات الهيئة في المجال التقني ليشمل سياسات وإجراءات إضافية تواكب المعايير العالمية في هذا المجال، فقد تم إضافة على سبيل المثال لا الحصر سياسة الجدار الناري، سياسة الأجهزة المحمولة، سياسة التعهيد الخارجي، وغيرها.

ثانياً: في مجال البرامج والتطبيقات:

حيث تم العمل على تنفيذ المشاريع والبرامج التالية:

- بوابة الهيئة الداخلية:

تم إطلاق النسخة الجديدة من بوابة الهيئة الداخلية خلال عام 2017، كما تم إضافة وظائف جديدة وتوفير خدمات عديدة للموظفين من خلال البوابة بحلتها الجديدة.

- نظام التطبيقات الذكية:

تم تطوير نسخة جديدة من نظام التطبيقات الذكية متوافقة مع مجموعة واسعة من الأجهزة الذكية بتصميم جديد ومزايا إضافية تساعد على سهولة الوصول الى الأخبار والمعلومات، ويستهدف هذا التطبيق الأشخاص المرخص لهم والمهتمين بسوق المال.

- المجلة التوعوية للهيئة:

تم تطوير تطبيق خاص يساعد الهيئة على إصدار ونشر المجلة التوعوية الخاصة بها إضافة الى وظائف أخرى تزيد من فعالية نشر المجلة.

- نظام إدارة المشاريع المؤسسية:

تم تصميم نظام إدارة المشاريع المؤسسية ليتناسب مع المهام ذات الصلة بإعداد استراتيجيات الهيئة ويتيح إمكانية متابعة والاشراف على مشاريعها بما في ذلك المؤشرات التفاعلية والتقارير الخاصة بها.

- نظام التراسل الالكتروني الحكومي:

وهو النظام الذي تم تصميمه من قبل الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، والذي يمكن كافة الجهات الحكومية من التراسل الالكتروني فيما بينها لتحقيق بيئة خالية من الورق.

- نظام متابعة تطبيقات التواصل الاجتماعي:

نظام متابعة تطبيقات التواصل الاجتماعي يمكن الهيئة من متابعة الأخبار ذات العلاقة باختصاصاتها على تطبيقات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية.

- نظام التوظيف:

يختص نظام التوظيف في استقبال طلبات التوظيف والبرامج التدريبية المعلنة من قبل الهيئة، ويشمل هذا النظام خصائص تنظيم المقابلات بما يتوافق مع سياسة التوظيف في الهيئة.

- نظام إدارة سجل المخالفات:

تم التشغيل الفعلي لنظام إدارة سجل المخالفات خلال عام 2017 والذي يعمل على إدارة عمليات رصد المخالفات التي يرتكبها الأشخاص المرخص لهم.

- نظام إدارة المخازن:

تم تطوير نظام إدارة المخازن الذي يعمل على مراقبة المخزون وإدارة طلبات صرف المواد ومتابعة الكميات وإصدار تنبيهات تتعلق بنوعية الطلبات وحدودها الدنيا والعليا وصلاحيات الأصناف.

- نظام الموارد البشرية:

من أهم التحديثات التي تمت على النظام خلال عام 2017 اصدار الأشرطة الآلية لتسليم المعلومات شهرياً للمؤسسة العامة التأمينات الاجتماعية، كما يشمل التطوير إعادة تصميم الخدمة الذاتية وإضافة خدمات قيمة للموظفين.

- توحيد مصادر المعلومات:

يهدف نظام توحيد مصادر البيانات الى ربط الأنظمة التي تتداول معلومات وأخبار الهيئة، وذلك لتجنب تكرار نشر القرارات والاعلانات على منصات مختلفة، مما يساعد على تقليل الجهود اللازمة ونشر المعلومات والبيانات وزيادة دقتها.

- البنية المعلوماتية التحتية:

قامت الهيئة خلال عام 2017 بإحداث تطوير رئيسي على البنية المعلوماتية التحتية وذلك عن طريق استبدال الأجهزة والمعدات في مركز البيانات الرئيسي بأخرى حديثة تتواكب مع التطورات التقنية وتتماشى مع سياسات الهيئة بشأن سياسة إحلال الأجهزة، كما تمت الاستفادة من الأجهزة المستبدلة في مركز بيانات الهيئة المساند.

- أنظمة التقارير الذكية:

هي تقارير تمكن من الوصول الى المعلومات المطلوبة بسهولة ويسر، عبر لوحة تفاعلية تحتوي على مؤشرات قياسية.

- منصة الرسائل النصية:

منصة الرسائل النصية تمكن الهيئة من ارسال الرسائل النصية القصيرة لكافة المعنيين بأنشطتها، سواء كانوا موظفين أو شركات أو أفراد، وتتكامل هذه المنصة مع أنظمة الهيئة لإرسال الرسائل النصية.

الفصل الرابع

تطوير الأداء وإدارة المخاطر

تنظيم بيئة العمل الداخلية للهيئة والتحديث المستمر لها والارتقاء بمستوى إدارة المخاطر فيها يعد أحد أدوات الهيئة الفاعلة لتحقيق توجهاتها الاستراتيجية الطموحة في مجال عملها، وقد قامت الهيئة خلال السنة المالية (2018/2017) بتحقيق العديد من الإنجازات في مجال تطوير الأداء وإدارة المخاطر، نوجزها أهمها بالتالي:

- استكمال وتحديث هيكـل التنظيـم الإداري للهيئة واعتماده في ابريل من عام 2017.
- إعداد كافة اختصاصات قطاعات الهيئة والمكاتب التابعة للمدير التنفيذي بعد تحديد أهدافها العامة ومهامها الرئيسية واعتمادها في أغسطس من عام 2017، وكذلك إعداد واعتماد اختصاصات الوحدات التابعة لمجلس المفوضين في فبراير من عام 2018.
- إعداد وتطوير جداول صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل كافة قطاعات الهيئة والمكاتب التابعة للمدير التنفيذي تماشيا مع الهيكل التنظيمي المستحدث والاختصاصات والقوانين واللوائح المعتمدة، واعتماد بعضها في ديسمبر من عام 2017 واعتماد بعضها الآخر في فبراير من عام 2018 بعد إجراء التعديلات اللازمة بشأنها.
- دراسة أدلة السياسات الخاصة ببعض الوحدات التنظيمية وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها كتلك الخاصة بالمشتريات والعقود والمخازن، وكذلك تلك المتعلقة بإدارة تقنية المعلومات إضافةً إلى دليل سياسات وإجراءات استثمار الفوائض المالية، وكذلك دليل سياسات التحقيق في الهيئة.

الفصل الخامس

التخطيط الاستراتيجي

تولي هيئة أسواق المال الجانب الاستراتيجي في عملها أهميةً مضاعفة، سواءً على صعيد تحقيق توجهاتها الاستراتيجية الهادفة لتحقيق نقلةٍ نوعية في مسار أنشطة الأوراق المالية والتي تتقاطع في الوقت ذاته مع التوجهات التنموية الحكومية، أو على صعيد التخطيط الاستراتيجي الداخلي الذي تتم ترجمته خططاً تشغيلية سنوية تسهم في نجاح قطاعات الهيئة في تحقيق توجهاتها وتحقق التكامل المطلوب بين أدوارها وتؤسس لنجاح الهيئة في تحقيق توجهاتها ذات الصلة بمنظومة أسواق المال.

نستعرض في هذا الجانب من تقريرنا بإيجاز أهم الإنجازات الاستراتيجية المتحققة، مع الإشارة إلى أننا سنرجئ الحديث عن الكثير من التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للجزء الخاص بالرؤى والتطلعات المستقبلية من تقريرنا.

فقد حرصت الهيئة على الصعيد الاستراتيجي على تنفيذ الجوانب المتعلقة بعملها في إطار مسودة برنامج عمل الحكومة التي تأتي بدورها ترجمةً لمضامين النطق السامي، كما قامت بإجراء التنسيق المطلوب مع وزارة التجارة والصناعة بشأن تزويدها بالإجراءات المتبعة المتعلقة بالجزء المتعلق بحماية حقوق صغار المستثمرين من مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال كأحد مؤشرات برنامج عمل الحكومة بإعتبار ذلك المؤشر هو الوحيد الذي يندرج في إطار اختصاصات الهيئة، كما قامت بالتنسيق مع الوزارة المذكورة بشأن تزويدها بالأهداف الاستراتيجية والمبادرات المقترحة للهيئة والتي تتوافق مع استراتيجية الوزارة.

كما قامت بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن التقرير السنوي الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التنسيق مع الأمانة أيضاً بشأن الاستراتيجيات الوطنية التنموية، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى إدراج مشروع نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL الوارد ضمن الخطة الإنمائية، وهو مشروعٌ تطويريٌ مستمر تبنته الهيئة من منطلق حرصها على مواكبة أحدث المعايير العالمية المتبعة في سائر أنشطة الأوراق المالية سعياً لتوفير بيئة استثمارية مواتية تمتلك المقومات المطلوبة، لا سيما على صعيد الشفافية والإفصاح، وممارسة الدور الرقابي بصورةٍ فاعلة و تعزيز مبادئ الشفافية والافصاح في أسواق المال من خلال توفير نظام آلي لدى الهيئة لاستقبال الإفصاحات عن المعلومات والبيانات المالية وغير المالية من الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم، من خلال توحيد أشكال عناصر الإفصاح والتقارير، مما يسهل التعاطي والتعامل معها من قبل جميع الأطراف المتعاملة، ويضمن دقة تلك المعلومات والبيانات، واتاحتها وتوفيرها في الوقت المناسب لكافة اصحاب المصالح ولأوسع شريحة من المعنيين، وذلك فضلاً عن تخفيض أعباء الالتزام على الجهات المناط بها الإفصاح، وتجدر الإشارة إلى تناول هذا المشروع بصورةٍ مفصلة في جانبٍ آخر من تقريرنا.

على الصعيد الإقليمي كان للهيئة نشاطٌ لافت على صعيد أعمال اللجنة الإشرافية المكلفة بدراسة استراتيجية وآليات تحقيق تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي لاسيما على صعيد الإجراءات ذات الصلة بإنجاز المهام الاستشارية لإعداد آلية تكامل الأسواق واختيار الجهة الاستشارية العالمية المتخصصة.

على الصعيد الاستراتيجي الداخلي، فإضافةً إلى إلى الجهود الاستراتيجية المتعلقة بالإعداد لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها والتي تراوحت بين مشاريع تم استكمالها وأخرى قيد التنفيذ وثالثة من المنتظر أن تبدأ إجراءات تنفيذها لاحقاً، والتي تم استعراض معظمها في جوانب أخرى من التقرير (كمشاريع: تطوير منظومة سوق المال، استحداث أدوات استثمارية بديلة للمحافظ المالية المجمعة، الانضمام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية،نظام الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL، تقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية، وضع الضوابط الخاصة بإصدار التراخيص لكلٍ من (CSD, SSF, CCP)، توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام مابعد التداول)، فقد عملت الهيئة على إعداد تقرير متابعة لمشاريع خطتها التشغيلية للسنة المالية (2017/2016)، كما قامت بإعداد خطة لمشاريعها للسنتين الماليتين: (2018/2017)، (2019/2018)، كما تعمل الهيئة على دراسة والإعداد لتنفيذ مشاريع استراتيجية جديدة سيتم استعراضها بشيءٍ من التفصيل عند تناول الرؤى والتطلعات المستقبلية للهيئة.

وأخيراً، وإيماناً من الهيئة بأهمية الجانب التدريبي لتنمية مهارات أعضاء فرق العمل الاستراتيجية لديها، فقد حرصت على إلحاقهم ببرامج تدريبية متخصصة ومؤتمرات تتصل بمهامهم وزيارات عمل للجهات المكلفة بمهام التخطيط الاستراتيجي في هيئاتٍ مماثلة.

الباب السابع
الرؤى والتطلعات المستقبلية

هيئة أسواق المال

لاتقف التطلعات المستقبلية الطموحة لهيئة أسواق المال عند حدود ماتحقق من إنجازات إستثنائية رغم أهميتها، فبعد تحقيقها الانضمام إلى عضوية المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) تتطلع إلى أداء دورٍ فاعل في هذه المنظمة سواءً على مستوى مجلس إدارتها أو من خلال العضوية في لجانها العاملة سعياً لتعزيز دور دولة الكويت في المنظمات الدولية، وكذلك الحال بالنسبة لمواصلة الجهود على صعيد الارتقاء بتصنيف سوق الكويت للأوراق المالية بعد النجاح في ترقيته مؤخراً من سوقٍ مبتدئة إلى سوقٍ ناشئة، وهو توجه يحظى باهتمام الهيئة بالتعاون مع شركة بورصة الكويت، ويمكن القول بأن التوصل إلى بيئةٍ استثمارية جاذبة تمتلك المقومات المطلوبة المتوافقة مع المعايير العالمية المطبقة يبقى هدفاً استراتيجياً للهيئة، إذ أن إيجاد منظومةٍ أسواق مال منظمة تتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية والقدرة على حماية المتعاملين والمستثمرين، متطورة البنى التحتية، متنوعة الأدوات الاستثمارية مع كفاءة المنظومة الرقابية والإشرافية، تمثل حجر الأساس في التوصل إلى تلك البيئة المطلوبة التي تمثل بدورها أحد المتطلبات الرئيسة للارتقاء بالإقتصاد الكويتي سعياً للتوصل إلى الهدف الاستراتيجي في التحول إلى مركزٍ مالي إقليمي رائد.

هيئة أسواق المال ترى في مقومات (الكفاءة والتنافسية،حماية المستثمرين، استقرار أسواق المال، التنمية المستدامة) مرتكزات رئيسية لتلك البيئة الاستثمارية، مما دفعها لجعلها المحاور الأساسية لتوجهاتها الاستراتيجية التي ضمنتها خطتها الاستراتيجية للأعوام (2018-2021).

وسعياً للتوصل إلى كلٍ من المقومات الأربع آنفة الذكر، حددت الهيئة أهدافاً استراتيجية تنبثق عنها مجموعة مبادرات، وبصورةٍ أكثر تحديداً يمكن القول بأن الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة (2018-2021) تتضمن أربعة محاور استراتيجية يساعد في تحقيقها اثنى عشر هدفاً استراتيجياً من خلال أربعٍ وأربعين مبادرة.

الرؤى والتطلعات المستقبلية للهيئة تتضمنها تلك الخطة الاستراتيجية بصورةٍ رئيسية، مع الإشارة إلى أن بعضاً من مباداراتها تمثل مشاريع قيد التنفيذ لدى الهيئة ويجري العمل على استكمالها في المرحلة الراهنة في حين أن بضعها الآخر لايزال قيد الإعداد الاولي حالياً، لذا فإننا سنعمل على استعراض أبرز الرؤى والتطلعات المستقبلية للهيئة من خلال استعراض الخطوط العامة للخطة الاستراتيجية للهيئة بأهدافها الاستراتيجية ومبادراتها، كما نعرض لأهم المشاريع قيد التنفيذ الحالي لدى الهيئة والتي تندرج في إطار بعض مبادرات الخطة الاستراتيجية آنفة الذكر، لنختم حديثنا بإيجاز لأبرز التوجهات المتعلقة ببعض أنشطة الهيئة موزعةً وفق اختصاصات قطاعاتها وإداراتها الرئيسة والتي تأتي ترجمة لبعض مبادرات تلك الخطة أيضاً.

فعلى صعيد الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة (2018-2021) نود الإشارة إلى أنها تتضمن المحاور التالية والتي يشمل كل منها أهدافاً عدة، تتوزع عدة مبادرات، وفق الأتي:

- المحور الأول: الارتقاء بكفاءة وتنافسية أسواق المال، عبر السعي لتحقيق الأهداف التالية:
  - تطوير البنى التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، وذلك من خلال مبادراتٍ عدة (التطوير المستمر للبنية التشريعية للهيئة، استكمال مشروع خصخصة السوق، تطوير البنى التحتية لمنظومة التداول ومابعده، تطوير منظومة أسواق تداول اسهم الشركات غير المدرجة في البورصة).
  - تحفيز الإدراج والتمويل طويل الأجل وعمليات الاندماج والاستحواذ: وذلك من خلال المبادرات التالية (التعاون مع المجلس الأعلى للتخصيص لتحفيز خصخصة مؤسسات القطاع العام تمهيداً لإدراجها،خلق بيئة محفزة لإدراج الشركات المساهمة غير مدرجة وكذلك تحفيز الإدراج المشترك للشركات غير الكويتية، إنشاء سوق فاعل للسندات والصكوك، تسهيل إجراءات عمليات الاندماج والاستحواذ).
  - تنويع الأدوات الاستثمارية: وذلك عبر المبادرات التالية: (استحداث أسواق المشتقات المالية، استحداث ضوابط تنظيمية لأنواع جديدة من أنظمة الاستثمار الجماعي وتمكين الأشخاص المرخص لهم بإدارة أنظمة الاستثمار الجماعي من تأسيس أنظمة استثمار جماعي متخصصة، تطوير أدوات استثمارية جديدة، تطوير الصناعة المالية الإسلامية).

- المحور الثاني: حماية المستثمرين، وذلك من خلال العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز ثقة المستثمرين في أسواق المال، وذلك من خلال المبادرات التالية (الارتقاء بمستويات الرقابة على التداولات، تفعيل آليات رصد المخالفات وتلقي الشكاوى والتظلمات والبلاغات،حماية حقوق الأقلية في الشركات المدرجة، تعزيز مبادئ السلوك الأمثل في التداول).
- ترسيخ مبادئ الحوكمة: وذلك من خلال مبادراتٍ عدة أهمها(تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في البورصة، تطوير القواعد المنظمة لاختيار أعضاء مجالس إدارات والإدارات التنفيذية العليا في الشركات المدرجة، تفعيل مبدأ الرقابة اللاحقة على قرارات مجالس إدارات الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم،تعزيز الوعي لدى كبار مساهمي الشركات بأهمية تبني قواعد الحوكمة).
- الارتقاء بمستوى الإفصاح: وذلك من خلال المبادرات التالية (رفع كفاءة الإفصاح لدى الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم، تطوير القواعد المنظمة لتعاملات الأوراق المالية للأشخاص المطلعين، تعزيز مبادئ الإفصاح عن الملكيات (المباشرة وغير المباشرة) لكبار المساهمين.

- المحور الثالث: استقرار أسواق المال، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- الارتقاء بمستوى إدارة المخاطر لدى الأشخاص المرخص لهم، عبر مبادراتٍ عدة (تطوير معايير كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، رفع مستوى إدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية لدى الأشخاص المرخص لهم، تطوير منهجيات تقييم متانة الوضع المالي للأشخاص المرخص لهم، العمل على ضمان التزام الأشخاص المرخص لهم بتبني معايير المحاسبة الدولية).
- تعزيز مستوى الشفافية بشأن المخاطر التي تتعرض لها أسواق المال، وذلك من خلال المبادرات التالية (تطوير نماذج لكلٍ من :تقييم الوضع المالي للشركات المدرجة، تحديد أثر المخاطر النظامية على أنشطة الأوراق المالية، قياس قيمة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، تطوير مؤشرات قياسية لتقييم تنافسية سوق المال).
- تمكين المستثمرين من تقييم المنافع والمخاطر المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية، وذلك من خلال: (العمل على ضمان توافر كافة البيانات المالية عن الشركات المدرجة في البورصة وبيانات التداول، توجيه الأشخاص المرخص لهم حول إصدار الدراسات المتعلقة بالشركات المدرجة).

- المحور الرابع– التنمية المستدامة، عبر تحقيق الأهداف التالية:

- النهوض بمستوى الثقافة المالية والاستثمارية والقانونية المتعلقة بأسواق المال لدى كافة فئات المجتمع، وثمة مبادراتٍ مقترحة في هذا الإطار (إنشاء معهد متخصص بتدريب العاملين في مجال أنشطة الأوراق المالية،التوعية القانونية للمتداولين والأشخاص المرخص لهم والتوعية المالية لفئات المجتمع، رفع الكفاءة المهنية للوظائف واجبة التسجيل، تعزيز الثقافة المالية لدى النشء).
- تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي: وذلك من خلال (تفعيل مذكرات التفاهم والتعاون المشترك مع الجهات ذات الصلة المحلية والإقليمية والدولية، المشاركة في أعمال اللجان المتخصصة المنبثقة عن المؤسسات والهيئات العالمية، المشاركة في المؤتمرات وورش العمل المتخصصة بأسواق المال، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية).
- تطوير البناء المؤسسي وتنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال عدة مبادرات (الإدارة المثلى لموارد الهيئة البشرية والمالية، تطوير البيئة التقنية لخدمات الهيئة الالكترونية، الارتقاء بمستوى أمن المعلومات واستمرارية الأعمال، غرس الثقافة القانونية ومبادئ الهيئة الاستراتيجية لدى موظفيها).

أما على صعيد استكمال المشاريع التي باشرت الهيئة بتنفيذها قبل سنوات تلك الخطة الاستراتيجية والتي تخدم بعض أهدافها الاستراتيجية وتمثل بعض مبادراتها، فمن المنتظر مواصلة بعض أعمال المشاريع الاستراتيجية والانتهاء من بعضها الآخر، إذ من المتوقع البدء خلال السنة المالية المقبلة باختبارات السوق الموسعة ذات الصلة بمرحلتي مشروع تطوير منظومة السوق الثالثة والرابعة واللتين تتضمنان جملة تغييراتٍ جذرية تم استعراضها بالتفصيل لدى الحديث عن هذا المشروع، إضافةً إلى توجهات اعتماد قواعد سوق خارج المنصة (OTC) وتفعيل هذا السوق وكذلك إعداد دليل قواعد السلوك المهني لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمقاصة، كما ستشهد المرحلة المقبلة إطلاق بوابات الإفصاح التي يتضمنها مشروع تطبيق نظام الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL وذلك بصورة متدرجة بعد أن وصل المشروع إلى مراحله النهائية وقاربت نسبة إنجازه الـ85%، ومن المنتظر أيضاً أن يتم قطع أشواطٍ هامة على صعيد مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، كما من المنتظر إنجاز خطواتٍ هامة على صعيد مشروع خصخصة السوق، وتحديداً على صعيد طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك وفقاً لنص المادة 33 من القانون رقم 7 لسنة 2010. هذا، وقد تم تشكيل لجنة طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية في مارس 2017 للإشراف على تنفيذ هذا المشروع.

ومن ناحيةٍ أخرى يجري العمل على صعيد مشروع وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكلٍ من CCP, SSF, CSD، والذي يعتبر مرحلة لاحقة لمشروع (تطوير منظومة السوق) ويتلخص هذا المشروع في دراسة ضوابط و متطلبات الترخيص التي تخول الهيئة إصدار الترخيص لكل من الكيانات التالية وذلك بعد فصل كل كيان بشركة خاصة به:

- وسيط مركزي CCP: Central Counterparty
- جهة تسويات أوراق مالية SSF: Securities Settlement Facility
- وكالة الإيداع المركزي للأوراق المالية CSD: Central Securities Depository

هذا وتم في أغسطس 2017 توقيع عقد مع خبير استشاري للقيام بتقديم خبراته الاستشارية فيما يتعلق بمراجعة سبل ومتطلبات الترخيص بما يشمل البنية التحتية لأسواق المال والممارسات المثلى في الأسواق العالمية والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) والخروج منها بتوصية حول النموذج الأمثل لتطبيقه لدى هيئة أسواق المال.

أما بالنسبة لمشروع تعليمات كفاية رأس المال الهادف لإعداد ووضع تعليمات بشأن معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، غرضها الأساسي المحافظة على مستويات مناسبة من رأس المال تتسق مع حجم المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركة، وقياس ملاءة الشركة وقدرتها على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل وتجاوزها، فقد تم في يونيو 2017 تشكيل لجنة توجيهية لتولي مهام المشروع وكذلك تشكيل فريق العمل في يوليو 2017، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في شهر نوفمبر العام 2018.

أما مشروع إصدار قواعد وضوابط التراخيص للأشخاص المرخص لهم وفقا لنوع النشاط محل الترخيص، فيهدف إلى وضع قائمة بالمتطلبات الواجب توافرها لترخيص أنشطة الأوراق المالية المنصوص عليها في القانون واللائحة، وذلك بعد تحليل أسس كل نشاط والأغراض الخاصة به والواردة ضمن أغراض الشركات المتقدمة للترخيص. ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع يعتمد على استكمال المرحلة الأولى من مشروع "تعليمات كفاية رأس المال" ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في نهاية العام 2020.

أما على صعيد أبرز التوجهات المتعلقة ببعض أنشطة الهيئة موزعةً وفق اختصاصات قطاعاتها وإداراتها الرئيسة والتي تأتي ترجمة لبعض مبادرات لخطة الاستراتيجية أيضاً، فإننا نعرض لأبرزها بإيجاز، فقد وصلت عملية الإعداد لتنفيذ مبادرة إنشاء مجلس استشاري دولي للهيئة إلى مراحلها الختامية.

في مجال الإفصاح، ثمة توجهات عدة لتطويرات هامة، بعضها تشريعي يتعلق بتطوير الكتاب العاشر من كتب اللائحة التنفيذية لمواكبة آخر التطورات في هذا الشأن، وبعضها تنظيمي يتعلق بالانتهاء من تطبيق نظام XBRL، والتنسيق مع شركة البورصة بشأن التنبيه حول بدء حظر التداول والتنسيق مع الجهات الحكومية للإعداد لتوقيع مذكرات تفاهم بشأن إجراء التنسيق المطلوب لتنظيم قوائم الأشخاص المطلعين من موظفي تلك الجهات،إضافةً إلى التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للمعلومات المدنية لتحديد العلاقات بين المساهمين وفقاً لماهو مقرر في الكتاب العاشر من كتب اللائحة التنفيذية.

في المجال الإشرافي والرقابي، هناك توجهات لتطوير نظام الرقابة الآلي بما يتوافق والتعديلات المزمع إجراؤها على أنظمة وقواعد التداول في البورصة، وكذلك تطوير آلية العمل الداخلية ذات الصلة بتلقي التقارير الدورية الخاصة بقواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية وتلك المتصلة بمتابعة وتحديد القائمين بالبيع في قواعد التنفيذ على الأوراق المالية، وثمة توجه آخر لبحث ووضع قواعد ومتطلبات خدمة التداول الالكتروني.

وفي الإطار الرقابي أيضاً، هناك العديد من التوجهات المتعلقة بإعداد واعتماد آليات خاصة بأنشطة مختلفة (تصنيف شركات الاستثمار، تصنيف شركات الوساطة المالية، تصنيف مراقبي الحسابات، تصنيف المدققين الشرعيين) إضافةً إلى متابعة مهام التفتيش الميداني الشامل ومحدد الغرض وذلك للسنة المالية (2020/2019).

كما أن هناك توجهاً لتطوير عملية رصد الملكيات المباشرة وغير المباشرة للمسيطر على شركة مدرجة، وكذلك تنظيم الرقابة على عمليات نقل الملكية تطبيقاً لبعض مواد الكتاب التاسع من كتب اللائحة التنفيذية بشأن الاندماج والاستحواذ، وتوجهاً آخر لتنظيم مهام الرقابة الميدانية على الأشخاص المرخص لهم لقياس مدى التزامهم بالضوابط المتصلة بمهام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن المتوقع لهيئة أسواق المال استكمال إجراءاتها للتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي خاصة في إطار توقيع اتفاقيات تفاهم وتعاونٍ فني مع هيئات أسواق مال عالمية ومنظمات دولية تتصل بمهام أنشطة الأوراق المالية، وذلك سعياً منها لمواكبة ما يصدر من نظمٍ وضوابط في إطار سعيها الدائم لمتابعة أحدث المستجدات المتصلة ذات الصلة بتلك المهام لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية، كما ستعمل الهيئة على تفعيل أدوارها في مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية التي حصلت على عضويتها خاصة وأنها تمثل دولة الكويت في تلك المحافل، ولعل استضافتها لفعاليات الاجتماع السنوي الثاني والأربعين للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة الأيسكو والمؤتمر السنوي المرافق له خلال الربع الأول من العام 2019 يمثل مؤشراً هاماً في هذا الإطار.

الباب الثامن

البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2018/2017

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة أعضاء مجلس المفوضين **المحترمين**
هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لهيئة أسواق المال ("الهيئة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2018 وبيانات الدخل الشامل وبيان التغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للهيئة كما في 31 مارس 2018، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الراي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند *"مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* في تقريرنا. نحن مستقلون عن الهيئة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات الادارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للهيئة.

KPMG

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الهيئة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الهيئة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 11 يوليو 2018

بيان المركز المالي
كما في 31 مارس 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
الموجودات			
حسابات جارية بالبنوك		1,157,749	769,775
ودائع لأجل	5	91,351,653	102,956,464
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	6	1,639,290	1,633,156
استثمار في مشروع مشترك	7	-	9,216,195
الموجودات المتداولة		94,148,692	114,575,590
ذمم مدينة مستحقة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	6	18,821,492	17,350,399
موجودات غير ملموسة	8	696,271	466,499
ممتلكات ومنشآت ومعدات	9	1,873,248	1,981,312
الموجودات غير المتداولة		21,391,011	19,798,210
مجموع الموجودات		115,539,703	134,373,800
المطلوبات			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	10	6,342,984	5,092,323
المطلوبات المتداولة		6,342,984	5,092,323
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		5,435,012	4,508,738
مخصص مطالبات	11	19,800,000	19,800,000
المطلوبات غير المتداولة		25,235,012	24,308,738
مجموع المطلوبات		31,577,996	29,401,061
صافي الموجودات		83,961,707	104,972,739
يتم تمويله كما يلي: -			
رأس المال التشغيلي	12	40,000,000	40,000,000
الاحتياطي العام	12	64,972,739	82,984,524
صافي خسارة السنة		(21,011,032)	(18,011,785)
		83,961,707	104,972,739

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

مشعل مساعد العصيمي
نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
الإيرادات			
رسوم اشتراكات		72,691	380,864
رسوم مختلفة وإيرادات عمليات أخرى		1,151,648	1,188,210
حصة في نتائج أعمال مشروع مشترك	7	-	81,152
إيرادات فوائد ودائع		2,149,341	2,422,620
اجمالي الايرادات		3,373,680	4,072,846
المصروفات والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين	13	20,545,816	19,899,225
مصروفات عمومية وإدارية	14	4,351,626	3,873,362
استهلاكات وإطفاءات		958,363	781,929
إجمالي المصروفات		25,855,805	24,554,516
صافي خسارة السنة من التشغيل		(22,482,125)	(20,481,670)
العمليات المتوقفة			
صافي ربح السنة من العمليات المتوقفة	16	1,471,093	2,469,885
صافي خسارة السنة		(21,011,032)	(18,011,785)
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة		(21,011,032)	(18,011,785)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2018	2017
الرصيد كما في بداية السنة	104,972,739	123,662,808
تأثير التعديل (إيضاح 18)	-	(678,284)
الرصيد كما في 1 أبريل (معدل)	104,972,739	122,984,524
صافي خسارة السنة	(21,011,032)	(18,011,785)
الرصيد كما في 31 مارس	83,961,707	104,972,739

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي خسارة السنة		(21,011,032)	(18,011,785)
تسويات:			
حصة في نتائج أعمال مشروع مشترك	7	-	(164,088)
خسائر تصفية أعمال مشروع مشترك		562	-
حصة في نتائج أعمال شركة زميلة		-	(293,567)
إيرادات فوائد ودائع		(2,149,341)	(2,422,620)
خسارة بيع ممتلكات ومعدات		-	(3,747)
استهلاكات وإطفاءات		958,363	1,221,218
مخصصات انتفى الغرض منها - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		-	(2,432,735)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المكون خلال السنة		1,206,680	1,258,875
خسارة العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		(20,994,768)	(20,848,449)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		(1,466,226)	(11,337,110)
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		1,250,661	3,465,496
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(21,210,333)	(28,720,063)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المدفوع خلال السنة		(280,406)	(2,659,095)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(21,490,739)	(31,379,158)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات فوائد محصلة		2,138,340	2,563,692
ودائع لأجل		11,604,811	17,751,700
توزيعات نقدية مستلمة من المشروع المشترك		-	420,000
المدفوع لاقتناء موجودات غير ملموسة		(517,763)	(280,388)
المدفوع لاقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات		(562,308)	(602,251)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		-	14,963
المحصل من تصفية المشروع المشترك		9,215,633	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		21,878,713	19,867,716
المعاملات غير النقدية - مرفق السوق		-	6,461,813
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		387,974	(5,049,629)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		769,775	5,819,404
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة		1,157,749	769,775

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1. نبذة عن الهيئة

تأسست هيئة أسواق المال "الهيئة" بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والصادر بتاريخ 21 فبراير 2010 كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة. بتاريخ 4 مايو 2015 ، تم صدور القانون رقم 22 لسنه 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 7 لسنه 2010 بشأن هيئة أسواق المال و تنظيم نشاط الأوراق الماليه. و قد تم نشر القانون بالجريده الرسميه في 10 مايو 2015.

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- تنميه أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالميه.
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

إن عنوان الهيئة المسجل هو: صندوق بريد رقم 3913 الصفاة، 13040 الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 4 يوليو 2018.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 الأساس المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية و أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 و تعديلاته ولائحته التنفيذية.

2.2 أسس القياس

يتم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية أو المطفأة.

2.3 عملة التعامل والعرض

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة العرض للهيئة.

2.4 السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الهيئة في إعداد هذه البيانات المالية تتفق مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية كما في وللسنة المنتهية في 31 مارس 2017 فيما عدا تطبيق المعايير التالية الجديدة والمعدلة والتي يسري مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2017 والسارية على الهيئة.

- مبادرات الإفصاح (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1)
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014-2016 – معايير مختلفة.

لم يكن لتطبيق التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية للفترات المحاسبية التي تبدأ من 1 يناير 2017 أي أثر مالي جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للهيئة.

2.4.1 المشروعات المشتركة

إن المشروعات المشتركة هي ترتيب تعاقدي تقوم بموجبه الهيئة وأطراف أخرى بنشاط يخضع للسيطرة المشتركة وهذا عندما يكون اتخاذ القرارات الهامة للسياسات المالية والتشغيلية يتطلب الموافقة الجماعية للشركاء.

يشار إلى الترتيبات التي تتضمن إنشاء مشروعات منفصلة يكون لكل مشارك حصة فيها، بالمشروعات المشتركة.

تقوم الهيئة من خلال السوق بتسجيل حصتها في المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في المشروعات المشتركة ضمن بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أي تغير لاحق لتاريخ الاقتناء في حصة الهيئة في صافي موجودات المشروع المشترك مخصوما منها أثر أي انخفاض للقيمة لكل استثمار على حدة.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن معاملات الهيئة والمشروعات المشتركة في حدود حصة الهيئة.

2.4.2 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل.

2.4.3 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة.

يعتبر الأصل ثابتاً في حالة إذا ما زادت تكلفته عن المستوى المحدد من قبل مجلس المفوضين وزاد عمره الانتاجي عن فترة مالية كاملة.

تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة الفعلية أي بثمن شرائها مضافاً إليه كافة المصروفات التي تتكبدها الهيئة حتى يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام وتضاف أنظمة التشغيل الأساسية الخاصة بكل حاسب آلي إلى تكلفة شرائه.

في حالة وجود مصروفات لاحقة على أي بند من بنود الأصول الثابتة لإجراء تحسين / تعديل / إصلاح جوهري أو رئيسي من شأنه رفع كفاءة الأصل التشغيلية أو الانتاجية أو زيادة العمر الانتاجي أو زيادة المنافع المستقبلية للأصل، تضاف هذه المصروفات على التكلفة الدفترية للأصل.

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة المقدمة للهيئة كهدايا أو منحة بالدفاتر على أساس القيمة السوقية العادلة.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت حيث يتم استهلاك الفرق بين تكلفة الأصول الثابتة وقيمتها المقدرة في نهاية مدة استخدامها (إن وجدت) بأقساط متساوية على مدى أعمارها الانتاجية المتوقعة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل الشامل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.4.4 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل مباشرة.

2.4.5 العمليات المتوقفة

العمليات المتوقفة هي جزء من أعمال الهيئة، العمليات والتدفقات النقدية التي يمكن تمييزها والتي:

- تمثل إما قسم رئيسي منفصل من أعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛
- تمثل جزء من خطة فردية منسقة لبيع قسم رئيسي منفصل من الأعمال أو منطقة جغرافية للعمليات؛ أو
- تكون شركة تابعة يتم شراؤها فقط بهدف إعادة بيعها.

إن التصنيف كعمليات متوقفة يحدث إما عند البيع أو عند استيفاء العمليات للمعايير التي تصنف بموجبها كمحتفظ بها للبيع، أيهما أسبق.

عندما يتم تصنيف العملية كعملية متوقفة، يتم إعادة عرض بيان الدخل الشامل المقارن كما لو كانت العمليات قد أوقفت من بداية سنة المقارنة.

و بناءاً عليه، تم اعادة عرض بيان الدخل الشامل لاظهار صافي ربح / خسارة السنة من العمليات المتوقفة المتعلقه بالسوق للسنة المالية المنتهيه في 31 مارس 2017 بشكل منفصل عن صافي ربح / خسارة لذات السنة من العمليات المستمرة المتعلقة بالهيئة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم 5 – الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات المتوقفة.

2.4.6 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح الهيئة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المالية المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل الشامل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدينون. تقوم الهيئة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الشراء بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم الهيئة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

المدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت المدينون (الذمم التجارية والمدينون الأخرون والنقد والنقد المعادل والودائع الاستثمارية) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الهيئة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل مباشرة عند وجود دليل إيجابي -نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات -أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. في حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق إعدامها فيتم إدراجها في بيان الدخل الشامل.

عدم التحقق

يتم حذف الأداة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق الهيئة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم الهيئة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل الشامل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل الشامل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون في بيان الدخل الشامل.

2.4.7 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.4.8 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ الواجبة الدفع نظير مكافأة نهاية الخدمة / مخصص أرصدة الإجازات لجميع العاملين المدرجين في كشف الرواتب بالهيئة عن فترات خدماتهم المتجمعة في تاريخ المركز المالي (نهاية كل سنة مالية) طبقاً للقواعد المعتمدة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

إن هذا الالتزام غير ممول ويتم احتسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الهيئة.

2.4.9 تحقق الإيراد

تتحقق إيرادات الهيئة من الرسوم المقررة من ممارسة الهيئة لنشاطها وتوظيفها لاحتياطياتها مثل إيرادات رسوم التسجيل والادراج والتداول بالإضافة الى ايرادات استثمار فوائض أموال الهيئة.

يتم إثبات إيرادات الهيئة المترتبة على تقديم الخدمات عندما يتم تنفيذ الخدمة المتعاقد عليها، ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بالغرامات سواء بمقتضى حكم قضائي أو غير ذلك.

تدخل في إيرادات الهيئة رسوم الخدمات وحصيلة الغرامات المالية التي تفرض طبقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 واللوائح الصادرة تنفيذاً له.

تتحقق إيرادات السوق من الرسوم المقررة من ممارسة السوق لنشاطه مثل إيراد رسوم اشتراكات السوق الرسمي والسوق الموازي، على أساس زمني وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار المدة التي تغطيها هذه الرسوم. تثبت حصة السوق من عمولة التداول على أساس النسبة المحددة لحصة السوق من هذه العمولة عند استلام تقارير العمولة المحصلة من قبل الأطراف الأخرى ذات الصلة، ويتم إجراء استحقاق لها بتاريخ البيانات المالية استناداً للتقارير المستلمة.

يتم إثبات إيرادات الإيجارات بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم إثبات إيرادات فوائد الودائع على أساس الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي ويتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق.

2.4.10 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل الشامل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.4.11 العملات الأجنبية

إن عملة القيد هي الدينار الكويتي، وهي عملة عرض البيانات المالية.

عند حدوث عملية مالية بعملة أجنبية ينشأ عنها أصل أو التزام أو إيراد أو مصروف، تسجل تلك العملية بالدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد في تاريخ الحدث. ويعالج الفرق الناتج عن اختلاف سعر الصرف وقت تسويتها ضمن بيان الدخل الشامل لنفس السنة.

تقيم أصول والتزامات الهيئة النقدية بعملة أجنبية القائمة في نهاية السنة المالية حسب أسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية، ويعالج الفرق بين التقييم وبين ما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية في بيان الدخل الشامل.

2.4.12 المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسري مفعولها ولم تطبق مبكراً من قبل الهيئة:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية في يوليو 2014 والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع المحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التحوط، ينبغي أن يسري التطبيق بأثر رجعي ولكن معلومات المقارنة ليست إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق المتطلبات بصورة عامة بأثر مستقبلي مع بعض الاستثناءات المحدودة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018 *(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)*

سوف تستفيد الهيئة من الإعفاء بما يتيح لها عدم إدراج المعلومات المقارنة للفترات السابقة. وسيتعين تسجيل الفروق في القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة الافتتاحية والاحتياطيات كما في 1 أبريل 2018.

لا تزال إدارة الهيئة تقوم بإجراء تقييمًا تفصيليًا لأثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9. وسوف يستند هذا التقييم إلى المعلومات المتاحة حاليًا وقد يخضع للتغييرات الناتجة عن أي معلومات معقولة ومؤيدة أخرى يتم إتاحتها للهيئة.

أ) التصنيف والقياس

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 منهجاً جديداً لتصنيف وقياس الموجودات المالية والذي يعكس نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص تدفقاتها النقدية. يشمل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات تصنيف للموجودات المالية: التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يستبعد هذا المعيار الفئات الحالية ضمن معيار المحاسبة الدولي 39؛ وهي المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والمدينين والمتاحة للبيع.

تقوم الهيئة بتقييم معايير التصنيف والقياس لكي يتم تطبيقها على العديد من الموجودات المالية مع الأخذ في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المتعلقة بنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية / فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة لتحديد الأثر علي بيان المركز المالي.

لن يكون هناك أي تأثير على محاسبة الهيئة للمطلوبات المالية حيث أن المتطلبات الجديدة تؤثر فقط على المحاسبة عن المطلوبات المالية التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا يوجد لدى الهيئة أي من تلك المطلوبات. تم تحويل قواعد الاستبعاد من معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس ولم يتم تغييرها.

ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" المستقبلي. هذا النموذج سوف يتطلب هذا الاستبدال إصدار أحكامًا جوهرية حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية على خسائر الائتمان المتوقعة والذي سيتم تحديده على أساس ترجيح الاحتمالات.

وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، تنطبق متطلبات الانخفاض في القيمة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. عند الاعتراف المبدئي، تكون هناك حاجة لتكوين مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من حالات التخلف عن السداد المحتمل حدوثها خلال فترة الاثنا عشر شهرًا القادمة. في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل جوهري أو حدث تخلف عن السداد، فإنه يتعين اتخاذ مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع حالات التخلف عن السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. ("مدة خسائر الائتمان المتوقعة").

لا تزال إدارة الهيئة تقوم باحتساب تأثير مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتحديد الأثر على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

ج) محاسبة التحوط

كما في 31 مارس 2018، ليس لدى الهيئة أي علاقات تحوط. وبالتالي، لن يكون لمتطلبات التحوط الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أي تأثير جوهري على البيانات المالية للهيئة.

د) *الإفصاح*

وكذلك يقدم المعيار الجديد متطلبات إفصاح واسعة النطاق وتغييرات في طريقة العرض، ومن المتوقع أن تغير طبيعة ومدى إفصاحات الهيئة بشأن أدواتها المالية خصوصًا في السنة التي يتم فيها تطبيق المعيار الجديد. سوف يتضمن التقييم الذي تجريه الهيئة تحليلًا لتحديد فجوات البيانات المتعلقة بالعملية الحالية، والهيئة بصدد تطبيق تغييرات النظام والضوابط التي تراها ضرورية لتجميع البيانات المطلوبة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من العقود مع العملاء

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية *15* منهجية شاملة لتحديد ما إذا كان تم تحقق الإيرادات أم لا ومقدارها وتوقيتها. يحل المعيار محل التوجيهات الحالية المتعلقة بتحقق الإيرادات، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 18 "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي 11 "عقود الإنشاءات" وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 13 "برامج ولاء العملاء".

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى. كما توفر متطلباتها نموذجا للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة، ومدى توقيت الإيرادات وكذلك أي عدم تأكد للإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء. إن المعيار الجديد يوفر مزيداً من التوجيهات حول محاسبة العقود المسعرة بشكل مؤقت والتي تنطبق على غالبية إيرادات الهيئة. طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15، تقوم المنشأة بتحقيق الإيرادات عندما يتحقق أداء الالتزام، أي عندما تنتقل إلى العميل "السيطرة" على البضائع والخدمات المتعلقة بأداء الالتزام. تقوم الهيئة حاليًا بتقييم التأثير الناتج عن المعيار المذكور أعلاه.

بناء على المعالجة المحاسبية الحالية لمصادر الإيرادات الرئيسية للهيئة، (إيضاح (*2.4.9*))، لا تتوقع الإدارة أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي رقم 15 سوف ينتج عنه تأثير هام على المركز المالي للهيئة و/أو أداءها المالي، بعيدا عن تقديم إفصاحات أكثر شمولا حول معاملات الإيرادات للهيئة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – عقود التأجير

يُقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 نموذجًا فرديًا مسجلًا ضمن الميزانية العمومية لدى المستأجرين. يقوم المستأجر بتسجيل الحق باستخدام الأصل الذي يُمثل الحق باستخدام الأصل المتضمن ومطلوبات الأصل التي تمثل الالتزام بتقديم دفعات التأجير. هنالك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة. تظل محاسبة المؤجر مشابهة للمعيار الحالي – أي أن المؤجر يستمر بتصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي وتشغيلي.

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 التعليمات الحالية لعقود التأجير بما فيها معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية 4 تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على عقود تأجير وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 عقود التأجير التشغيلي – الحوافز وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27 تقييم وجود المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد التأجير. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يُسمح بالتطبيق المبكر على المنشآت التي تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود مع العملاء بتاريخ أو قبل التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16.

تعمل الهيئة حاليًا على تحديد الأثر الكمي لهذا المعيار على البيانات المالية، عند تطبيقه.

3. إدارة المخاطر المالية

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في خطر التغير في قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

إن خطر العملات الأجنبية يظهر عند وجود معاملات مستقبلية على الموجودات والالتزامات المالية المثبتة في البيانات المالية للهيئة والمقيمة بعملة أجنبية. خلال السنة الحالية لم توجد معاملات هامة بعملات أجنبية.

مخاطر القيمة العادلة

إن مخاطر القيمة العادلة هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

لا يجوز للهيئة الاستثمار في كافة الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية ووحدات الصناديق الاستثمارية.

مخاطر معدلات الفائدة

هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار معدلات الفائدة في السوق.

بإمكان الهيئة استثمار فوائضها المالية في الودائع المصرفية سواء بالعملة المحلية (الدينار الكويتي) أو العملات الأجنبية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مخاطر تذبذب أسعار العملات عند الاستثمار في ودائع العملات الأجنبية وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، كما من الممكن أن تشمل الودائع المصرفية البنوك العاملة في الكويت أو خارجها بما يحقق للهيئة أعلى العوائد بأقل مخاطر ممكنة وذلك وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، ويجوز استثمار أموال الهيئة في أذون الخزانة الحكومية.
تقوم الهيئة بمراعاة المبادئ الأساسية التالية عند استثمار فوائض الأموال الخاصة بها:

- المخاطر
- السيولة
- الربحية

وعليه، تراعي الهيئة في تحديد استثماراتها أن تكون منخفضة المخاطر (المخاطر) وأن تكون ذات قابلية عالية للتسييل بأسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة (السيولة) وبحيث تحقق أكبر عائد ممكن على الاستثمار (الربحية).

بلغت الموجودات المالية المحملة بأسعار فائدة مبلغ 91,351,653 دينار كويتي تقريباً كما في 31 مارس 2018 (مبلغ 102,956,464 دينار كويتي كما في 31 مارس 2017).

مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة الهيئة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الهيئة. لا يجوز للهيئة منح القروض بأي شكل من الأشكال.

تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية.

تقوم الهيئة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والودائع لدى البنوك من خلال التعامل مع مؤسسات مالية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة.

تقوم الهيئة بمراعاة توزيع الاستثمار في أكثر من مؤسسة مصرفية لتجنب مخاطر التركز، بحيث لا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة لدى أي مؤسسة مصرفية النسب المنصوص عليها في اللوائح الداخلية من اجمالي الأموال التي يتم استثمارها، وهذا لا ينطبق على المؤسسات المصرفية الكويتية التي تضمن الحكومة الكويتية ودائعها.

مخاطر السيولة

هي خطر عدم قدرة الهيئة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

طبقاً للمادة (21) من القانون رقم 7 لسنة 2010، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء بناءا على اقتراح مجلس المفوضين مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص (إيضاح 12).

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الهيئة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الهيئة سنوياً باختبار انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبيّنة في إيضاح 2.4.4 يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل فردي على أساس طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقّعات حول التدفقات النقدية المقدّرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للأصل المخصوم وفقاً لمعدّلات السوق.

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة ومبلغ الاستهلاك والإطفاء المتعلق بها. سيتغير كل من مبلغ الاستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقّع للأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم إدارة الهيئة بمراجعة البنود المصنفة كذمم مدينة بشكل دوري لتحدد مدى ضرورة إدراج مخصص لانخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل. تقوم الإدارة بتقدير مبلغ وتاريخ التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات إلى افتراضات بشأن عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

5. ودائع لأجل

يتمثل رصيد الودائع لأجل كما في 31 مارس 2018 في ودائع لدى بنوك محلية بالدينار الكويتي وتستحق خلال فترات تزيد عن ثلاثة أشهر. بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل 2.23% كما في 31 مارس 2018 (1.92% كما في 31 مارس 2017).

6. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2018	2017
إيرادات مستحقه	584,230	573,229
لجنة خصخصة البورصة*	875,330	875,330
مصروفات مدفوعة مقدماً	70,090	68,766
تأمينات مستردة	86,942	86,942
عهد نقدية	889	150
أرصدة مدينة أخرى	21,809	28,739
	1,639,290	1,633,156
ذمم مدينة غير متداولة		
ذمم مدينة مستحقة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية**	18,821,492	17,350,399

* تم رسملة المصروفات الخاصة بلجنة خصخصة البورصة البالغة 875,330 دينار كويتي كما في 31 مارس 2018 (875,330 دينار كويتي كما في 31 مارس 2017) لحين الانتهاء من كافة المراحل الانتقالية وتسوية ذلك الرصيد.

** صدر القرار الوزاري رقم (580) لسنة 2014 بشأن تأسيس شركه بورصة الكويت للأوراق المالية على ان تكون هيئة أسواق المال هي الجهة المكلفة بتأسيس شركة البورصة وفي ضوء متطلبات هذه القرارات قامت الهيئة بسداد مبلغ 6 مليون دينار كويتي بما يعادل 100% من رأس المال المصدر لشركة البورصة. يتم تبويب ذلك المبلغ ضمن الأرصدة المدينة لحين الانتهاء من كافة مراحل خصخصة البورصة، وذلك تفعيلاً للمادة (33) في القانون رقم (7) لسنة 2010.

طبقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم (90) لسنة 2016، اعتبارا من 3 أكتوبر 2016 انتهي العمل بالمرسوم الصادر بتاريخ 14 أغسطس 1983 بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية وانتهت شخصيته الاعتبارية وتم منح شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ترخيصاً لمزاوله نشاط بورصة الأوراق المالية اعتباراً من 4 أكتوبر 2016 والذي به ايضاً تقرر الاتي:

أ. تؤول حصة سوق الكويت للأوراق المالية في نظام ضمان عمليات الوساطة إلى الهيئة، ويصدر قرار عن الهيئة بتعديل نظام ضمان عمليات الوساطة وفقا لذلك.

ب. تنقل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية – يشار إليه فيما بعد بـــ " السوق " - من السوق إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك.ع) – يشار إليها فيما بعد بـــ "بورصة الكويت" - وذلك وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية وقرارات مجلس مفوضي الهيئة بشأنها، وينقل ترخيص بورصة الأوراق المالية من السوق إلى بورصة الكويت، وذلك بإلغاء ترخيص السوق ومنح بورصة الكويت ترخيص لمزاولة نشاط بورصة أوراق مالية، تحل بموجبه بورصة الكويت محل السوق ، كما تحل محله في حقوقه والتزاماته القائمة كما في تاريخ 2016/9/30 ، وذلك وفقا لما سيرد باتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل أصول المرفق المادية والمعنوية من أحكام بهذا الشأن.

ت. تنقل أصول السوق إلى بورصة الكويت وتسجل بدفاتر بورصة الكويت بقيمة مقدرة تقديراً مؤقتاً على أساس قيمة الأصول الدفترية كما في تاريخ 2016/9/30، على أن تحدد اللجنة الاستشارية القيمة العادلة لأصول السوق وترخيصه كما في تاريخ 2016/9/30، وعرضها على مجلس مفوضي الهيئة لإصدار قراره بشأنها، وتخطر بورصة الكويت بذلك القرار، وتقوم بورصة الكويت، فور إخطارها بالقرار المشار إليه، بتسجيل القيمة العادلة لأصول السوق وترخيصه بدفاترها كمديونية مستحقة عليها تجاه الهيئة وفقا لأحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) - دمج الاعمال.

يتضمن هذا الرصيد مبلغ 11,350,399 دينار كويتي و الذي يمثل القيمة المقدرة تقديراً مؤقتاً على أساس قيمة الأصول الدفترية كما في تاريخ 2016/9/30.

بتاريخ 11 يناير 2018 وفقا للقرار رقم م.م.ه. 16 -51 لسنة 2017، قام مجلس المفوضين باعتماد التقارير النهائية المقدمة من اللجنة الاستشارية في 15 نوفمبر 2017 و المكلفة من قبل الهيئة بشأن تقييم الأصول المادية والمعنوية التم تم نقلها لشركة بورصة الكويت و اعتبارها أساسا لتحديد القيمة العادلة للأصول المادية و المعنوية للسوق والمحولة لشركة البورصة بموجب الاتفاقية المؤرخة في 3 أكتوبر 2016، و بذلك تكون القيمة العادلة لتلك الأصول مبلغ 12,821,492 دينار كويتي. تم تسجيل إجمالي قيمة المبلغ كمديونية مستحقة من شركة بورصة الكويت مما نتج عنه ربح من إستبعاد مرفق السوق لشركة بورصة الكويت بمبلغ 1,471,093 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2018.

7. استثمار في مشروع مشترك

وفقاً للمادة (156) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته آلت إلى الهيئة كامل الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ صدور القانون، وتتمثل المساهمة في مشروع مشترك في مشاركة الهيئة من خلال السوق بنسبة 60% في نظام ضمان عمليات الوساطة.

فيما يلي الحركة على الاستثمار خلال السنة:

	2018	2017
الرصيد كما في بداية السنة	9,216,195	9,472,107
حصة في نتائج الأعمال	-	164,088
توزيعات أرباح	-	(420,000)
تصفية المشروع المشترك	(9,216,195)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	-	9,216,195

بناءاً علي قرار الهيئة رقم (95) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 23 أكتوبر 2016 بشأن تطبيق نظام الضمان علي الأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية و نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الكويت للأوراق المالية يلغي العمل بقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 بشأن نظام ضمان عمليات الوساطة و تعديلاته اعتباراً من تاريخ 1 أبريل 2017 مما ترتب عليه إعادة عرض الاستثمار في مشروع مشترك من الموجودات الغير متداولة إلى الموجودات المتداولة كما في 31 مارس 2017.

بتاريخ 25 مايو 2017 قررت الجمعية العمومية لنظام ضمان عمليات الوساطة الموافقة على تصفية نظام ضمان عمليات الوساطة وتحويل حصة الهيئة من التصفية البالغة 9,215,633 دينار كويتي.

8. موجودات غير ملموسة

	نظام التداول الآلي وبرامج	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة			
الرصيد كما في 31 مارس 2016، كما تم ادراجه سابقا	16,729,294	58,137	16,787,431
تأثير التعديل (إيضاح 18)	7,743	-	7,743
الرصيد كما في 31 مارس 2016 (معدل)	16,737,037	58,137	16,795,174
اضافات	109,540	170,848	280,388
المحول من موجودات قيد التنفيذ	174,220	(174,220)	-
استبعادات مرفق السوق	(14,326,755)	-	(14,326,755)
الرصيد كما في 31 مارس 2017	2,694,042	54,765	2,748,807
اضافات	323,192	194,571	517,763
المحول من موجودات قيد التنفيذ	226,257	(226,257)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2018	3,243,491	23,079	3,266,570
الإطفاءات			
الرصيد كما في 31 مارس 2016، كما تم ادراجه سابقا	15,411,285	-	15,411,285
تأثير التعديل (إيضاح 18)	2,155	-	2,155
الرصيد كما في 31 مارس 2016 (معدل)	15,413,440	-	15,413,440
إطفاءات	622,536	-	622,536
استبعادات مرفق السوق	(13,753,668)	-	(13,753,668)
الرصيد كما في 31 مارس 2017	2,282,308	-	2,282,308
إطفاءات	287,991	-	287,991
الرصيد كما في 31 مارس 2018	2,570,299	-	2,570,299
صافي القيمة الدفترية			
31 مارس 2018	673,192	23,079	696,271
31 مارس 2017	411,734	54,765	466,499
الأعمار الإنتاجية (سنة)	**4 -3**		

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 مارس 2018

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

9. ممتلكات ومنشآت ومعدات

	تحسينات مباني	أثاث وتركيبات وأجهزة	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة				
كما في 31 مارس 2016، كما تم ادراجه سابقا	1,141,787	3,995,092	2,458,846	7,595,725
تأثير التعديل (إيضاح 18)	1,553,053	882,577	(2,458,846)	(23,216)
الرصيد كما في 31 مارس 2016 (معدل)	2,694,840	4,877,669	-	7,572,509
إضافات	15,584	134,313	452,354	602,251
استبعادات	-	(83,457)	-	(83,457)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	179,412	272,942	(452,354)	-
استبعادات مرفق السوق	(1,150,587)	(3,455,286)	-	(4,605,873)
الرصيد كما في 31 مارس 2017	1,739,249	1,746,181	-	3,485,430
إضافات	-	53,349	508,959	562,308
استبعادات	-	(516)	-	(516)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	-	42,210	(42,210)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2018	1,739,249	1,841,224	466,749	4,047,222
الاستهلاك المتراكم				
كما في 31 مارس 2016، كما تم ادراجه سابقا	1,042,069	3,720,127	-	4,762,196
تأثير التعديل (إيضاح 18)	259,267	416,864	-	676,131
الرصيد كما في 31 مارس 2016 (معدل)	1,301,336	4,136,991	-	5,438,327
استهلاك	332,450	266,232	-	598,682
استبعادات	-	(72,241)	-	(72,241)
استبعادات مرفق السوق	(1,062,891)	(3,397,759)	-	(4,460,650)
الرصيد كما في 31 مارس 2017	570,895	933,223	-	1,504,118
استهلاك	347,489	322,883	-	670,372
استبعادات	-	(516)	-	(516)
الرصيد كما في 31 مارس 2018	918,384	1,255,590	-	2,173,974
صافي القيمة الدفترية				
31 مارس 2018	820,865	585,634	466,749	1,873,248
31 مارس 2017	1,168,354	812,958	-	1,981,312
الأعمار الإنتاجية (سنة)	**5**	**5 – 4**		

10. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2018	2017
ذمم دائنة	835,443	733,310
إيرادات مقبوضة مقدماً*	1,162,046	521,441
مخصص الإجازات	2,024,675	1,866,013
مخصصات ومصروفات مستحقة**	1,651,286	1,521,988
محتجزات دائنة	240,327	273,627
أرصدة دائنة أخرى	429,207	175,944
	6,342,984	5,092,323

*يتمثل رصيد الإيرادات المقبوضة مقدماً في مبالغ رسوم الاشتراكات السنوية المقبوضة مقدماً عن رسوم تجديد التراخيص السنوية لشركات الوساطة والشركات الخاضعة للرقابة من قبل الهيئة.

**يتضمن رصيد مخصصات ومصروفات مستحقة مبلغ 1,222,644 دينار كويتي (1,222,644 دينار كويتي كما في 31 مارس 2017) تتمثل في إيرادات الإيجارات المحصلة من مستأجري مبنى السوق حيث قررت الهيئة عدم الاعتراف بإيرادات إيجارات مبنى السوق المحصلة من قبل السوق بعد تاريخ 1 يناير 2014 (تاريخ انتهاء حق استغلال المبنى) وحتى تاريخ البيانات المالية وذلك لحين البت في أحقية الاعتراف بتلك الإيرادات.

11. مخصص مطالبات

قام سوق الكويت للأوراق المالية بإبرام اتفاقية ترخيص استغلال مع وزارة المالية والتي بموجبها تم الترخيص للسوق بشغل واستغلال المبنى المملوك للدولة وساحة الأرض الملحقة به ليكون مقراً لسوق الكويت للأوراق المالية. يسري هذا الترخيص لمدة خمس وعشرون سنة تبدأ من سنة 1989. إن هذه الاتفاقية تقضي بالتزام السوق بأن يدفع لوزارة المالية كمقابل سنوي لشغل واستغلال مبنى السوق نسبة 50% من الفائض الذي تظهره الميزانية السنوية المعتمدة من لجنة السوق بعد خصم الاحتياطيات التي تقررها اللجنة. لم يقم السوق بسداد أي مبالغ لوزارة المالية حيث ترى إدارة السوق أنها لم تخالف بنود الاتفاقية كما لم يتم احتساب أية مخصصات لهذا الغرض.

لاحقاً، قرر مجلس الوزراء بالقرار رقم (697) الصادر باجتماعه رقم (2015/22) بتاريخ 11 مايو 2015 إعادة المبنى إلى أملاك الدولة وإلزام هيئة أسواق المال بسداد ما يترتب بذمتها لصالح وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة نتيجة استغلال مبنى السوق من تاريخ 12 إبريل 1989 وحتى 27 مارس 2011 بواقع 900,000 دينار كويتي سنوياً. وعلى ذلك قرر مجلس المفوضين تكوين مخصص بكامل المستحقات البالغة 19,800,000 دينار كويتي وتحميلها على الرصيد الافتتاحي للاحتياطي العام للسنوات السابقة، لم يتم سداد أية مبالغ مستحقة حتى تاريخ هذه البيانات المالية.

12. الاحتياطي العام

وفقا للمادة (21) من القانون رقم 22 لسنة 2015 الخاص بتعديل بعض احكام القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار اليه في (إيضاح 1)، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقرارا ماليا على المدى الطويل لمقابلة الاخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء – بناء على اقتراح المجلس – مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فاذا وصلت الى المقدار المحدد يحول الفائض الى الخزانة العامة للدولة، واذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص. كما يكون للهيئة راس مال تشغيلي مقداره 40,000,000 دينار كويتي يستخدم للصرف منه على جميع أوجه نشاط الهيئة، ويدفع ويغطي مباشرة من الاحتياطيات النقدية للهيئة، وطبقا للقواعد التي تنص عليها في اللائحة. ويجوز بمرسوم زيادة راس مال الهيئة.

قرر مجلس مفوضي الهيئة باجتماعه رقم 10/ 2013 المنعقد بتاريخ 24 إبريل 2013 تحديد المقدار المطلوب للاحتياطيات النقدية للهيئة بما يعادل 800 مليون دينار كويتي، على أن يتم مراجعة ذلك المستوى كل ثلاث سنوات.

وافق مجلس مفوضي الهيئة باجتماعه رقم 2016/2 المنعقد بتاريخ 13 يناير 2016، تنفيذاً لما نصت عليه المادة (21) من قانون إنشاء الهيئة رقم 7 لسنة 2010 بشأن موضوع الاحتياطيات النقدية، على تحديد المقدار المطلوب للاحتياطيات النقدية للهيئة بما يعادل 1.5 مليار دينار كويتي. هذا الاقتراح خاضع لموافقة مجلس الوزراء.

بتاريخ 4 مايو 2016 تم تكوين رأس مال تشغيلي تفعيلاً لنصوص القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وذلك تحويلاً من الاحتياطي العام للهيئة.

13. تكاليف موظفين

	2018	2017
رواتب وأجور	12,966,292	12,685,157
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	1,206,680	1,243,448
إجازات	1,575,158	1,792,155
تأمينات اجتماعية	1,017,707	879,048
مكافآت	3,779,979	3,299,417
	20,545,816	19,899,225

14. مصروفات عمومية وإدارية

	2018	2017
مصروفات إيجارات	1,098,904	950,248
مصروفات استشارات	1,108,165	1,135,443
مصروفات تدريب	1,044,913	905,813
مصروفات سفر وانتقال	215,336	156,124
مصروفات أخرى	884,308	725,734
	4,351,626	3,873,362

15. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في رؤساء القطاعات، المؤسسات والشركات التي للهيئة تمثيل في مجالس إدارتها. في إطار النشاط العادي للهيئة تمت خلال السنة معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة وفيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

	2018	2017
المعاملات		
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	293,895	575,478
الأرصدة		
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	55,471	253,292

إن رواتب ومكافآت مفوضي هيئة اسواق المال تحدد بمرسوم.

16. صافي ربح السنة من العمليات المتوقفة

فيما يلي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات كما في تاريخ تحويل الأصول المادية والمعنوية لشركة بورصة الكويت:

ممتلكات ومنشآت ومعدات	145,225
استثمار في شركة زميلة	10,610,145
موجودات غير ملموسة	573,084
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى	209,049
النقد والنقد المعادل	4,888,588
إجمالي الموجودات	16,426,091
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	(4,828,848)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	(246,844)
إجمالي المطلوبات	(5,075,692)
صافي الموجودات	11,350,399
المقابل المستحق من شركة بورصة الكويت	12,821,492
ربح من العمليات المتوقفة	1,471,093
المسدد نقداً	-

	2018	2017
الإيرادات		
رسوم اشتراكات	-	2,167,469
حصة في عمولة التداول	-	848,717
رسوم مختلفة وإيرادات عمليات أخرى	-	119,823
حصة في نتائج اعمال مشروع مشترك	-	82,936
حصة في نتائج اعمال شركة زميلة	-	293,567
مخصصات انتفى الغرض منها	-	2,432,735
إيرادات فوائد وودائع	-	15,288
اجمالي الإيرادات	-	5,960,535
المصروفات والأعباء الأخرى		
مصروفات عمومية وإدارية وتكاليف موظفين	-	2,838,019
استهلاكات واطفاءات	-	436,751
مصاريف تشغيل وصيانة مبنى السوق	-	215,880
إجمالي المصروفات	-	3,490,650
ربح من العمليات المتوقفة	1,471,093	-
صافي ربح السنة	1,471,093	2,469,885
بنود الدخل الشامل الأخر	-	-
اجمالي ربح السنة	1,471,093	2,469,885

صافي النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة من الأنشطة المتوقفة

	2018	2017
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	-	2,489,221
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	-	410,389
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	-	983,181
صافي النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة من الأنشطة المتوقفة	-	3,882,791

17. التزامات محتملة

يوجد بعض القضايا المتداولة والتي يعتبر سوق الكويت للأوراق المالية طرفا فيها وبناء على اتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل ملكية أصول المرفق المادية والمعنوية والتي وقعت خلال السنة السابقة، القسم الثالث حقوق والتزامات سوق الكويت للأوراق المالية القائمة فقرة ثالثا مادة (1) تحل هيئة أسواق المال محل السوق في حقوقه والتزاماته المقام فيها الدعاوي والطعون والقائمة لهذه الاتفاقية. وبرأي المستشار القانوني للهيئة انه ليس من المتوقع ان تكون لتلك القضايا تأثير مادي على البيانات المالية للهيئة.

وفقاً لأحكام المادة رقم (1) من القرار رقم (1) لسنة 1997 الصادر من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن تحديد العناصر التي تدخل ضمن المرتب في التأمين التكميلي واستناداً لرأي المستشار القانوني للهيئة ستقوم الهيئة وبعد التنسيق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بخصم التأمين التكميلي عن العلاوة الخاصة لموظفي الهيئة بأثر رجعي منذ تاريخ استحقاقها، الأمر الذي نتج عنه التزام على الهيئة متمثل في حصة صاحب العمل، وقد قامت الهيئة بسداد كافة المستحقات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وسيتم موافاة الهيئة بالتأكيد على صحة المبالغ المسددة حال انتهاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية من مراجعتها.

18. تعديلات سنة سابقة

قامت إدارة الهيئة بتعديل أرقام الفترات السابقة للمعاملات الخاصة بعقد مشروع تأثيث مقر الهيئة في برج الحمراء وقيمة الاستهلاكات والاطفاءات الناتجة في بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 مارس 2016 لتعكس المعالجة المحاسبية الصحيحة للحسابات المبينة أدناه:

فيما يلي ملخص بتأثير هذه التعديلات في أرقام الفترات السابقة:

i) بيان المركز المالي

	تأثير تصحيح المعالجة المحاسبية		
31 مارس 2016	**كما تم إدراجها سابقاً**	**التعديلات**	**معدلة**
حسابات جارية بالبنوك	5,819,404	-	5,819,404
ودائع لأجل	120,708,163	-	120,708,163
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	1,996,565	-	1,996,565
ذمم مدينة مستحقة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	6,000,000	-	6,000,000
استثمار في مشروع مشترك	9,472,107	-	9,472,107
استثمار في شركة زميلة	10,316,579	-	10,316,579
موجودات غير ملموسة	1,376,146	5,588	1,381,734
ممتلكات ومنشآت ومعدات	2,833,529	(699,347)	2,134,182
مجموع الموجودات	158,522,493	(693,759)	157,828,734
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	7,364,055	(15,475)	7,348,580
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	7,695,630	-	7,695,630
مخصص مطالبات	19,800,000	-	19,800,000
مجموع المطلوبات	34,859,685	(15,475)	34,844,210
رأس المال التشغيلي	-	-	-
الاحتياطي العام	144,159,134	-	144,159,134
صافي خسارة السنة	(20,496,326)	(678,284)	(21,174,610)
صافي الموجودات	123,662,808	(678,284)	122,984,524

www.cma.gov.kw
@cma_kwt
+965 22903000
aw@cma.gov.kw